حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٨ (عدد إبريل – يونيه ٢٠٢٠)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

الاحتواء الاجتماعي كآلية لمواجهة المخاطر السكانية "بحث استطلاعي بالمجتمع المصري"

عبد المعبود محمد عبد الرسول*

مدرس علم الاجتماع والسياسات السكانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السويس

المستخلص

هدفت الدراسة إلى الكشف عن رؤية الخبراء من الأكاديميين والتنفيذيين حول أهم متطلبات الاحتواء الاجتماعي لدرء المخاطر السكانية المتنامية"، وذلك من خلال التعرف على الوضع السكاني للمجتمع المصري، ومدى توافر فرص الاحتواء الاجتماعي. بالإضافة إلى معرفة تصورات الخبراء حول استراتيجية الاحتواء الاجتماعي كآلية للحد من المخاطر السكانية، وأهم متطلبات الاحتواء الاجتماعي للمخاطر السكانية في مصر. وقد اعتمد البحث على المنهج العلمي، استنادا إلى الأسلوب الوصفي، مستخدمة الطرق الكيفية. وقد انتهى البحث إلى مجموعة من النتائج المهمة، والمجموعة من المقترحات التي يمكن أن يستفيد منها كل من: صانعي السياسات، ومتخذي القرار، والممارسين في مجال قضايا السكان.

الكلمات المفتاحية: المخاطر، السكان، الاحتواء الاجتماعي، المخاطر السكانية.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠٢٠.

المبحث الأول: الصياغة التصورية لدراسة المخاطر السكانية والاحتواء الاجتماعي.

أولا: مشكلة البحث وأهميته

أضحت المخاطر التي يتعرض لها المجتمع الإنساني بكافة أنواعها ومصادرها ومكوناتها وما ينجم عنها بؤرة اهتمام العلماء والباحثين، والسياسيين والتنفيذيين. وقد ازداد الاهتمام بها بعدما أصبحت واقعاً معيشاً ومصيراً مشتركاً وقدراً محتوماً، فلا أحد في مأمن منها، خاصة بعد ما أصبح المجتمع الإنساني مشحونا بكل صنوف المخاطر التي تتفاقم يوما بعد يوم في ظل ما يطلق عليه كونية أو عولمة المخاطر Globalization Risk.

ولذلك تصدرت محاولات فهم هذه المخاطر ورصدها وتحليلها بل وإدارتها وكيفية احتوائها معظم اهتمام كافة الدول والمنظمات العالمية والإقليمية وغيرها، الأمر الذي وجه اهتمام قادة العالم نحو عقد قمة عالمية لوضع **أجندة العالم لخطة أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠** "وتأكيدهم في ديباجتها ومحتواها على أن التنمية المستدامة تنمية احتوائية"، في خطوة لتطوير السياسات لتواكب التحديات الناجمة عن تلك المخاطر؛ نتيجة استشعارهم أن الأهداف الإنمائية للألفية لم تفي بالغرض. كما تدعم هذا الاتجاه كافة التقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية: كمواثيق وتقارير التنمية البشرية وحقوق الإنسان، والاندماج والمشاركة الاجتماعية. بالإضافة إلى التقارير والدراسات المتخصصة لمجموعة البنك الدولي مثل تقرير التنمية عام ٢٠١٤ المخاطر والفرص، والتقرير الأخير للتنمية في العالم عام ٢٠١٩م: الطبيعة المتغيرة للعمل، والذي اعتمد أسلوب الاحتواء باعتباره آلية لمواجهة المخاطر، وقد أفرد له ثلاثة فصول كاملة عن كيفية استخدام الاحتواء الاجتماعي لمواجهة المخاطر، خاصة العنف والإقصاء الاجتماعي لأكثر من (٤) مليار نسمة طبقاً لإحصاءات التقرير العالمي للحماية الاجتماعية عام ٢٠١٧.

هذا بالإضافة إلى الدراسات والتقارير المختصة بذلك والصادرة عن "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP منذ عام ١٩٩٠ وأبرزها تقرير التنمية البشرية عام ٢٠١٤ بعنوان: المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر، بالإضافة لبعض التقارير العالمية والإقليمية والمحلية المختصة في رصد المخاطر الاجتماعية والإنسانية وغيرها.

وبناءً على تنوع المخاطر بصفة عامة، والمخاطر السكانية بصفة خاصة سواء "التقليدية أو المستحدثة Traditional Emerging Risk"، فإن السبق حليف المختصين بالعلم الاجتماعي سواء من مؤسسي العلم ورواده، مروراً بكل علمائه وباحثوه، حتى تجلى ذلك في إجماعهم مؤخراً على تصدرها أجندة أعمال المنتدى العالمي لعلم الاجتماع سواء في يوكوهاما باليابان عام ٢٠١٤، وفى فينيا بالنمسا عام ٢٠١٦، ثم في تورنتوا بكندا عام ٢٠١٨، وما أتبع ذلك من إنشاء مراكز بحثية للاحتواء الاجتماعي لرصد المخاطر وإدارتها في معظم الدول والجامعات والمنظمات الحكومية وغيرها.

وبمراجعة الأدبيات حول المخاطر الاجتماعية والاحتواء الاجتماعي، اتضح ندرة البحوث والدراسات التي اقتربت من ظاهرة المخاطر السكانية وربطها وكيفية احتوائها. ورغم الاهتمام الدولي السابق ذكره. ويعد **تقرير التنمية البشرية في العالم في العالم عام ٢٠١٩** أهم التقارير حول المخاطر وكيفية احتوائها، عن طريق عرض التجارب الدولية وحيال مواجهة المخاطر عن طريق الاحتواء الاجتماعي وتعزيز وتمويل برامجه ومشروعاته التي تستهدف الفئات السكانية الأكثر حرماناً وتعرضاً للمخاطر، بل القابلية المستمرة للتعرض لها (تقرير التنمية البشرية ٢٠١٩: ١٢٤-١٣٦). وركز تقرير التنمية في العالم ٢٠١٤ باعتباره كدليل إرشادي لدمج إدارة المخاطر في صلب الأجندة الإنمائية،

ومعاونة البلدان النامية في تدعيم أنظمتها الخاصة بإدارة المخاطر، والتحول من ثقافة تفادي المخاطر الجسيمة إلى ثقافه تحمل المخاطر بشكل عميق (تقرير التنمية في العالم ٢٠١٤: ٨). كما أكد التقرير على ضرورة بناء المنعة لدرء المخاطر والذي تضمن الإشارة للمخاطر المترتبة على الزيادة السكانية في العالم الثالث ودورها في تدني الخصائص السكانية في هذه الدول بما يشكل مخاطر مستمرة تفوق توسيع الخيارات التي تعتبر المدخل الرئيسي للتنمية البشرية، حيث أكد التقرير أن "التقدم الحقيقي في التنمية البشرية لا يقاس فقط بتوسيع خيارات الأفراد وقدرتهم، على تحصيل التعليم، ووضعهم الصحي الجيد، والعيش في مستوى مقبول، والشعور بالأمان إنما هو في تحصين الإنجازات وتوفير الظروف المؤازرة لاستمرار التنمية البشرية وتبقى حصيلة التقدم ناقصة من غير تقدير المخاطر التي يمكن أن تفوق الإنجازات وتقييمها. وقد اعتبر التقرير مدخل الاحتواء الاجتماعي آلية لدرء المخاطر وتبديدها، وأشار فيه إلى أنه "تستمد المخاطر الدائمة جذورها من حالة الإقصاء المزمن، مشيرا إلى أن المجتمعات المتماسكة هي أفضل أداءً من المجتمعات التي ينقصها التماسك في مختلف أوجه التنمية البشرية (تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤: ٩٩-١٠١).

لقد أشارت دراسة "ستيفن م. كاردول" وآخرون (٢٠١٣) إلى أهمية تطوير مقولات نظرية الاحتواء الاجتماعي لفهم السلوك الإنساني عامة والسلوك الانحرافي خاصة "لوالتر ركلس"، وقدم الباحثون إسهامات جوهرية لتطوير النظرية استنادا إلى نتائج ٨ دراسات تطبيقية، إيمانا بأن الاحتواء الاجتماعي مدخل جيد في إحداث التنمية ودرأ المخاطر (١٨-١٤ :Caldwell ٢٠١٣). كما حاولت دراسة عايد المجالي (٢٠١٤) اختبار نظرية الاحتواء في تفسير السلوك المنحرف لدى الأحداث في دور التربية والتأهيل الأردنية، مؤكدة قدرة الاحتواء الاجتماعي الداخلي والخارجي معاً على تعديل السلوك الانحرافي لدى المراهقين، ومن ثم مواجهة المخاطر (المجالي ٢٠١٤: ٤١٧-٤٣٧).

وفي الفلبين، أكدت دراسة إيما يوريو (٢٠١٦) على "سرعة المخاطر مرونتها في عالم اليوم، متسائلة: ماذا عن الممارسة السوسيولوجية في هذا الخضم؟، مؤكدة صعوبة التدخلات السوسيولوجية لمختلف التحديات والمخاطر الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والديموغرافية، مؤكدة على ضرورة تضافر جهود العلماء والتنفيذيين وصناع السياسة لفهم المخاطر ورسم السياسات الفاعلة في ضوء تنوع السياقات الاجتماعية (http://www . Isa-sociology).

على مستوى الدول العربية: ازداد الاهتمام الأكاديمي والسياسي بدراسة المخاطر الاجتماعية والسكانية على مستوى الوطن العربي والقطري، تحديداً بعد أحداث ما أطلق عليه الربيع العربي وتصاعد حدة المخاطر الناجمة عنها، خاصة في ظل نمو أعداد الشباب العربي وتأكيد السوسيولوجيين على "العلاقة الارتباطية بين ظاهرة البروز الشبابي والعنف والاحتجاجات والثورات بل العمليات الانتحارية" (كرباج، ٢٠١٣، ص٧: ٢٢). وقد أعقب ذلك عدة مؤتمرات وندوات علمية واقتصادية وسياسية وسكانية وغيرها، ولعل آخرها المؤتمر الدولي لقسم علم الاجتماع جامعة قناة السويس بمصر في أبريل عام ٢٠١٩، وكذلك "المنتدى العربي للتنمية المستدامة الذي عقد في بيروت –لبنان-أبريل ٢٠١٩ تحت عنوان (تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة في المنطقة العربية) وتأكيد كل ما سبق على أن المدخل الاحتوائي الشامل (الاجتماعي والاقتصادي والصحي والسياسي.... الخ)

هو الأكثر حاجة وملائمة لبناء المنعة ودرء المخاطر الاجتماعية والسكانية وغيرها. بالإضافة ندوة "إدارة المخاطر الاجتماعية في السياسات الاجتماعية بدول مجلس التعاون في أبو ظبي خلال الفترة (٢٠-٢١) مايو ٢٠١٣، وكذا الملتقى الدولي الأول: المجتمع العربي بين الاستبعاد والاحتواء الاجتماعي في ظل المتغيرات المعاصرة بجامعة المسيلة بالجزائر ٢٠١١، وما انتهت إلى التأكيد على بروز مجموعة من المخاطر الاجتماعية والسكانية أصابت البناء الاجتماعي لكافة المجتمعات العربية (www.gcclsa.org).

وعلى **المستوى البحثي**: أوضحت دراسة فيصل المناور (٢٠١٨) طبيعة المخاطر الاجتماعية والسكانية: كتزايد نسبة السكان الفقراء في معظم دول الوطن العربي، وما تنتجه من تآكل الثروة البشرية، كما أوضحت أن أكثر من ٨٠ % من السكان يفتقدون للحماية الاجتماعية، وارتفاع معدلات البطالة وما يصاحبها من مخاطر عدة، حيث وصلت في مصر إلى ١٢.١%، هذا بالإضافة إلى مخاطر تنامي سكان العشوائيات و نسبة الإعالة الديموغرافية، بالإضافة إلى ما تعانيه شريحة الشباب اقل من ٣٠ سنة والبالغ حجمها ٧٠% من جملة السكان من مخاطر عدة (المناور، ٢٠١٨: ١-٥٥)

وأوضحت دراسة أنطون نصري مسرة (٢٠١٤) حول "مفاعيل البُعد الإنساني في الاندماج الاجتماعي وفاعليته في البحث الاجتماعي" مخاطر غياب وتراجع إنسانية العلوم الإنسانية والتي طغى عليها الفكر الاستهلاكي والإرهاب الفكري والميداني، وتعميم النمطية السلوكية وثقافة الاستتباع، مؤكدا على أهمية الاندماج والاحتواء الاجتماعي كآلية للتنمية (مسرة، ٢٠١٤: ٣٩ -٤٨). كما أشار على جلبي (٢٠١٤) إلى مخاطر الاستبعاد الاجتماعي الشديد؛ إذ يعيش السكان في عالمهم الخاص وهم يعانون الحرمان الدائم والمتعدد والانفصال عن جميع أشكال الاندماج الاجتماعي، بالإضافة إلى استبعاد اجتماعي على المستوى البنائي والمجتمعي وتراجع الانتماء، وزيادة مؤشرات الانقسام الاجتماعي، ونقص الثقة في السلطة والمؤسسات، وضعف الإحساس بالهوية والمواطنة ...إلخ. وأكدت الدراسة على أهمية الاندماج الاجتماعي كآلية لتحقيق المواطنة النشطة، وضرورة إدماج السكان في مبادرات التنمية المستدامة على الأصعدة المحلية والإقليمية والعالمية، بوصفه آلية جديده للأمان والحماية والإنصاف والحراك الاجتماعي، على اعتبار أن الاندماج الاجتماعي يوسع نطاق جوده العلاقات الاجتماعية بين المواطنين و توزيع الموارد على نحو يستفيد منه الجميع، وهو ما يعبر عنه الاحتواء الاجتماعي كمدخل سابق للاندماج الاجتماعي وتفعيل عملية المواطنة النشطة، الأكثر انسجاماً مع خصائص المجال العام الكوني، ودعي إلى اغتنام الفرص للاستفادة من المعرفة المتجددة والمتاحة الآن في تراث العلم الاجتماعي لتحقيق مجتمع متكامل، أو مجتمع الجودة الاجتماعية Social Quality كتوجه تنموي بديل ينطلق من أسفل إلى أعلى، ويعلي من قيم العدالة والمواطنة، ويؤسس مجتمعاً يتسم بالإنصاف و تحقيق الاستدامة، ويعبّر عن سياسة اجتماعية تسعى إلى مكافحه الاستبعاد والإقصاء الاجتماعي، وإقامة مجتمع يركن إلى أربعة أبعاد هي: الأمن الاجتماعي والاقتصادي، والتماسك الاجتماعي، والاندماج الاجتماعي، والتمكين الاجتماعي. وأكد البحث على أن الخروج من هذا المأزق يتمثل في تدعيم فرص وعمليات الاندماج الاجتماعي المبنى على المواطنة والتي لا يتوقف على عمليات وسياسات تقليدية، وإنما يتطلب سياسات وبرامج تنفيذية بديلة تركز على الاستثمار الاجتماعي في رأس المال البشري، وتوفير تعليم جيد، وخدمات صحية فاعلة وإعادة توزيع الموارد عبر مسيرة الحياة التي تساعد الناس في التكيف مع المخاطر المرتبطة بالتحولات في هذه المسيرة (جلبي ٢٠١٤: ٢٦٣-٣٠٨).

وفي دراسته السوسيوديموجرافية التحليلية لتحديات الأسرة العربية ومخاطرها، أشار محمد عبد الرحمن صالح (٢٠١٣) إلى بعض المخاطر الاجتماعية والسكانية، مشيرا إلى ظاهرة العشوائيات باعتبارها رافد أساسي للمخاطر الاجتماعية، والاستبعاد الاجتماعي، والتهميش واتساع فجوة النوع الاجتماعي، بالإضافة إلى مخاطر دوره الحياة من الطفولة إلى المراهقة والشباب والشيخوخة. وانتهى إلى أن سوء إدارة المخاطر الاجتماعية والسكانية يساعد على بقائها وإعادة إنتاجها: كالفرقة، والانقسام، وغياب الاحتواء الاجتماعي، وخلل السياسات الاجتماعية والاعتماد على الحلول التسكينية، والانصياع للتوصيات الغربية لمجالات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وتفشي الفساد والاستبعاد الاجتماعي، وتضخم المخاطر المهددة للجميع. (www.Arabgeographerso Nnet/Vb/heads/arb١٧٨٧١).

وأكدت دراسة علي الزعبي (٢٠١١) العلاقة بين المشاركة والاندماج، موضحا ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي والمخاطر المترتبة عليها، موضحا أهم المخاطر المرتبطة بظاهرة العشوائيات، وزيادة معدلات المشتغلين بالقطاع غير الرسمي. وقد أكدت الدراسة على أهمية الاندماج الاجتماعي وميكانيزماته المتمثلة في ضرورة مد جسور الاحتواء الشامل لكل السكان حتى يمكن القدرة على تحقيق عملية الاندماج الاجتماعي، وتنشيط فاعلية السياسات الاجتماعية في احتواء وتمكين الفئات المستبعدة المهمشة (الزغبي، ٢٠١١).

وعلى **مستوى المجتمع المصري**: أشارت دراسة أماني الحديني (٢٠١٨) حول المسألة السكانية بين كوامن الصراع الاجتماعي ومقومات القوة السياسية إلى بعض ملامح الديموغرافيا السياسية، وما يصاحبها من مخاطر سكانية ناجمة عن شبابية الهيكل الديموغرافي المصحوب بتغيير اجتماعي غير متوازن وتنميه اقتصاديه بطيئة؛ نتيجة الزيادة السكانية، وقصور التخطيط، وفجوة التمويل، وزيادة البطالة، ومن ثم تراجع التنمية. الأمر الذي يسهم في حدوث العنف والصراع (الحدينى، ٢٠١٨: ٣٣-٤٠). وفي ذات الاتجاه أشارت دراسة محمد يوسف (٢٠١٨) حول الوضع السكاني في مصر ومستقبله، أن مخاطر الفائض السكاني في مصر ناتج عن القصور التنموي. وقد طرح خمسة معايير كآليات لمعالجة المشكلة السكانية هي: التوازن، والعدالة، والحماية الاجتماعية خاصه للفئات السكانية الأكثر حرماناً، وحاجة للاستيعاب، والحماية الاجتماعية (يوسف ٢٠١٨: ١٣-٣٠).

وركزت دراسة أيمن الزهري(٢٠١٧) حول "الديموغرافيا الخطرة: سكان مصر في القرن الحادي والعشرين لعام ٢٠١٧ " طبيعة توجهات الزيادة السكانية في مصر خلال القرن الحادي والعشرون، اعتمادا على بيانات إسقاطات السكان التي أعدها مكتب السكان بالأمم المتحدة التي غطت الفترة من (١٩٥٠ إلى ٢١٠٠)، حيث كشفت عن المخاطر المترتبة على استمرار الزيادة السكانية بما يفوق ٣.٤ مولود لكل سيدة، وتدني الخصائص السكانية، وارتفاع معدل الإعالة الديموغرافية، بالإضافة مخاطر التركيبة السكانية الحالية والمستقبلية في مصر، وانتهى إلى أن نوعية الديموغرافيا الخطرة في مصر تتطلب مداخل غير تقليدية، لا تعتمد على تنظيم الأسرة فقط، وحتمية حدوث تغيير في هيكل المجتمع المصري وفي العلاقات المجتمعية -الاحتواء الاجتماعي- والمساواة بين الجنسين وإحداث

نقلة نوعية في تصورات الأشخاص ونظرتهم للحياة (الجمعية المصرية للدراسات والهجرة ٢٠١٨: www.Egynig.Net).

كما أكدت دراسة نجوان إدريس (٢٠١٦) على برامج الحماية الاجتماعية كآلية في سياسات الرعاية الاجتماعية للفقراء في مصر"، مؤكدة أن إخفاقات السياسة الاجتماعية في تخفيض الفقر، زادت حدتها ومخاطرها بسبب الاعتماد على تدابير علاجية متواضعة فقط كالاعتماد على الإعانات البسيطة التي لا تساعد على التحرر من الفقر ومخاطره، فالفقراء هم الأكثر انعزالاً وحرماناً ومصدراً رئيساً لكل التحديات والمخاطر، وأن برامج الحماية الاجتماعية القائمة لم تستطع خفض نسبة الفقراء وتضمينهم في برامجها (إدريس، ٢٠١٦).

وبناء على ما سبق، اتضح أن هناك بعض الاهتمامات العلمية حول رصد المخاطر الاجتماعية السكانية، وتداعياتها على التنمية الشاملة والمستدامة، وما يصاحبها من مخاطر اجتماعية عدة، إلا أن الإسهامات البحثية التي قدمت في هذا المجال، افتقدت إلى آليات الاحتواء الاجتماعي – رغم إشارة البعض منها إلى الاندماج الاجتماعي-الأمر الذي يدونا إلى ضرورة التدخل العلمي لدراسة تفعيل الاحتواء الاجتماعي كآلية لمواجهة المخاطر في ظل التحولات العالمية السريعة. وبناء على ذلك، تحدد **الهدف العام من البحث الراهن** في محاولة الوقوف على "تصورات الخبراء من الأكاديميين والسياسيين والممارسين لاستخدام الاحتواء الاجتماعي وتفعيله كآلية لموجهة المخاطر السكانية في المجتمع المصري وفق رؤية الخبراء".

١. مشكلة البحث

يئن المجتمع المصري الآن من مجموعة من المخاطر، والتي عبر عنها الكثيرون بوصفها أنها تفوق الإرهاب في خطورتها، تستلزم المزيد من عمليات الاستيعاب والاحتواء الاجتماعي Social Containment خاصة للفئات السكانية الأكثر شعوراً بالحرمان والإقصاء الاجتماعي؛ لأنهم الأكثر حجماً وإنجاباً وتعرضا لمزيد من المخاطر، هذا بالرغم من أسبقية المجتمع المصري وتمايزه بأطول تاريخ سوسيوديموجرافي –Socio Demography ممتد منذ القدم، ومروراً بكل الحقب التاريخية وبعض الأنظمة والقيادات السياسية المهتمة بالمسألة السكانية وإعداد وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات السكانية المتتابعة منذ منتصف القرن العشرين والذى وصل عددها الآن (١٢) استراتيجية علاوة على خططها وأجهزتها التنفيذية.

وتدلل كل من: الشواهد الإمبيريقية، والإحصاءات الرسمية، وتوصيات التقارير الدولية والإقليمية والمحلية على أن المخاطر الدائمة تستمد جذورها من حالة الإقصاء الاجتماعي المزمن، بالإضافة إلى أن التدهور والتخلف إنما يعود إلى ضعف التماسك والاحتواء الاجتماعي (تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٤؛ وتقرير التنمية في العالم، ٢٠١٩). كما أكدت تلك التقارير على أنه لا يمكن دراسة المخاطر السكانية وفهمها بمعزل عن فهم قضايا الاستبعاد والإقصاء الاجتماعي ومصادره وآثاره، علاوة على عدم الاقتصار في فهم قضية النمو السكاني من منظور تنظيم الأسرة واستخدام وسائل منع الحمل بعيداً عن وضعها في سياقها الاجتماعي-الاقتصادي باعتباره مصدر للمخاطر السكانية. وتأكيدا على ذلك، طالب المنتدى العالمي للجمعية الدولية لعلماء الاجتماع بضرورة التجديد في المقاربات النظرية والمنهجية في فهم المخاطر المستحدثة، فقد أوصى Markus Schultz بضرورة استباق الخطر والمخاطر المتفاقمة التي تنذر بكوارث اجتماعية وسكانية لاحقة ومتوقعة، ما لم يتم التعمق في فهمها ودراستها بواقعية.

والشكل الآتي يبين أهم المخاطر الاجتماعي: الاقتصادية والسكانية والثقافية التي برزت على النسيج الاجتماعي المصري كغيره من مجتمعات العالم.

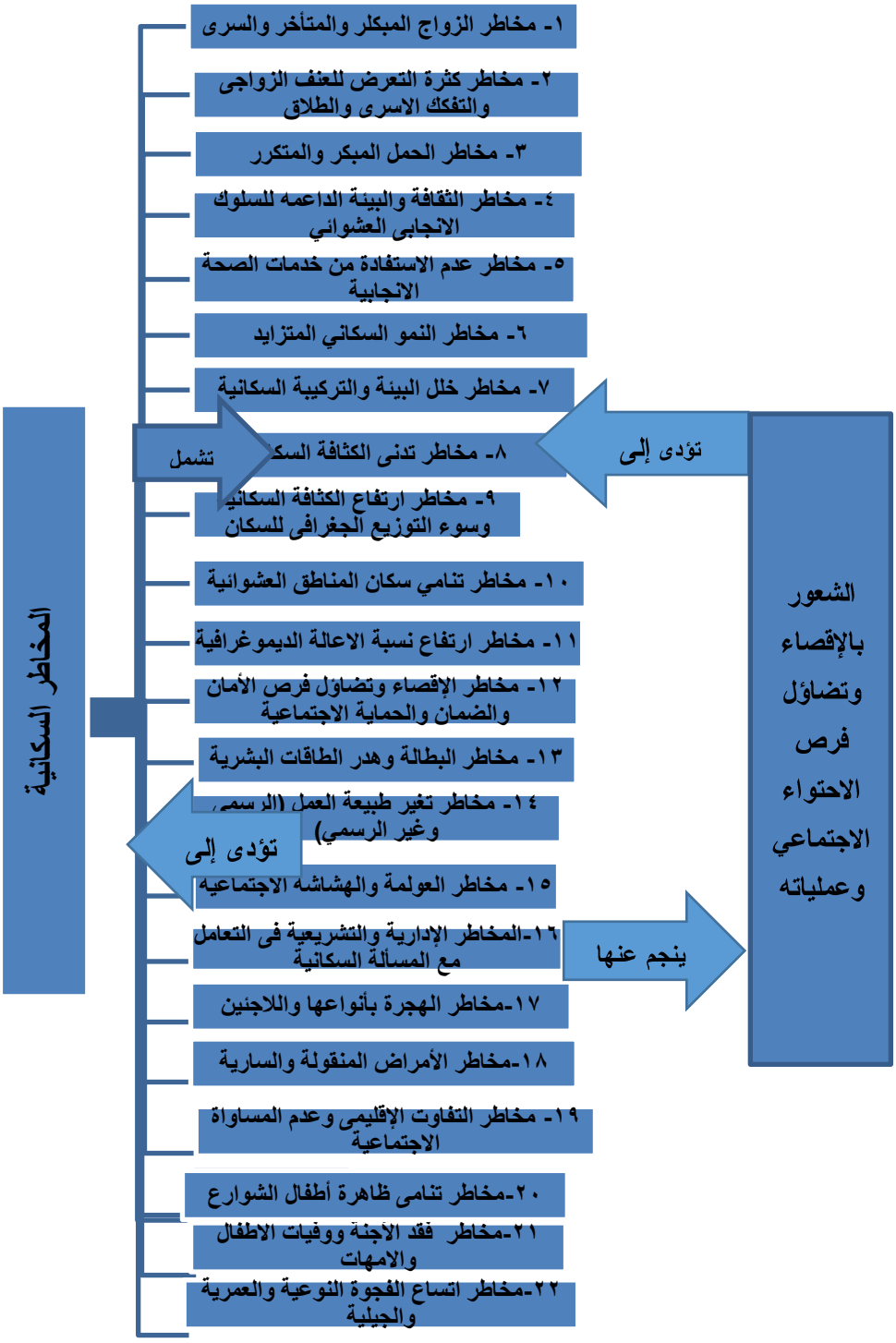

شكل (١) من تصور وإعداد الباحث

وهكذا تبدو المخاطر السكانية بالمجتمع المصري متنوعة ومعقدة، وتعم معظم الأفراد والأسر في جميع المناطق الساحلية والريفية والحضرية، وتتعدد مصادرها ما بين السكان والدولة بأجهزتها المترهلة، حيث غياب الرؤية الواضحة عن سياساتها واستراتيجياتها غير القادرة على الوصول للمستهدفين الذين يشكلون المصدر الرئيس لكافة المخاطر الإنسانية وحدتها، وهو ما يستلزم التساؤل عن مدى قدرة الدولة بأجهزتها وسياستها واستراتيجيتها المختلفة في تحقيق الاحتواء الاجتماعي الفعلي والشامل لكافة الفئات السكانية، سيما المستبعدة والمهمشة، والتي تتزايد أعدادها جراء عمليات الإصلاح الاقتصادي والعولمة ومخاطرها. وبناء على ذلك، تتحدد **مشكلة البحث** الراهن في محاولة "الكشف عن تصورات الخبراء من الأكاديميين والسياسيين حول أهم متطلبات الاحتواء الاجتماعي لدرء المخاطر السكانية المتنامية".

٢. أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته ومبرراته من عدة اعتبارات علمية ومجتمعية ومستقبلية يمكن إيجازها فيما يلي:

أ- **الأهمية العلمية:** تتمثل أهمية العلمية للبحث فيما يضيفه من معارف جديدة تثري النظرية العلمية، وقد جاءت الأهمية العلمية للبحث من منطلق:

- ندرة الدراسات والبحوث الاجتماعية والسكانية المباشرة حول موضوع المخاطر الاجتماعية والاحتواء الاجتماعي.
- محاولة الوقوف على أهم الإسهامات النظرية حول المخاطر السكانية المتنوعة والمتعددة في ظل التحولات العالمية، واستراتيجيات الاحتواء الاجتماعي ومتطلباته ومداخله، ومدي توافقها مع واقع الوضع السكاني وخصائصه في مصر.
- محاولة التوصل إلى مجموعة المتغيرات المحددة للاحتواء الاجتماعي، انطلاقا من الواقع المصري، في محاولة لسد الثغرة النظرية في مجال نظرية الاحتواء الاجتماعي، ومن ثم إثراء النظرية الاجتماعية.

ب- **الأهمية التطبيقية**: تعود أهمية البحث عمليا في محاولة التوصل إلى:

- الأساليب العلمية في مجال تحديد المخاطر الاجتماعية عامة، والمخاطر السكانية خاصة، وأساليب تعزيز فرص تنمية القدرات البشرية، والارتقاء بالخصائص السكانية، وتيسير عمليات الاندماج الاجتماعي اللازم للاستقرار والتنمية البشرية المستدامة.
- الوقوف على تصورات نخبة مختارة من الخبراء والمهتمين بالقضايا السكانية حول سبل مواجهة المخاطر السكانية، ومدى استخدام استراتيجية الاحتواء الاجتماعي؛ والوصول إلى مجموعة من النتائج الإجرائية التي يمكن أن تستخدم في مجال إعداد البرامج الحمائية، واتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية البشرية، علاوة على الإفادة منها في صنع سياسات فاعلة في مجال التنمية السكانية.
- محاولة التوصل إلى مجموعة من التوصيات التي تساعد الأجهزة المعنية بقضايا السكان، للإسهام في مساعدتهم في تنظيم برامج التنمية السكانية
- تقديم مجموعة توصيات لصانعي السياسات وإعداد التشريعات الملائمة لمواجهة المخاطر السكانية في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المتسارعة عالميا ومحليا.

ثانيا: أهداف البحث وتساؤلاته:

انطلاقا من الهدف العام للبحث، والمتمثل في: " الكشف عن تصورات الخبراء من الأكاديميين والسياسيين حول أهم متطلبات الاحتواء الاجتماعي لدرء المخاطر السكانية المتنامية"، يمكن للباحث محاولة تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

١. **الهدف الأول**: التعرف على الوضع السكاني للمجتمع المصري، ومدى توافر فرص الاحتواء الاجتماعي.

ولتحقيق هذا الهدف، حاول البحث الإجابة عن التساؤلات الآتية:

أ- ما مؤشرات الوضع السكاني، وسيناريوهات التحول الديموجرافي في مصر؟

ب-ما أهم المخاطر السكانية الراهنة والمتوقعة في المجتمع المصري؟

ج- ما ملامح عمليات الاحتواء الاجتماعي للمخاطر السكانية؟

٢. **الهدف الثاني**: الوقوف على تصورات الخبراء من الأكاديميين والتنفيذيين حول استراتيجية الاحتواء الاجتماعي كآلية للحد من المخاطر السكانية.

ولتحقيق هذا الهدف، حاول الباحث الإجابة عن التساؤلات الآتية:

أ- ما تصورات الخبراء من ألأكاديميين والتنفيذيين حول مفهوم الاحتواء الاجتماعي ودرء المخاطر السكانية؟

ب-ما رؤى الخبراء من الأكاديميين والتنفيذيين لواقع المخاطر السكانية بالمجتمع المصري؟

ج- ما تقييم الخبراء من الأكاديميين والتنفيذيين لواقع الاحتواء الاجتماعي للسكان في مصر؟

٣. **الهدف الثالث:** الوقوف على أهم متطلبات الاحتواء الاجتماعي للمخاطر السكانية في مصر؟

ولتحقيق هذا الهدف، حاول الباحث الإجابة عن التساؤلات الآتية:

أ- ما المتطلبات المتعلقة بخصائص السكان موضوع الاحتواء الاجتماع (المستفيدين) في مصر؟

ب-ما المتطلبات المتعلقة أجهزة الدعم والمساندة لعملية الاحتواء الاجتماعي للمخاطر السكانية في مصر؟

ج- ما المتطلبات المتعلقة بالنظم والتشريعات المتعلقة بتدعيم استراتيجية الاحتواء الاجتماعي في مصر؟

ثالثا: الإجراءات المنهجية للبحث:

١. أسلوب البحث:

انطلاقا من الهدف العام للبحث، فقد اعتمد البحث على المنهج العلمي الدقيق في بحث الظاهرة موضع الدراسة، استنادا إلى قواعد ومسلمات المنهج العلمية. وقد استند البحث على الاتجاه الكيفي في البحث العلمي، مع استخدام الأسلوب الكمي في بعض الأحيان، لتوظيف الإحصاءات المتوفرة عن المؤشرات السكانية.

٢. مصادر البيانات:

اعتمد البحث على مصدرين أساسيين في جمع البيانات والحقائق المتعلقة بالإجابة على تساؤلات البحث وتحقيق أهدافه، وقد تحدد المصدرين في:

أ- **المصدر البشري**: ويتمثل في الخبراء المعنيين بالقضايا السكانية وهم: الأكاديميين أصحاب الرؤى العلمية والبحثية في مجال علم اجتماع السكان والدراسات السكانية، وكذا السياسيين المهتمين بوضع السياسات السكانية، والممارسين المسؤولين عن تنفيذ السياسات من خلال وضع البرامج السكانية وتنفيذها.

ب- **المصدر الوثائقي (الرمزي)**: وتمثل في كافة السجلات والتقارير الصادرة عن الهيئات الدولية والإقليمية والمحلية بخصوص المؤشرات السكانية والتقييمات الخاصة بتقييم البرامج والسياسات الموجهة من قبل الهيئات الدولية. بالإضافة إلى التعدادات والمسوح السكانية والتنموية والاجتماعية، سواء العالمية أو الإقليمية أو المحلية، وذلك بغرض تحليل مضمون تلك التقارير والدراسات والإحصاءات المتعلقة بالمؤشرات السكانية وبرامج الاحتواء الاجتماعي للمخاطر السكانية.

٣. نوع البحث:

يعد الدراسة من النوع الاستطلاعي (الكشفيExploratory Research). وقد اعتمد الباحث على الأسلوب الاستطلاعي في دراسة ظاهرة الاحتواء الاجتماعي للمخاطر السكانية؛ نظرا لندرة الدراسات السابقة حول الموضوع، وعدم توافر بينات ومعلومات سابقة حول أبعاد الظاهرة والمتغيرات المحددة لها. ويعد الأسلوب الاستطلاعي من أنسب الأساليب في مثل هذا الوضع؛ نظرا لاعتماده على مختلف الطرق والأدوات في جمع البيانات الميدانية حول أبعاد الظاهرة. كما يسمح البحث الاستطلاعي بتكوين تساؤلات مبدئية حول أبعاد الظاهرة، يمكن للباحثين محاولة التعمق فيها بالبحث الوصفي التحليلي فيما بعد، أو اختبارها أمبيريقيا، والوصول إلى مجموعة من النتائج المهمة المحددة لحدوث الظاهرة.

٤. طرق البحث:

نظرا لاعتماد البحث على الأسلوب الاستطلاعي، فقد أتيح للباحث المرونة في استخدام كافة الطرق المنهجية في بحث ظاهرة المخاطر السكانية وأساليب الاحتواء الاجتماعي. فقد اعتمد الباحث في جمع البيانات على عدة طرق أساسية هي:

أ- **طريقة تحليل المضمون الكيفي**: حيث تم استخدام طريقة تحليل المضمون في تحليل مضمون كل من: التقارير الدراسات الصادرة عن الأجهزة المهنية بالسكان وقضاياهم على المستويين العالمي والمحلي، بالإضافة إلى الإحصاءات والبيانات الصادرة من الأجهزة الرسمية المعنية بالسكان والتنمية البشرية. كما تم استخدام طريقة تحليل المضمون الكيفي في تحليل مضمون المادة الميدانية التي تم جمعها من المقابلات الشخصية مع الخبراء من الأكاديميين والتنفيذيين والسياسيين المعنيين بالقضايا السكانية.

ب- **طريقة المقابلة الشخصية:** حيث تم الاعتماد على المقابلة الشخصية باعتبارها طريقة كيفية في مقاربة الظاهرة موضوع الدراسة. وقد تم الاعتماد على المقابلات الشخصية الحرة والمباشرة مع مفردات عينة البحث من الخبراء (الأكاديميين والتنفيذيين).

٥. أدوات جمع البيانات الميدانية:

أ- **دليل المقابلة الشخصية المباشرة والمفتوحة**: اعتمد البحث على أداة دليل المقابلة الشخصية المتعمقة والمفتوحة باعتبارها أنسب الطرق لإتاحة المشاركة بين الباحث

والمبحوثين، والمساعدة في الحصول على البيانات الاستطلاعية، وقد تم تصميم الدليل بما يتناسب مع موضوع البحث وأهدافه وتساؤلاته.

٦. مجتمع البحث والعينة:

أ- **مجتمع البحث**: انطلاقا من الهدف العام للبحث، فقد تحدد مجتمع البحث في جميع الأفراد المعنيين بالقضايا السكانية، والتنمية البشرية، وهم: الأكاديميين العاملين في مجال الدراسات السكانية من العلماء والباحثين، وكذا المشتغلين بالسياسات السكانية وصياغتها وتطبيقاتها، بالإضافة إلى جميع الممارسين في مجال التنمية البشرية والعمل مع السكان، سواء العاملين في الوزارات الحكومية أو مؤسسات المجتمع المدني.

ب- **عينة البحث**: نظرا لعدم وجود إطار للمعاينة، واتساقا مع الهدف العام للبحث، فقد اعتمد البحث على العينة العمدية (غير الاحتمالية) في الحصول على مفردات العينة. وفي محاولة للحصول على بينات دقيقة حول تساؤلات البحث والوصول إلى الأهداف العامة، فقد اعتمد البحث على الطريقة المقصودة في الحصول على مفردات عينة البحث، بحيث تضم كل من: الأكاديميين والتنفيذيين. فقد تم اختيار عينة عمدية مختارة من الخبراء والتنفيذيين المختصين والمهتمين بقضايا السكان، من الأكاديميين والعاملين في قطاع السكان بوزارة الصحة والسكان والمجلس القومي للسكان، وقطاع الحماية الاجتماعية بوزارة التضامن الاجتماعي، علاوة على بعض أعضاء منظمات المجتمع المدني. وقد بلغ إجمالي العينة (١٣) خبيراً، منهم (٦) من الخبراء الأكاديميين، وعدد (٧) من التنفيذيين الممارسين للعمل السكاني.

المبحث الثاني: المخاطر السكانية والاحتواء الاجتماعي "الإطار المفاهيمي والمقاربات النظرية"

أولا: الإطار المفاهيمي للبحث

كشفت مراجعة التراث العلمي حول مفهوم المخاطر تداخل المفهوم مه بعض المفاهيم القريبة منه: كمفهوم الخطر، والمخاطرة، واحتمال التعرض للمخاطر. كما اتضح نفس التداخل بين مفهوم الاحتواء الاجتماعي ومفاهيم: والاستيعاب، والاندماج، والشمول. ويمكن استعراض أهم مقاربات المفهومين في الاتي:

١) مفهوم الاحتواء الاجتماعي Social Containment:

وردت كلمة الاحتواء Containment منذ بداية التجمعات الإنسانية بمعانٍ ومرادفات مختلفة؛ لتعبر عن كيفية حماية الإنسان لنفسه، أو للأسر والعائلات والقبائل بل المجتمعات لبعضها البعض، ويتوافر استخدامها بأنواع ودرجات شتى، وأساليب ومعاني متقاربة أحياناً كثيرة، ويزداد استخدامها واللجوء إليها عندما ترتفع نسبة الخطر والمخاطر، وعندئذ يبدأ الفكر والسعي نحو إبداع أساليب مبتكرة للاحتواء وإمكانية درء المخاطر وتبديدها، بل العمل ما أمكن على جعلها فرصة سانحة لتحقيق المصالح والأهداف المحددة والمنشودة. وقد لجأت الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية إلى استراتيجيات الاحتواء الاجتماعي مع بدايات القرن التاسع عشر وحتى الآن لدرء المخاطر الناتجة عن التحولات العميقة في البناء الاجتماعي.

وتتنوع أساليب الاحتواء ما بين: الاحتواء العاطفي، والمالي، والسياسي، والديني، والتربوي، والاجتماع ... إلخ). وتعبر كلمة الاحتواء في اللغة عن جمع الشمل والاحتضان ودبلوماسية اللين والترويض والاسترخاء لبلوغ الأهداف، كما تشير إلى القدرة على التفهم

والاعتراف بالمخالف وتوظيف حركته وقدراته للصالح العام، وهو ما يعبر عن قدرة القيادات على لم الشمل ورأب الصدع، وتهدئة الخواطر، والجمع بين الفرقاء، دون إقصاء لأحد على حساب أحد، أو إعلاء لآخر دون معايير. وهناك عدة مرادفات لاستخدام كلمه الاحتواء وأنوعه ومجالاته، منها: الاستيعاب Assimilation، والاندماج S. inclusion، والتضامن Solidarity، والتماسك Cohesion والقهر والتذويب (شابيرو ٢٠١٢؛ Gaddis ٢٠٠٥؛ Resk Less ٢٠١٠؛ Gaddis ١٩٨٦، DeiBle).

ومن الواضح أن الاستخدام السياسي لمفهوم الاحتواء هو الأوسع استخداما. ويعد "جورج كينان G. Kennan" من أوائل من لفت الانتباه إلى الاعتماد على مبدأ الاحتواء –خاصة السياسي-في أواخر الأربعينات من القرن العشرين، حيث أسس نظرية الاحتواء، المستندة على المقولة الرئيسية: "من الأفضل لو أن عملنا جميعاً من أجل عالم لا يسوده أحد"، وقد استخدم ذلك رداً على التهديد السوفيتي الآخذ في الظهور. كما استخدم " ايزنهاور" مصطلح الاحتواء في إطار سياسته حول احتواء الشرق الأوسط، وحمايته من الخطر الشيوعي خلال الخمسينيات. كما استعان "روزفلت" بمفهوم الاحتواء الاجتماعية في إطار خطته لاحتواء الخطر الاستراتيجي الألماني. كما استخدم معظم القادة والسياسيين مصطلح الاحتواء في درء خطر المد الشيعي في أعقاب حرب الخليج، بالإضافة إلى احتواء بعض عناصر المد الممهدة والمؤيدة للخلافة الإسلامية ومخاطرها الإقليمية والعالمية.

وفي إطار **الاستعمال السياسي للمفهوم**، اشترط أغلب المفكرين توافر "مبدأ الديموقراطية" كشرط أساسي لتحقيق الاحتواء الاجتماعي، فقد أكد **"أيان شابيرو"** (٢٠١٢) في كتابه: نظرية الاحتواء وما وراء الحرب على الإرهاب على أن "الاحتواء يأتي بشكل طبيعي من الفهم الديمقراطي لعدم الهيمنة، ولا ينبغي أن نصبح إمبرياليين من أجل الديمقراطية ... ويجب أن نتجنب دعم القمع لأن القمع ينشئ أرضية صالحة وملجأ آمناً لأشكال الإرهاب" (شابيرو، ٢٠١٢: ١٣٦-١٣٧). ويدعم هذا الشرط الديموقراطي، طرح **"برنارد لويس"** نظريته حول الاحتواء المزدوج في تصنيف العالم العربي الإسلامي التي صدرت بعد حرب الخليج الثانية (حميد، ٢٠١١).

وعلى **مستوى السياسات الدولية**، اتجه المخططين وواضعي السياسات والممارسين على المستوى الدولي إلى تبني مفهوم الاحتواء كآلية استراتيجية لدرء المخاطر والتنفيذيين، وأيضاً بعض مجموعات العمل الدولي. فقد تبنت مجموعة البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعريف الاحتواء الاجتماعي باعتباره "تحسين قدرات الفئات الأكثر حرماناً في المجتمع وزيادة الفرص المتاحة لهم وحفظ كرامتهم" (تقرير التنمية البشرية في العالم ٢٠١٩: ١٢٤).

أما **الاستخدام الاجتماعي لمفهوم الاحتواء**، فقد اعتمد على مدخلين أساسيين هما: **الأول** "الاحتواء الداخلي Inner containment"، ويتضمن مفهوم الذات التي تعبر عن مجموعة من العوامل الاجتماعية المتفاعلة كالعلاقات الأسرية التي تتغير عبر مراحل دورة الحياة، وقوة الأنا والضبط الذاتي. أما **المدخل الثاني** فهو "الاحتواء الخارجي Outer Containment"، ويشمل الأسرة، والمدرسة، وجماعات الرفاق، والسياق الاجتماعي، والسياسات الاجتماعية وغيرها، وقد استخدمه الكثيرون من علماء النفس والاجتماع لتفسير بعض أنماط السلوك الإنساني خاصة عند الأحداث الجانحين (٣-٢ :٢٠١٠ Rekless).

وعلى **مستوى الإسهامات العلمية**، بادر "أميل دور كايم" في دراسته لظاهرة الانتحار باستخدام استراتيجية الاحتواء الاجتماعي لمواجهة بعض الظواهر الاجتماعية السلبية التي تتسبب في الاستبعاد الاجتماعي، الأمر الذي يصحبها مخاطر عدة على راسها ظاهرة الانتحار. وانطلاقا من هذا التصور، طرح دوركايم نموذجه النظري حول "الاستيعاب والتماسك وإعلاء الضمير الجمعي". وقد اعتبر "فيليب بيسنار P. Besnard " الاحتواء مقدمة للاندماج الاجتماعي، مشيرا إلى أنه يعبر عن امتلاك الوعي المشترك، وتقاسم المشاعر والمعتقدات والممارسات، والتفاعل الإيجابي والسعي نحو تحقيق الأهداف المشتركة (بوخريصى، ٢٠١٨). وأكد كل من (بتري دبل؛ وجوهان لويس، وجادليس والتريبيث) على أن الاحتواء الاجتماعي لابد أن يشمل كافة الفئات السكانية الأقل حظاً حتى يمكن القضاء على الفوارق الطبقية وحالات التمييز التي تقع عليهم (DeiBle, Gaddis ١٩٨٦: ٣-١٩). وفي سلسلة مقالاته السوسيولوجية، استخدم "أحمد زايد" مفهوم الشمول الاجتماعي والثقافي ليعبر به عن الاحتواء الاجتماعي، ويقصد به "قدرة الدولة على احتواء المجتمع واستنبات الإجماع العام والرضا العام، وبعث الهمة والإرادة، مع الحفاظ على تسوية الخلاف" (زايد، ٢٠١٨).

ويلاحظ مما سبق أن تحقيق الاحتواء الاجتماعي لا يقتصر على قدرة الأفراد وخصائصهم فقط، وإنما قدرة المجتمع ككل على استيعاب أعضائه، وقدرته على دفع كافة الفئات الاجتماعية على الانخراط والمشاركة في التنمية، دون استبعاد أي فئة سواء قسريا أو إراديا. بمعنى أن مضمون الاحتواء الاجتماعي يعني: سعي المجتمع بسياساته وأجهزته التنفيذية إلى دحض أسباب الإقصاء وتفعيل عمليات الاحتواء الاجتماعي وتكثيفها. وتتحدد المؤشرات الدالة على الاحتواء في: التعليم الجيد والمنصف، والعمل اللائق، والحماية والحقوق الاجتماعية التي تُؤمن الأفراد من المخاطر والأضرار على مدى حياة الأفراد، سيما خلال الفترات والمراحل المصيرية، بالإضافة إلى توسيع خيارات التنمية البشرية المستدامة.

وانطلاقا مما سبق، يمكن للباحث تحديد التعريف الإجرائي للاحتواء الاجتماعي في هذا البحث بأنه: "عملية يتم من خلالها استيعاب جميع سكان المجتمع وتحسين وتنمية قدراتهم وخصائصهم السكانية بما يتوافق وتحقيق الأهداف العامة للتنمية، والحد من المخاطر السكانية التقليدية والمستحدثة".

٢) مفهوم المخاطر السكانية Population Risk :

تستخدم كلمة المخاطر بصفة مستمرة من قبل العامة والخاصة، ولاسيما في والسنوات الأخيرة، وقد وردت في بعض معاجم اللغة وقواميسها بمعان مختلفة، لعل أقربها إلى موضوع هذا البحث أنها تعنى الإشراف على المكاره والمهالك، وإمكانية حدوث فعل فيه أذى أو ضرر لشخص ما أو جماعة ما أو مجتمع ما، وقيل إنها تعنى الأخطار وغالباً ما ترد بصيغة الجمع ولا مفرد لها، وتتنوع إلى تصنيفات عدة فهناك (مخاطر اجتماعية، اقتصادية، وسياسية، وبيئية، وصحية، وأيدلوجية، وأخلاقية وغيرها (Zinn ٢٠٠٨: PP١-١٥).

ويُعد أنطوان دي باريسيو A. Deparcieu (١٧٠٣-١٧٦٨) أول من استخدم مصطلح المخاطر عندما أشار إليها في مقالته بعنوان "احتمالات طول الحياة الإنسانية"، وإعداد جداول الحياة التي نشرت لأول مرة عام ١٧٤٦ م وتحدث فيها عن مخاطر الإعالة الديموغرافية، خاصة إعالة الأطفال، وإعالة المسنين. (ولسون ٢٠٠٧: ١٢١-١٢٢).

لقد أكد **"أولريش بيك**-رائد التنظير الاجتماعي للمخاطر في عدة أعمال امتدت لأكثر من ٣٠ سنة بمجتمع المخاطرة ١٩٨٦م حتى مجتمع المخاطر العالمي ٢٠٠٧ م، أن مفهوم المخاطر قد تعرض لجدل واختلافات حول مضمونه لدى كثير من العلماء. فهناك من يتناولها عبر مدخل التعرض للمخاطر أو الظروف المهيأة للخطر Vulnerability، ويتناولها البعض الآخر من خلال الاستعداد لها وبناء القدرة على التنبؤ بها واغتنامها كفرصة.

وقد تناول **"مارك هاينز دانيال Mark H. Danial "** المخاطر في مؤلفه "عالم محفوف بالمخاطر: باعتبارها استراتيجيات الجيل القادم في عصر العولمة". وقد عرَّفها بأنها: (دانيال ٢٠٠٢: ٢٦ :٢٧):

١. مقدار الفرد الكامن (ويتم تعديله)؛
٢. احتمال حدوث ذلك الضرر (الحقيقي)؛
٣. المقدرة على إيجاد تجاوب فعال ووضعه في المكان المناسب (ويتم تعديله)؛
٤. احتمال انتشار آلية ذلك التجاوب انتشاراً مجدياً.

ويتفق مضمون التعريف المقدم من قبل "مارك دانيال" مع مضمون التعريف الذي قدمه فريق "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP (٢٠١٤، ٢٠١٦) المعبر عن منطق التنمية البشرية، والذي يعني توسيع الخيارات أمام الناس، حيث تنشأ المخاطر من تقييد الخيارات التي لا تستقيم بدونها التنمية البشرية. وتتوقف الخيارات على الإمكانات؛ حيث يصبح الأفراد عرضة للمخاطر عندما تنقصهم الإمكانات. كما يؤدى الإقصاء إلى زيادة المعرضين للانزلاق من جديد في دوامة الضيق والحرمان والإقصاء، ومن ثم فإن بناء المنعة يتم من خلال تحسين القدرات والخصائص السكانية، والمؤسسات والسياسات المسئولة. ويعد الاحتواء الاجتماعي الآلية الملائمة لتحقيق ذلك على المستويين العالمي والمحلي، خاصة بعد ما أصبحت المخاطر عالمية المنشأ والتأثير، وتتطلب جهودا مشتركة وفعالة (تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤: ١-١٢).

وتعرف المخاطر أيضاً بأنها كل ما من شأنه أن يؤثر بالسلب على تحقيق الأهداف الإنمائية وعلى السكان والممتلكات والأموال، وقد تكون انعكاساً لأحداث سيئة غير متوقعة، ترتفع إزاءها نسبة عدم اليقين، أو قد تكون ناتجة عن أفعال وممارسات وسلوكيات تقود مباشرة إلى الخطر. واتساق مع ذلك، اعتمدت منظمة القياس العالمية "الأيزو" على فكرة عامة للمخاطر، فقد اعتبرتها "تواجد تهديد بالخطر وإدراك أن شيئاً ما سيقود إلى خسائر في الممتلكات والأرواح وفى نظم المعلومات والمؤسسات والمشروعات" (قنديل ٢٠١١: ١٥). كما عرفتها الجمعية المصرية لإدارة المخاطر بأنها "مزيج مركب من احتمال وقوع الحدث ونتائجه من التداعيات والانعكاسات المؤثرة سلباً على الأفراد وما يصاحبها من أضرار وتهديدات تحول دون تحقيق نجاح الأهداف" (عودة، ٢٠٠٩: ٣٥٣٩).

وقد رصد أحمد زايد (٢٠١٣) ثلاثة مفاهيم مرتبطة بمفهوم المخاطر، وهي الخطر Hazard والمخاطرة Risk والأزمة Crisis، تشير الأولى إلى التهديد الوشيك، أو الخلل المحتمل أو الشر المحدق الذي سببته ظروف وأفعال معينة وتندرج من المخاطر الفردية إلى الجماعية والمجتمعية الكبرى، أما المخاطرة فتشير إلى احتمال أن يتعرض الإنسان للضرر إذا تعرض للخطر، وتحسب المخاطرة في ضوء تحديد الخطر وحجمه ونطاق تأثيره. (زايد، ٢٠١٣: ٢)

واعتمادا على ما سبق، فإن المخاطر السكانية تتضمن كل ما من شأنه أن يؤدى تهديد أحول السكان وتعرضهم للتهديدات والإقصاء والمعاناة والحرمان. وتتفاوت التهديدات في شدتها وتلحق أضرار بالسكان أنفسهم أو بالمجتمع ككل وممتلكاته، وقد تكون انعكاساً لأحداث وممارسات وسلوكيات عشوائية ومتراكمة ومتشابكة تبرهن عن تزايد عدم الثقة وعدم اليقين، بما يؤدى إلى مزيد من الإقصاء والتهميش، والدخول مجدداً في دائرة مفرغة من التعرض للمخاطر وتنوعها واتساع نطاقها بما يؤثر في استقرار المجتمع بل وانهياره. وعلى ذلك، تعرف المخاطر إجرائيا بأنها: كل ما يمثل تهديدات مباشرة وغير مباشرة- تتفاوت في شدتها ونطاقها-تلحق بالسكان والمجتمع ككل-، وتؤثر بالسلب على تحقيق الأهداف الإنمائية للسكان والمجتمع، وهي انعكاسُ لسياق اجتماعي ووضع سكاني وسلوكيات تؤدى لتنوع المخاطر السكانية واستمرارها (أنظر الشكل رقم ١).

ثانياً: المخاطر السكانية والاحتواء الاجتماعي "المقاربات النظرية"

دأب معظم المفكرين وعلماء الاجتماع منذ القدم على دراسة وفهم الظواهر الاجتماعية والسكانية وتحليلها، بدء من فلاسفة اليونان: كأفلاطون الذي أرسى قواعد نظرية للحجم الأمثل للسكان في المدينة الفاضلة، وأرسطو الذي ألمح إلى ضرورة التماسك والاحتواء الاجتماعي حين قال "إنه لكي تعيش خارج المجتمع ينبغي أن تكون إما حيواناً وإما إله، وليس هناك في البشر حيوانات ولا آلهة" (هيلز، ولوغران، بباشو ٢٠٠٧: ٦٢). ويعد "بن خلدون" صاحب السبق في الدعوة إلى الاجتماع الإنساني والعمران البشري الذي يحدث وينمو عن طريق الاحتواء والتماسك الاجتماعي بينما تؤدى التفرقة والظلم والإجحاف بين السكان إلى خراب العمران، كما أن العمران البشري والاجتماع الإنساني لابد له من سياسة ينتظم بها أمره (ابن خلدون :٢١٢-٢١٣)، هذا علاوة على تأصيله لنظرية التغير السكاني الدولي ومراحله (عمران، ١٠٠).

وتعد المقولات النظرية التشاؤمية لروبرت مالتس Robert Maltus وأنطوان دباسو واتباعهم من المالتسيون الجدد وما زعموه بشأن الانفجار والمشكلة السكانية ومخاطرها من الإسهامات المهمة في تفسير المخاطر السكانية. كما أكد إسهامات كل من: بول إرلج Paul Erlg في كتابه عن المشكلة السكانية عام ١٩٦٨م، ووليم وبول يادوك P. Badoik. في كتابهما المجاعة عام ١٩٧٥م، وتأكيدهم على "إن مصر يمكن إنقاذها، في حين أن تونس يتعين إمدادها بالغذاء، أما الهند فلن يكون بالإمكان إنقاذها" (ماكيين، ١٩٩٩: ٢٨-١٩٥).

وعلى الرغم من كثرة الإسهامات والمنطلقات النظرية السوسيوديموغرافية وتنوعها، إلا أنها تبدو متناقضة وبالغة الصعوبة، ولا يعني ذلك عدم توافر القضايا النظرية اللازمة لفهم الظواهر الاجتماعية بقدر ما يدل على أن هذه القضايا لم يتم تجميعها معا في إطار منظم واحد أو في صورة نسق نظري يستطيع الاقتراب من الظاهرة وفهمها (جلبي

١٩٨٢: ٨٢)، هذا بالإضافة إلى الغموض والالتباس والشرك الذي تعاني منه النظرية الاجتماعية كما وصفها إيان كريب Eyan Krep كشرك التحليل والتفسير، شرك المنطق، شرّك الوصف" (كريب ١٩٩٩: ٣٢-٣٣). ونظراً لتعدد المداخل النظرية في تفسير المخاطر السكانية، فقد حاول الباحث الاعتماد على بعض المقولات النظرية لكل من: إميل دوركايم، أولريش بك، أنتوني جيدنز، وزيجمونت باومان، وألان تورين، والتركليس، وجنيس زين، وإيان شابيرو، ومالك بن نبي، وأحمد زايد، وعلى جلبي في تفسير المخاطر الاجتماعية، لاسيما السكانية وإمكانية استخدام أسلوب الاحتواء الاجتماعي كآلية لمواجهة المخاطر السكانية.

١) **إميل دوركايم:** يعد إميل دوركايم من أهم رواد علم الاجتماع الذين أسهموا في رصد الظواهر الاجتماعية وتحليلها، وآثارها على تماسك المجتمع وقوته أو انقسامه وانهياره، فالظواهر الاجتماعية لها وظائف ميسرة Eu–Function وإيجابية للمجتمع وبنائه، وإما وظائف معوقة Dysfunctional للمجتمع وتشكل خطورة له ولسكانه، وهو ما أتفق عليه أيضاً "روبرت ميرتون R. Merton ". وقد أوضح دوركايم أن بعض الظواهر الاجتماعية ذات الطبيعة المرضية والسلبية للمجتمع تمثل "باثولوجيا اجتماعية Social Pathology " (ليلة ٢٠١٣: ٥١). وقد صاغ دوركايم أيضاً بوضوح العلاقة القائمة بين احتواء الأفراد واندماج، والاحتواء والاندماج العام بالمجتمع، ولاحظ أن المجتمع المضطرب الضعيف يجعل عدداً كبيراً من السكان ينفلتون من مجال تأثيره، وهو ما يؤدى إلى استشراء ظواهر العنف والانتحار والإرهاب .... الخ. وقد أشارا "دومينك شنابر Dominque Schanapper وفيليب بسنار Philip. Besnard إلى تلخيص نظرية دوركايم حول الاحتواء والاندماج الاجتماعي، مؤكدين أن دوركايم يعتبر المجتمع المندمج اجتماعية هو المجتمع الذي يتصف أعضائه بالخصائص الآتية (بوخريص، ص ١٠):

- يملكون وعياً مشتركاً، ويتقاسمون المشاعر والمعتقدات والممارسات نفسها
- يتفاعلون فيما بينهم
- يشعرون أن لهم أهدافاً مشتركة يسعون إليها.

٢) **تالكوت بارسونز** T. Parsons **:** يعد تالكوت بارسونز رائد التنظير الاجتماعي في المدرسة البنائية الوظيفية، وقد انتهج تالكوت بارسونز النهج الفكر لإميل دوركايم، حيث اقترح حلول تصحيحية احتوائية لمخاطر الإقصاء الاجتماعي التي تقوم بها الأنساق الفرعية وبدأت تظهر في النسق الاجتماعي العام، مع العلم أن الوظيفية تنظر إلى الاحتواء كجوهر للاستبعاد الذي يتضمنه كل نسق اجتماعي.

٣) **آلان تورين** A. Touraine : أكدت معظم كتابات "آلان تورين" على سمات المجتمع المعاصر بأنه أكثر تفرقاً وهشاشة، وأن معظم التنظيمات والمؤسسات الاجتماعية الذاتية للمجتمعات قد ضعفت، إن لم تكن في طريقها للزوال، "وإن تمثال المجتمع الآن الذى كان منصوباً في قلب الساحة العمومية اليوم وأصبح أكثر فتاتا" (تورين ٢٠١١: ١١٧-١١٨)، كما أشار تورين إلى انفصام شخصية إنسان العصر بين عالم (الوسائل والفعالية

والإقصاء) وعالم (المعاني والرموز والمعتقدات) وهذا الانفصام ينطوي على خطر انفجار المجتمعات كموقع وحيد نلتقى فيه (عماد ٢٠٠٦: ٢٢٨).

٤) **زيجمونت باومان:** قدم "زيجمونت باومان" محاولات مهمة في تفسير للمخاطر العالمية التي تواجه السكان في إطار التحولات الاجتماعية العالمية، والتي أطلق عليها "زمن الحداثة السائلة"، متناولا عدد من المفاهيم المهمة مثل: الحداثة السائلة، الحب السائل، والخوف السائل. ويتسم مجتمع السيولة بمزيد من المخاطر والحياة المائعة الذي يغلب عليها افتقاد ديمومة الزواج والأسرة والعواطف والعلاقات الإنسانية، وانتشار مظاهر الإقصاء والتهميش؛ حيث انتشار شبكة الصلات العابرة وغيرها والتي تسهم في إنتاج مجموعة من المخاطر الإنسانية (باومان ٢٠١٦: ٢٣١، وبومان ٢٠١٧ :١٠٩).

٥) **أنتوني جيدنز A. Giddiness** : يعد "أنتون جيدنز" عالم الاجتماع البريطاني الشهير من أهم وأبرز العلماء الذين أسهموا مباشرة في فهم وتفسير ما يطلق عليه مجتمع المخاطر Risk Society وذلك في أكثر من (١٠) عشرة أعمال علمية وميدانية مهمة، لعل أبرزها قرباً لموضوع البحث ومؤلفه **"الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية"** والذي أكد فيه على خمس معضلات تواجه المجتمع الإنساني تجعله عالماً منفلتاً تسيطر عليه المخاطر المصنعة والمستحدثة، عن ذي قبل، وأن المخاطر السكانية والاجتماعية والثقافية أكثرها حدة لتنوعها وتعددها في ظل الفوضى والانفلات الواضح نتيجة العولمة ومخاطرها، وتحول في الحياة الشخصية ومسارها، وانهيار العلاقات الاجتماعية، حتى أصبح الإقدام على الزواج –الميثاق الغليظ والعلاقة المقدسة-خطوة مليئة بالمخاطر، هذا بالإضافة إلى سوء العلاقة مع الطبيعة ومخاطرها. كما عالج "جيدنز" قضية الاحتواء الاجتماعي من تحقيق مجتمع الاستيعاب، ويتحقق ذلك عن طريق (جيدنز ٢٠١٠: ١٤٥-١٧٠): المساواة باعتبارها استيعاباً، والأخذ بنظام الجدارة بقدر محدود، وتحديد المجال العام (الليبرالية المدنية)، وتجاوز المجتمع المرتكز على العمل، والرفاهية الإيجابية، ودولة الاستثمار الاجتماعي. وفي تحليله لمجتمع الاستيعاب، طرح جيدنز مفهوم الثقة، وجعلها الآمال التي يمكن عن طريقها درء المخاطر، مشيرا إلى أن الثقة بدأت بالاندثار؛ نتيجة التحولات المتسارعة، وتنامى أعداد ونسب الطبقة المسحوقة المتمثلة في: شريحة السكان الذين يعانون شظف العيش في ظل أوضاع قاسية ومجحفة" وهي تشبه البروليتارية الرثة عند كارل ماركس والطبقات الضعيفة عند آخرين.

٦) **أولريش بيك** Ulrich Beak: استأثر عالم الاجتماع الألماني "أولريش بك " بأسبقية التنظير الاجتماعي للمخاطر، مشيرا إلى مجتمع المخاطر، وعولمة المخاطر، وذلك في عدة مؤلفات ودراسات ومداخلات علمية متخصصة، وعلى راسها مؤلفه الشهير بعنوان "مجتمع المخاطر العالمي: بحثاً عن الأمان المفقود في عام ٢٠٠٧م"، والذي أكد فيها أن المخاطر تتمتع بنفس القوة المدمرة للحرب، وأن لغة الخطر معدية وقادرة على تغيير شكل عدم المساواة الاجتماعية. كما فرق بين الأزمة والخطر، فالأزمة الاجتماعية قائمة على تسلسل هرمي، أما الخطر الجديد في المقابل الديمقراطي، وهو يصيب الأغنياء والأقوياء أيضاً، كما تصبح هزته واضحة في كافة المجالات؛ حيث تنهار الأسواق، ولا تتمكن النظم القانونية من إدراك الحقائق، وتوجه الاتهامات للحكومات، ولكنها تحظى في الوقت نفسه بفرص تصرف وفعل جديدة (بيك ٢٠١٣: ٣٠). وتتحدد الفكرة الرئيسية

حول نظرية مجتمع المخاطر العالمي المخاطر عند "أولريش بيك" في "إن نظرية مجتمع المخاطر العالمي لا تدعى تحديد اتجاه أو حتى نتيجة التحول العالمي ولا تخضع وجود فاعل في تاريخ العالم الكوزموبوليتانية، ولكنها بالأحرى تستنتج الإجابات على اختلافها وتناقضها عن أوضاع الصراع والمشكلات العالمية على المستوى النظري وتضعها في مركز البحث" (بيك ٢٠١٣: ٣٣٥) وهو ما يبرهن على ضرورة إخضاع المخاطر الاجتماعية والسكانية وغيرها للبحث العلمي المتعمق وليست للتهديد والوعيد، وضرورة البحث عن مداخل وحلول جديدة لدرء المخاطر وتبديدها، وقد انتهى بيك إلى "أن على السوسيولوجية النقدية داخل مجتمع المخاطر العالمي أن تعتبر توجيه الاهتمام إلى هذه الإمكانات –حتى وإن كان غير واقعى-إحدى واجباتها" (بيك ٢٠١٣: ٣٣٦).

٧) **والتر ركلس Walter C. Reckless:** وهو من أنصار المنحنى النفسي الاجتماعي في التأصيل "لنظرية الاحتواء الاجتماعي Containment Theory"، حيث أسهم في التأصيل النظري والمنهجي لنظرية الاحتواء الاجتماعي واستخداماتها في تفسير السلوك الانحرافي والإجرامي منذ بداية الستينيات. وتنهض هذه النظرية على أن الأفراد يتم جذبهم ودفعهم تجاه عالم الجريمة بواسطة عناصر تقوم بسحب الأفراد بعيداً عن أنماط السلوك المقبولة، ويتم الدفع يتم بواسطة عناصر تدفع إلى السلوكيات الجانحة، وتفترض النظرية "أن عناصر الجذب والدفع يمكن تحجيمها بواسطة عنصري الاحتواء الداخلي والاحتواء الخارجي The Theory States That Pushes and Pulls are Buffered By Inner and Outer Containments" (Reckless ٢٠١٤: ١٢-١٤). ويشمل **الاحتواء الداخلي**: الذات، والرغبة في تحقيق الأهداف، وتحمل الإحباطات والمخاطر، والالتزام بالقيم، أما **الاحتواء الخارجي** فيكمن في: البيئة التي ينتمي إليها الفرد أو السكان، وقدرة هذه البيئة وسياقها الاجتماعي والمؤسسي على كبح جماح الفرد أو السكان وت قويم السلوك نحو الاتجاه السليم، بالإضافة إلى القيم والهوية والعلاقات الاجتماعية، سواء في الأسرة أو المدرسة وجماعة الرفاق وغير ذلك. ويوضح الشكل التالي عناصر النموذج النظري عند ركلس، والتي يمكن الاستفادة منها في تفسر بعض الإحباطات والانحرافات السلوكية لبعض السكان المنعزلين والذين يشعرون بالإقصاء الاجتماعي (Cardwell, ٢٠١٣: ١٠).

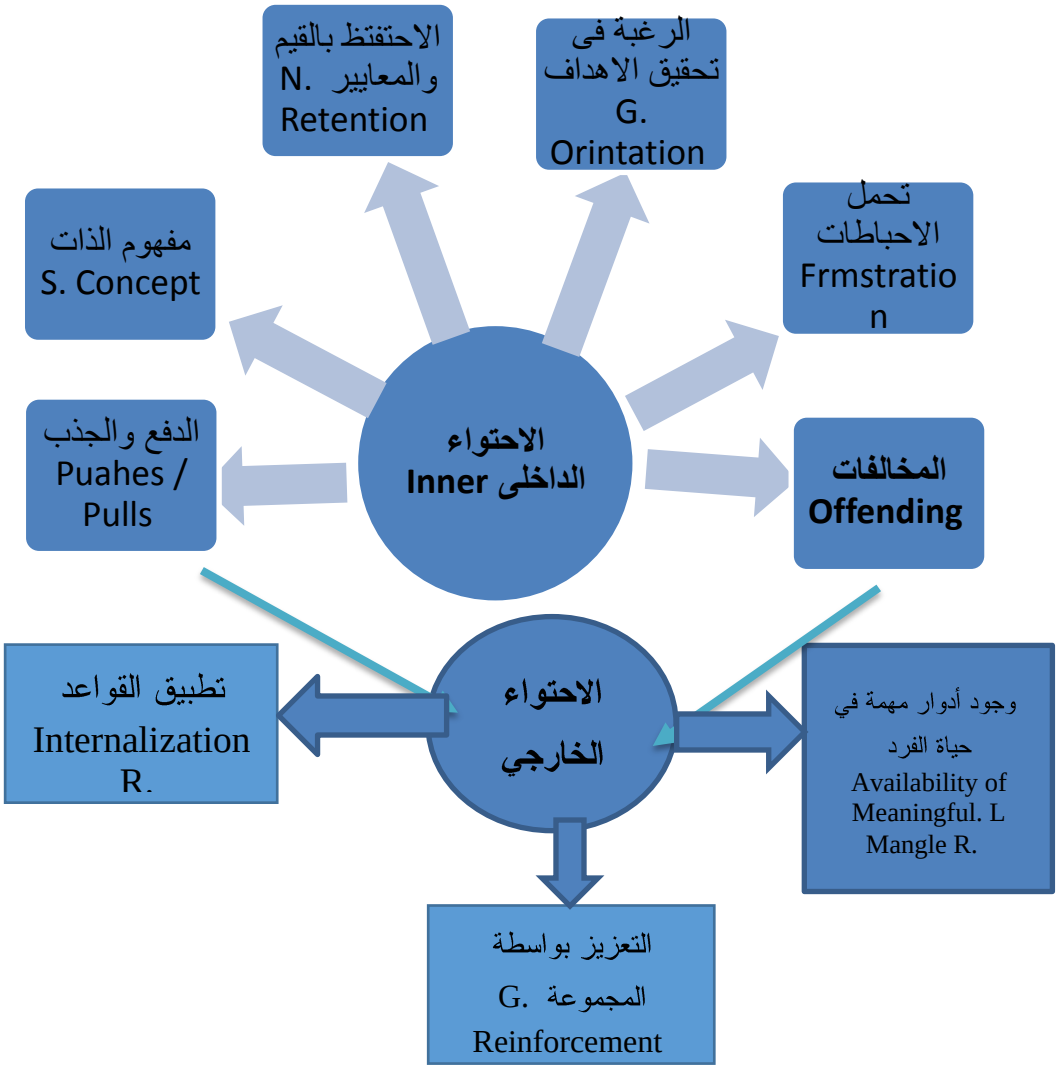

شكل رقم (٢)

٨) **جينس زين Jens O. Zinn**: يعد عالم الاجتماع "زين جينسن" أول من أهتم مباشرة بالتأصيل النظري لبعض إسهامات المخاطر وعدم اليقين، وذلك بعد تحريره للكتاب المهم "Social Theories Risk and Uncertainty " في عام ٢٠٠٨، حيث قدم فيه أهم إسهامات علماء الاجتماع المهتمين بالمخاطر وعدم اليقين. كما تناول الجدل النظري حول مفهوم الخطر والمخاطر، مشيرا إلى إن الخطر قريب الحدوث من المخاطر التي يفترض أنها تميز بين الواقع والاحتمال؛ لأن المخاطر غالباً ما تتعلق بالتوقعات. كما

صاغ قوة الخطر في المعادلة الآتية: Risk=Probability event x Damage event.

وتعبر هذه المعادلة عن تعريف "جينسن" للمخاطر، مشيرا إلى أهمية إسهامات نيكولاس لومان في تفسيره للمخاطر من خلال نظرية النظم والقدرة على اتخاذ القرارات وفاعلية السياسات الاجتماعية الواعية على مجابهة المخاطر الاجتماعية والسكانية (Zinn, ٢٠٠٨: PP١٠-٤). وأشار إلى أن علم اجتماع المخاطر يصبح جواباً أو تحليلاً للمخاوف التي تهيمن على المجتمعات المعاصرة، خاصة الغنية منها، كما قدم تحليلاً شاملاً للحداثة الانعكاسية ومجتمع المخاطر: Risk Society and Reflexive، وحدد فيه تحويل المخاطر إلى تهديدات، وعرف الحداثة Modernization الانعكاسية بأنها السبب والمسبب، وهذا يعنى أن الحيز الاجتماعي ليس مكان الفعل فقط ولكن أيضاً مكان التفكير في الفعل، الانعكاسية هي ملك للفعل الاجتماعي الذي يقود الفعل للتأثير على الفاعل والعكس (Zinn, ٢٠٠٨: ٢٠-٢٥).

٩) **مالك بن نبي**: أحد المفكرين العرب الذين قدموا إسهامات عدة في التحليل الاجتماعي، ومن بينها تحليلاته حول الاحتواء الاجتماعي وعملياته، وذلك في إطار تحليلاته حول: "ميلاد مجتمع شبكة العلاقات الاجتماعية، ومجتمع النهضة"، وغيرها من الأعمال الأخرى. وقد أكد على أن شبكة العلاقات الاجتماعية يتم تفعيلها من خلال عملية الاحتواء الشامل لجميع فئات السكان في المجتمع. وأن شبكة العلاقات الاجتماعية هي العمل التاريخي الأول الذي يقوم به المجتمع ساعة ميلاده، واستشهد في ذلك بالميثاق الذى جمع المهاجرين والأنصار في المدينة المنورة، وأشار إلى أنه "كلما كانت شبكة العلاقات أوثق، كان العمل فعالاً ومؤثراً، وأنه عندما يرتخى التوتر في خيوط الشبكة، فتصبح عاجزة عن القيام بالنشاط المشترك بصورة فعالة، فذلك إمارة على أن المجتمع مريض، وأنه ماضٍ إلى نهايته، إما إذا تفككت الشبكة نهائيا، فذلك إيذان بهلاك المجتمع، وحينئذ لا يبقى منه غير ذكرى مدفونة في كتب التاريخ (بن نبي ١٩٨٦: ٣٨-٤٢).

وقد عالج "بن نبي" الخطر الاجتماعي باعتباره مرض وحالة حالة تنهك جسد المجتمع عندما تعتلى الفردية على الجماعية، وعندما يصبح العمل الجماعي المشترك صعبا أو مستحيلا، ويدور النقاش حينئذ لا لإيجاد حلول للمشكلات، بل للعثور على أدلة وبراهين، وهكذا يمكن استخلاص أن أسباب التحلل والتمزق الاجتماعي ناجمة من عمليات الإقصاء والتهميش لكثير من فئات السكان.

١٠) **أراء بعض المفكرين المعاصرين حول الاحتواء الاجتماعي للمخاطر السكانية:**

يعد جورج كينان Gorge Kennan": واحد من الباحثين الذين عالجوا فكرة الاحتواء الاجتماعي من منظور سياسي، كما قدم كل من: **إيان شابيرو** Eyan Shapiro " **وجون جاديس** Johan Gaddis كتابا حول استراتيجية الاحتواء، أشار فيه إلى فشل أمريكا في فيتنام والعراق للاعتماد على القوة العسكرية فقط وعدم استخدام سياسة الاحتواء (Gaddis, ٢٠٠٥) كما أكد المفكر الأمريكي **"صموئيل هنتجون** Samuel" Huntingtonعلى تأثير الديموجرافيا كعامل أساسي في صراع الحضارات، وخصوصاً

الحضارة الإسلامية وغير الإسلامية، مشيرا إلى "أن نمو السكان في البلدان الإسلامية، وبخاصة تزايد الفئة العمرية بين ١٥-٢٤ عاماً، يوّفر الاستقطاب للتيارات الأصولية ويشجع التمرد والهجرة، فالنمو الاقتصادي يعزز حكومات آسيا، في حين أن النمو الديموغرافي يهدد الحكومات الإسلامية والمجتمعات غير الإسلامية" -١٠٣ :١٩٩٦ Huntington (١١٣). وهو ما يشكل بعض المخاطر السكانية الناجمة عن عدم احتواء الشباب، وغالباً ما يكونوا من فئات سكانية هشة ومعظمهم عاطلين عن العمل ويعانون من الإقصاء الاجتماعي بكل صنوفه. كما اهتم كل من **هربرت موللر** H. Moller **وجونار هنسون** G. Heinsohn بالمخاطر السكانية وكيفية احتوائها في كتابهما: الديموغرافيا والحرب. كما قدم كل من جارى فوللر G. Fuller، وجاك جولد ستون J. Goldstone، ويوسف كرباج Y. Courage إسهامات نظرية في مجال الديموجرافيا السياسية والمخاطر الاجتماعية والسكانية الناجمة عنها، وخاصة في المجتمعات النامية ومنها المجتمع المصري خاصة بعد أحداث ثورة يناير ٢٠١١م.

وبالنظر إلى الإسهامات السابقة عرضها، يتضح اهتمام الباحثين والعلماء بالمخاطر الناجمة عن التحول السريع خلال الحداثة المتأخرة، كما جاءت المعالجات النظرية مركزة على المجتمع بشكل عام، دون التركيز على المخاطر السكانية، ومؤشرات السكان بصورة متعمقة وكيفية الحد منها، مع ضعف الانتباه على استراتيجية الاحتواء الاجتماعي، وكيفية تعزيز فرصه ومجالاته وتمويله، وهو ما أشار إليه كل من دوركايم وبارسونز وجيدنز وبيك وزين، ومالك بن نبي وغيرهم من منظري الاحتواء الاجتماعي والنفسي أو المالي أو التربوي أو السياسي. لقد جاءت إسهاماتهم عبارة عن مقولات واستشهادات وصفية شارحة لبعض المخاطر وقابلية التعرض للمخاطر، ولم توضح فروض ومسلمات علمية، أو مؤشرات قياسه، يمكننا الانطلاق منها وهو ما يمثل أهم صعوبات البحث نظرياً وميدانياً، والذي يحاول فيه الباحث جاهداً أن يصل لإمكانيه جمع شتات بعض هذه المقولات والتفسيرات وتقريبها وإتاحتها للبحوث والدراسات الكمية والكيفية المتعمقة لمحاولة إثراء النظرية الاجتماعية في موضوع لم يتطرق إليه الكثير من قبل.

المبحث الثالث: الوضع السكاني للمجتمع المصري بين مخاطر الإقصاء وفرص الاحتواء الاجتماعي "تحليل سوسيوديموجرافي لنتائج الدراسة الميدانية"

أولاً: ملامح الوضع السكاني والتحول الديموغرافي في المجتمع المصري:

تحظى مصر بأطول تاريخ ديموجرافي ممتد منذ بداية التجمعات الإنسانية، ولذلك عبر عنها كثير من المؤرخين بأنها "أم الدنيا" ومهد الإنسان وعبقرية المكان، كما تسبق غيرها في العد والتعداد، حيث تؤكد ذلك الشواهد التي كشف عنها مضمون حجر رشيد، كما سبقت الدول الأخرى في الاهتمام الأكاديمي والسياسي بالمسألة السكانية، وصوغ السياسات السكانية ومحاولة تحقيق أهدافها لتحسين الوضع السكاني فيها غير المتوازن حجماً وتركيباً وتوزيعاً واستثماراً، في معظم الفترات والحقب، ولاسيما منذ بداية القرن العشرين، حيث تغير الوضع السكاني في مصر منذ ذلك الحين، وأصبح الهاجس الأقوى والأخطر من الحرب والإرهاب كما زعم بعض القادة والإعلاميين (سالم، ٢٠١٨: ٨٧-٩١؛ سلامة، ٢٠١٨: ٨٠-٨٦). وقد تمادى بعض المسئولين والبرلمانيين في استخدام عدة شعارات ومشروعات وقوانين ومبادرات حكومية وغير حكومية، ويبدو أنها غير مواتية

للسياق الاجتماعي محاولات تماسكه ووحدته بل تقوض بعض عمليات الاحتواء والاندماج الاجتماعي المبذولة ومن هذه الشعارات والقوانين ***"شعار عايز تخلف خلف بعيد عنا، ومش هنخلف كثير ونخرب بيت البلد"*** (جاويش٢٠١٧: ٢٣ -٢٤). بالإضافة إلى تصريحات وزارة التضامن الاجتماعي أثناء مشاركتها في احتفال باليونيسيف في فبراير عام ٢٠١٧: أنه من الضروري سن قانون جديد يفرض عقوبات رادعة على زيادة الإنجاب للحد من الزيادة السكانية، ومبادرة وزير الصحة والسكان السابق عماد راضي تنميه بلدنا في تنظيم الأسرة وربطه باستحقاق الدعم الحكومي، وذلك يعد إعلان النتائج النهائية للتعداد الأخير عام ٢٠١٧ م. ورغم ذلك، فقد أكد مقرر المجلس القومي للسكان منذ بداية ٢٠١٨ بمجلس النواب على أنه لا يمكن تطبيق فكرة سن قانون لتجريم الإنجاب أو تحديد النسل، مشيراً إلى أن تجربة الصين في تحديد طفل واحد لكل أسره لم تكون إيجابيه. والجدول الآتي يبين مؤشرات الوضع السكاني منذ ١٩٥٠، وتوقعاته حتى ٢١٠٠م.

جدول (١) الوضع السكاني وبعض المؤشرات الديموغرافية في مصر من (١٩٥٠: ٢١٠٠م)

السنة	عدد السكان بالمليون	معدل المواليد	معدل الوفيات	الزيادة الطبيعية	معدل الخصوبة الكلى	نسبة الإعالة العمرية
١٩٥٠	٢٠.٧	–	–	–	–	٧١,٦٠
١٩٥٥	٢٣.٥	٥١.٤	٢٥,٦	٢٥,٩	٦,٧٥	٧٦,٤
١٩٦٠	٢٧	٤٨.٩	٢١	٢٧,٩	٦,٧٥	٨٥,٣
١٩٦٥	٣٠.٩	٤٥,٦	١٨,٤	٢٧,٢	٦,٦٥	٨٥,٣
١٩٧٠	٣٥	٤٣,٤	١٦,٦	٢٦,٨	٦,٤٥	٨٦
١٩٧٥	٣٩,٢	٤٠,٧	١٥,٤	٢٥,٣	٦,٠٠	٨٤,٠
١٩٨٠	٤٤,١	٣٩,٣	١٣.٠	٢٦,٣	٥,٧٠	٨٢,٩
١٩٨٥	٥٠,٢	٣٨,٨	١١,٣	٢٧.٦	٥,٤٩	٨٢.٧
١٩٩٠	٥٧,٤	٣٦,٧	٩,٢	٢٧,٦	٥,١٥	٨٣,٥
١٩٩٥	٦٣,٧	٣٠,١	٧,٨	٢٢.٣	٤,١٢	٧٩,٦
٢٠٠٠	٦٩,٩	٢٥.٨	٦,٧	١٩,٢	٣,٤٠	٧٠,٨
٢٠٠٥	٧٦,٨	٢٥,٤	٦,٤	١٨,٩	٣,١٥	٦١,٩
٢٠١٠	٨٤,١	٢٥,٢	٦,٣	١٨,٩	٢,٨٩	٥٨,٤
٢٠١٥	٩٣,٨	٢٥,٥	٦,١	٢٢,٤	٣,٣٨	٦١,٨
٢٠٢٠	١٠٢,٩	٢٥,٠	٥,٨	١٩,٢	٣,١٥	٦٢,٦
٢٠٢٥	١١١,٥	٢٢,٢	٥,٧	١٦,٤	٢,٩٦	٦١,٦
٢٠٣٠	١١٩,٧	٢٠,٥	٥,٨	١٤,٧	٢,٨٠	٥٦,٣
٢٠٣٥	١٢٨,٣	٢٠,١	٦,٠	١٤,١	٢,٦٣	٥٣,٨
٢٠٤٠	١٣٧,١	١٩,٨	٦,٢	١٣,٦	٢,٥٦	٥٣,٨
٢٠٤٥	١٤٥,٦	١٨,٨	٦,٥	١٢,٤	٢,٤٥	٥٥,٢
٢٠٥٠	١٥٣,٤	١٧,٦٠	٦,٧	١٠,٨	٢,٣٦	٥٦,٣
٢٠٥٥	١٦٠,٥	١٦,٤	٧,١	٩,٣	٢,٢٨	٥٥,٦
٢٠٦٠	١٦٧,٠	١٥,٥	٧,٤	٨,١	٢,٢٠	٥٤,٢
٢٠٦٥	١٧٣,٠	١٥,٠	٧,٧	٧,٢	٢,١٣	٥٣,٨
٢٠٧٠	١٧٨,٤	١٤,٤	٨,٠	٦,٤	٢,٠٧	٥٤,٨
٢٠٧٥	١٨٣,٣	١٣,٨	٨,٢	٥,٦	٢,٠٢	٥٤,٢
٢٠٨٠	١٨٧,٦	١٣,١	٨,٣	٤,٨	١,٩٨	٥٧.٠
٢٠٨٥	١٩١,٤	١٢,٥	٨,٤	٤,١	١,٩٥	٥٩,٠
٢٠٩٠	١٩٤,٥	١٢,٠	٨,٦	٣,٤	١,٩٢	٦٠,٣
٢٠٩٥	١٩٧,٠	١١,٦	٩,٠	٢,٧	١,٩٠	٦١,٤
٢١٠٠	١٩٨,٧	١١,٣	٩,٤	١,٩	١,٨٨	٦٣,٢

الجدول من إعداد الباحث: بالرجوع إلى قاعدة البيانات السكانية بالأمم المتحدة، وموقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وموقع المجلس القومي للسكان، ومؤشرات البنك الدولي، ومصر في أرقام ٢٠١٩، ومركز معلومات المجلس القومي للسكان.

يوضح الجدول السابق واقع الوضع السكاني في مصر منذ ٧٠ عاما مضت، وبعد ٨٠ ثمانين عاماً قادمة، طبقاً لتقرير الإنجاب المتوسط الذي عرضته قاعدة البيانات السكانية بالأمم المتحدة والبنك الدولي، ومركز المعلومات والتوثيق ودعم اتخاذ القرار، ومركز معلومات المجلس القومي للسكان، مع ملاحظة أنه وفقاً لسيناريوهات معدل الإنجاب الكلي المختلفة فإن عدد السكان في مصر سيكون كالتالي:

أ- **السيناريو الأول**: ثبات معدل الإنجاب الكلى عند (٣,٥ طفل/ سيدة) الوضع الحالي، يصبح عدد سكان مصر حوالي ١٢٠ مليون نسمه٢٠٣٠.

ب- **السيناريو الثاني**: عدم ضبط الزيادة السكانية، والوصول إلى معدل الإنجاب الكلى (٤طفل/ سيدة)، فيصبح عدد سكان مصر ١٢٨ مليون نسمه ٢٠٣٠.

ت- **السيناريو الثالث**: -إمكانية الوصول بمعدل الإنجاب الكلي إلى (٢,٣ طفل/ سيدة) سيكون عدد سكان مصر حوالي ١١٢ سنة ٢٠٣٠، هذا في حالة نجاح تحقيق أهداف الاستراتيجية القومية للسكان (٢٠١٥-٢٠٣٠)، والتي لم تحقق أهدافها إلى الآن طبقاً لمؤشرات الخطة التنفيذية الخمسية الأولى (٢٠١٥-٢٠١٣٠)، وأيضاً طبقاً لتقرير حالة السكان في مصر ٢٠١٨، مصر في أرقام ٢٠١٩ (وزاره الصحة والسكان ٢٠١٨، المجلس القومي للسكان ٢٠١٨، صندوق الأمم المتحدة للسكان ومركز بصيره ٢٠١٨).

وتكشف القراءة السوسيوديموجرافية للوضع السكاني طبقاً للسيناريو المتوسط عن ارتفاع سكان مصر وتضاعفه أكثر من خمس مرات منذ عام ١٩٥٠من ٢٠,٧ مليون نسمة إلى ما يقرب من ١٠٣ مليون سنه في عام ٢٠٢٠م. وطبقاً للإسقاطات السكانية، سيتضاعف إلى ما يقرب من ٢٠٠ مليون نسمة في عام ٢١٠٠ م، مما يعني أن المخاطر السكانية الناجمة عن الزيادة السكانية ليست وقتية فقط، ولكن ممتدة ومتوقعة، وأن الزيادة السكانية في مصر ناجمة عن الزيادة الطبيعية بالرغم من انخفاضها كما هو موضح في الجدول السابق. هذا بالإضافة إلى، أنه بالرغم من انخفاض معدل الخصوبة الكلى من ٧ سبعة مولود تقريباً لكل سيده عام ١٩٥٠ إلى ما يقرب من ٣,٤ مولود عام ٢٠١٨ ، فأن الزيادة السكانية متوقعة ومطردة حتى وصلت إلى ٢,٥ مليون مولود سنوياً، وإن معدل الزيادة السكانية يتجاوز ٥ أضعاف في الدول المتقدمة، مع الوضع في الاعتبار انخفاض معدلات الزواج والإقبال عليه، نتيجة عدة عوامل اجتماعيه واقتصاديه من (٩٧٠,٤٠٠) عقد زواج موثق في عام ٢٠١٥م إلى ٩١٠٦١٠ عقد زواج في ٢٠١٨ تقريباً (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصائيات الزواج والطلاق ٢٠١٨)، مما يعنى أن هناك مخاطر سكانية واجتماعية قائمة ومتوقعة من انخفاض ملحوظ في معدلات الزواج، مع ارتفاع مطرد في معدلات الطلاق التي وصلت إلى ما يقرب من (٢٠٠ألف) حالة طلاق في بداية ٢٠١٨بعد ما كانت لا تتعدى ١٤٩,٣٧٦ حالة طلاق عام ٢٠١٠م.

كما توضح بيانات الجدول السابق عن استمرار نسبة الإعالة العمرية Dependency Ratio وتفاقمها، والتي تعني نسبة الشرائح السكانية المعالة اقتصادياً إلى الشرائح المنتجة [١]، مع الوضع في الاعتبار أن مصر تعاني من إعالة إضافية اجتماعية واقتصادية وصحية وغيرها؛ نتيجة ارتفاع نسبة التعطل عن العمل لدي الشرائح العمرية

الأكثر قوه للعمل من (٢٠-٣٥ سنة)، وهي غير مدرجة في نسب الإعالة العمرية، مما يشكل خطورة متضاعفة. بالإضافة إلى ما نجم عن استمرار معدلات الخصوبة المرتفعة، أو ما يطلق عليه انفجار المواليدBaby Boom والذى يقصد بها ارتفاع نسبة السكان في الفئات العمرية الفتية، والتي يوضحها الهرم السكاني Population Pyramid الذي يعبر عن التركيب العمري لسكان مصر في الفترة من(١٩٥٠-٢١٠٠) والذي يؤكد على تطور التركيبة العمرية للسكان بارتفاع مساهمه الفئات العمرية أقل من ١٥ سنة، وقد بلغت ما يقرب من ٣٨,٧% عام ١٩٥٠م، وإن انخفضت انخفاضا طفيفا عام ٢٠١٥م لتصل إلى ٣٣,١%، ومن المتوقع أن يستمر الانخفاض لتصل إلى نسبة ٢٩,٥% عام، ثم توالى الانخفاض الطفيف لتصل إلى ٢٥,٤% في عام ٢٠٥٠م، ويواصل الانخفاض الملحوظ لتصل إلى ٦٧% في نهاية القرن الحالي، وفي المقابل ترتفع نسبة كبار السن (٦٥سنة فأكثر) من ٣% عام ١٩٥٠ إلى ٥,١ في عام ٢٠١٥، وتوالى الارتفاع الملحوظ لتصل إلى ٦,٦% عام ٢٠٣٠ ، وأيضاً تصل إلى ١٠,٦% عام ٢٠٥٠ ، وتستمر في الارتفاع لتصل إلى ما يقرب من ٢٢ عام ٢٢٠٠ م.

ويبدو أن التركيب العمري للسكان يمثل الخاصية السكانية الأولى لمصر، حيث المجتمع الشاب الذي يزيد عدد السكان الأقل من أربعين سنة فيه إلى ما يزيد عن ٨٠% من جملة السكان، يعد مجتمع فتي ويلاحظ أن هذه الفئة العمرية تتميز ببعدين، البعد الأول هو سن الفاعلية في عمر الإنسان؛ حيث أنه إذا تم تطوير وتنفيذ السياسات التي تستثمر هذه الطاقة والقدرة العمرية والسكانية فإنهم سيتحولون إلى سواعد منتجة وطاقة دافعة للتنمية والتقدم. خاصة إذا استخدمت استراتيجية الاحتواء الاجتماعي، وبالتالي يساعد على تطويعهم وتنمية قدراتهم وهو ما يدعم الاستقرار والتقدم للمجتمع ككل، أما إذا لم يفطن المجتمع ويكثف إجراءاته لتطوير السياسات الكفيلة بتنمية القدرات والخصائص السكانية، سيما الشباب منهم، فإنهم سوف يتحولون من هبة ونعمة وفرصة سكانية إلى نقمة وعبء على المجتمع ككل، ومستبعدين عن كل عمليات التنمية الشاملة والمستدامة، ومن ثم معوق لها، وهو ما يمثل خطورة شديدة قائمة بالفعل ومخاطر مستمرة ومتوقعة؛ لأن أغلبية السكان بما فيهم الفئات الشبابية يتحولون إلى جملة من الحاجات الضرورية والاستثنائية التي تتولى الحكومة وأجهزتها وسياستها المتردية ومحاولة إشباعها باستثمارات التنمية، الأمر الذي يقود إلى تناقص ما يُرصد لإشباع الحاجات، وفي هذه الحالة يصبح السكان والشباب خاصة عاملاً من عوامل مناهضة الاحتواء والإطاحة بالاستقرار والتماسك الاجتماعي.

وتمثل الهجرة إحدى الخصائص السكانية المؤثر على التنمية، كما تمثل إحدى المخاطر السكانية إذا لم تكن موجهة صوب التنمية. والملاحظ أن الهجرة السكانية في مصر يغلب عليها طابع الهجرة المؤقتة من خلال نظام العمالة التعاقدية، والتي تمثل أكثر من ٧٠% من الهجرة المصرية، أما الهجرة الاستيطانية فأنها لا تمثل ظاهره يمكن أن تؤدي إلى التأثير على حجم السكان حالياً أو مستقبلاً، حيث لا يتجاوز عدد المهاجرين الدائمين في مصر (٢٠٠٠) مهاجر كل عام طبقا لإحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠١٧م (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٧).

وبناء على المؤشرات السابقة، يشهد الوضع السكاني في مصر وجود مخاطر مستحدثة؛ نتيجة لموروثات ثقافية واجتماعية واقتصادية محددة للسلوك الإنجابي وداعمة له، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم المشكلة السكانية في مصر، والتي يمكن إيجازها في خمسة أبعاد رئيسة هي:

أ- استمرار معدل المواليد وارتفاعه عما هو مخطط له ومنشود.

ب- تدنى الخصائص السكانية بما لا يتوافق مع احتياجات العصر ومستجداته.

ت- اختلال التوزيع السكاني في مصر بما لا يتلاءم مع المساحة الإجمالية وكثرة المدن والمنتجعات السكانية الجديدة شبه الخاوية.

ث- التفاوت الواضح بين الأقاليم والمناطق الفئات السكانية، على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والتنموي بشكل عام.

ج- هدر الطاقات والقدرات الشبابية والسكانية، بما يجعلها نقمة أكثر من كونها نعمة.

ويعد ارتفاع مؤشري: **الخصوبة والوفيات** أحد السمات المميزة للمجتمعات التقليدية، حيث أكد "ديمنج Deming" في إيجاز بليغ بقوله: تكون الخصوبة والوفيات مرتفعة في المجتمعات التقليدية، ومنخفضة في المجتمعات المعاصرة، ويقع الانتقال الديموغرافي بينهما" (ويلسون ٢٠٠٧: ١١٧). وتنطبق هذه السمة على المجتمع المصري، فقد مر التركيب السكاني بنفس التغيرات التي ميزت التحول الديموغرافي في بعض الدول الأوروبية مثل: تزامن التحول الديموغرافي مع الانتقال من التقليدية إلى الحداثة، والتحول بمعدلات شبه متساوية للمواليد والوفيات عند مستويات مرتفعة تتسبب في ثبات التكوين السكاني، وصولاً إلى تساويها مرة أخرى عند مستويات منخفضة مما يدفع مجدداً نحو الثبات السكاني بين بداية ونهاية التحول يتغير التركيب السكاني أكثر من مرة بسبب الفارق الزمنى بين انخفاض معدل الوفيات ومعدل المواليد أثناء التحول (Coal ١٩٨٩: ١٦-٢٣. ونظراً لاستمرار ارتفاع معدل المواليد مع انخفاض ملحوظ في معدل الوفيات في مصر، فقد قفزت معدلات النمو السكاني وأدت إلى تكوين جيل هو الأكبر حجماً مما سبقه. أو تلاه، وتدريجياً يتقدم كل هذا الجيل إلى سن العمل (١٥-٦٤ سنة) وتكون نسبته إلى إجمالي عدد السكان هي الأكبر تاريخياً في المجتمع ولا تتكرر كثيراً، نظراً لأن الأجيال التالية يتضاءل حجمها بالتدريج مع تراجع معدلات المواليد واقترابها من الوفيات بما يؤدى إلى ثبات النمو السكاني مره أخرى (Mason ٢٠٠٥: ٨١-٨٢، سليمان ٢٠١٨: ٩٢-٩٧).

ويلاحظ تراجع معدل النمو السكاني منذ النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي -بعد إنشاء المجلس القومي للسكان وإعلان السياسات السكانية الجديدة- حيث بدأت نسبة الأطفال إلى إجمالي عدد السكان في الانخفاض في مصر منذ مطلع التسعينات، وبالتالي بدأت نسبة السكان في سن العمل في الصعود تدريجياً، مع انخفاض معدل الإعالة، وذلك قبل الصعود المفاجئ مرة أخرى في الفترة من(٢٠٠٨- ٢٠١٥) والتي شهدت اضطراباً سياسياً واقتصادياً وصحياً وثقافياً، أدى إلى تعدد وتنوع المخاطر السكانية بالرغم من حدوث ما يطلق عليه " بالفرصة والهبة السكانية Demographic Window of Dividend, Opportunity والتي سيأتي الحديث عن مميزاتها ومخاطرها في الجزء الثاني.

ثانيا: المخاطر السكانية الراهنة والمتوقعة في المجتمع المصري:

يواجه الوضع السكاني الراهن في مصر عدة مخاطر سكانية تتنوع ما بين الخطرة وشديدة الخطورة، يمكن توضيحها في الآتي:

١) **مخاطر تناقص الوضع الزواجي:**

يعد الزواج هو النظام والإطار الأساسي الذي تتشكل الأسرة داخله، وتحكمه في مصر عدد من الرغبات والثقافات الفرعية، علاوة على القيم والعادات الإيجابية أحياناً والسلبية أحياناً أخرى، فالإيجابية تتمثل في المحافظة على النظام الشرعي وإجراءاته، والمحافظة على تعزيز روابط الأسرة، والإقبال على الزواج الرسمي وتفضيله، حيث تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن عقود الزواج في تطور مستمر بالرغم من عزوف بعض الشباب والفتيات عن الزواج لعدة أسباب شخصية واجتماعية واقتصادية وغيرها. لقد ارتفعت عقود الزواج الموثقة في الفترة من ٤٥٧٥٣٤٢ عقدا في عام ٢٠٠١م إلى ٩٣٨٥٢٦ عقدا في عام ٢٠١٦م، وهو ما يمثل ضعف العقود تقريباً، ثم انخفضت عقود الزواج في عام ٢٠١٧م لتصل إلى ٩١٢٦٠٦ عقدا. ويمثل الزواج الجديد نسبه ٨٣%، كما يمثل التصادق ١٧% "والتصادق هو تسجيل زواج عرفي تم بين زوجين بتاريخ حدوثه بينهما مهما طالت حدته لتكتسب الزوجة حقوقها الشرعية. وتتمثل **المخاطر الناجمة عن الزواج** في مصر في الآتي:

- **زواج القاصرات**: حيث كشفت بعض البحوث عن ظهور حلات الزواج لدى الفتيات تحت السن القانونية؛ نتيجة انتشار ظاهرة ما سمي بالزواج السياحي، وميل البعض إلى تزويج بناتهم للأجانب نظير مبالغ مالية.
- **الزواج العرفي** -السري-حيث ارتفعت عقود التصادق فقط من ١٠٥٦٤٥ عقد في عام ٢٠١٥ إلى ١٢٨٤١١عقد في عام٢٠١٦، ثم إلى ١٤٩٢٣٢عقد عام ٢٠١٧، وقد تراوحت نسبة حالات التصادق إلى إجمالي حالات الزواج الرسمي، من ٢% عام ٢٠٠٨إلى ٣% عام ٢٠١٠، ثم ارتفعت إلى ١١% عام ٢٠١٥، واستمر الارتفاع لتصل إلى ١٦% عام ٢٠١٧ (نشرة إحصاءات الزواج والطلاق الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٨؛ استراتيجية المرأة ٢٠٣٠؛ وبصيرة ٢٠١٨).
- **الزواج المبكر**: حيث ارتفعت نسبه زواج الفتيات في سن (١٨-٢٠سنة) من ٣٠ % إلى ٣٧,٦%، الأمر الذي يصاحبه مخاطر شخصية وأسرية ومجتمعية عديدة مثل: التعرض لمخاطر صحية متنوعة نتيجة الحمل المبكر والمتكرر في سن صغير، ومخاطر عدم الاعتراف والتوثيق لعقود الزواج، وخاصة بعد حدوث عمليتي الحمل والولادة وتسجيل الأبناء وقد تسربت بعض مظاهر هذه الحالات ومخاطرها إلى وسائل الإعلام ومراكز البحوث وغيرها، ومنهم من زعم بانتشارها في المجتمع المصري حتى أصبحت من الظواهر المنتشرة والتي يترتب عليها الكثير من المخاطر الأخرى.
- **زواج الأقارب**: حيث يصاحب ذلك مخاطر صحية تتمثل في مختلف أشكال الإعاقات البدنية والذهنية، كتزايد حالات التوحد، وغيرها من الأمراض العقلية. وترتفع نسبة زواج الأقارب في الريف، لتصل إلى ٢٢,٥% (المسح السكاني الصحي ٢٠١٤).

٢) **مخاطر العنف الأسرى والطلاق:** تشكل ظاهرتي العنف الأسرى، والطلاق كأحد أشكال التفكك الأسرى خاصة، أخطر ما يعاني منه المجتمع المصري الآن ومستقبلاً في ظل الانفلات الأخلاقي والتربوي والاجتماعي، والتأثر بالمصاحبات السلبية للعولمة والغزو الثقافي وغيره؛ حيث قفزت نسبة الطلاق في مصر من ٧% عام ١٩٨٧ إلى ٤٠% عام ٢٠١٧، فقد ارتفعت إشهادات الطلاق من (١٤١,٤٦٧) عام ٢٠٠٩ إلى (١٨٠,٣٤٤) إشهادة طلاق عام ٢٠١٤، ثم وصلت إلى ما يقرب من ٢٠٠ ألفي إشهاد طلاق عام ٢٠١٧ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: إحصاءات الزواج والطلاق سنوات متعددة،

استراتيجية المرأة وبصيرة ٢٠١٨: ١١-١٢)، حتى أصبحت تتصدر دول العالم العربي وغيره.

وتعد الزيادة في حالات الطلاق أكبر من الزيادة المناظرة في حالات الزواج في نفس الفترة السابقة، هذا بخلاف حالات الطلاق غير الرسمي، وأعداد حالات القضايا المرفوعة. بالإضافة إلى حالات الطلاق الصامت والانفصال غير المعلن وغيره، والذي ارتبط بعدة عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية، علاوة على تغير نوعية الحياة التي كانت تدعمها الأسرة والتي أصبحت الآن في مهب الريح، بما يشكل خطرا شديدا على الاستقرار الأسري والمجتمع (عبد الرسول، ٢٠١٨) " كما أن التكلفة الاقتصادية للعنف تفوق مثيلاتها عالمياً، فهناك ٣٧ أسرة تتعرض للعنف والطلاق من كل ١٠٠ أسرة وفى مصر تصل تكاليف الطلاق إلى ١٨ مليار جنيه سنوياً حيث تستقبل محاكم الأسرة ٢٤ ألف قضية شهرياً (أسماء شلبي موقع اليوم السابع ٢٠١٧/٧/٢٢).

٣) **مخاطر الحمل المبكر والمتكرر:** تعزز الثقافة العامة والفرعية لدى الكثير من المصريين سرعة الحمل والإنجاب عقب الزفاف مباشرة؛ حيث مازال يلعب الإنجاب دوراً أساسيا في دعم الأمان والاستقرار الشخصي والأسري للمرآه في محيط الأسرة والمجتمع ككل، وذلك بالنظر إلى غياب المنظومة القانونية الداعمة لحقوقها سواء في الزواج و الحمل والإنجاب والعمل وغير ذلك، فلا زالت كثيرا من النساء يتصرفن بمنطق ***"إن غلبك بالمال اغلبيه بالعيال"*** خاصة في ظل ضعف مشاركه المرأة في العمل بالقطاع غير الرسمي، حيث لا تتجاوز ٢٥% وهو القطاع الذي يتمتع بمنظومة منطقية من الحماية الاجتماعية. بالإضافة إلى المخاطر الصحية الناجمة عن الحمل المبكر وتكراره و الناتجة عن الزواج المبكر، بل إن جاز التعبير زواج الأطفال، والذي لا يلحق الضرر بالزوجات فقط بل يمتد لأبنائهن، فغالباً ما يؤثر بالسلب على صحة الفتيات، حيث تزداد مخاطر الحمل والولادة في فترة الطفولة والمراهقة، وفي ظل الفقر وعدم الرعاية الصحية اللازمة أثناء الحمل والولادة، قد تؤدي بحياة المراهقة الحامل في بعض الأحيان، كما يقلل الحمل والإنجاب المبكر من فرص التعليم الجيد والمنصف، وكذا العمل اللائق بما يضعف فرص الترقي والحراك الاجتماعي، بل يودى إلى مزيد من الحرمان والفقر والاستبعاد وتوريثه للأبناء (هيلزولوغران، ٢٠٠٧: ١٥٥- ١٧١).

٤) **مخاطر استمرار الإطار المرجعي الداعم للسلوك الإنجابي غير المخطط:** تمثل القيم والاتجاهات السائدة في المجتمع الإطار المرجعي للسلوك الإنجابي لدى سكانه منذ القدم حتى الآن، حيث تسيطر قيم واتجاهات الزواج المبكر والقيمة الاقتصادية للأطفال، وتفضيل الذكور، وغيرها من الموجهات الأخرى للسلوك الإنجابي غير المخطط (عبد الرسول ١٩٩٤: ١١٥). وتتلاقى رغبات بعض الأفراد مع استمرار البيئة الحاضنة لهذا السلوك بكل أسبابه الاقتصادية الاجتماعية وما يرتبط بها من فكر ديني مراوغ وغير مفهوم لدى الكثيرين؛ حيث لا يشير الكثيرون إلى فقه المصلحة المتفق عليه كمقاصد للشريعة الإسلامية والمسيحية (الطويل، ٢٠١٨: ١١٩-١٢٤). وهو ما يتضح من كثرة حالات الإنجاب العشوائي غير المخطط الذي يصل إلى ٢٠% طبقاً لبيانات المسح السكاني الصحي عام ٢٠١٤، معظمها في المناطق الريفية والعشوائية، يعززها نوع التعليم وطبيعة العمل، خاصة في ريف الوجه القبلي. بالإضافة إلى، ارتفاع متوسط الإنجاب لدى صغيرات السن تحت ١٨ سنة إلى ٣,٧ طفل، في حين ينخفض لدى المتزوجات بعد ٢٢ سنة ليصل إلى ٢,٨. وقد أكدت بيانات المسح السكاني الصحي عام ٢٠١٤ على أن زواج الأطفال تشكل

نسبة ١٤,٥% بين الفتيات من سن ١٥-١٧ سنة، وتؤدي هذه النسبة إلى زيادة في عدد المواليد إلى ما يزيد عن ٢٢٠ ألف مولود سنوياً (المسح السكاني الصحي ٢٠١٤).

٥) **مخاطر الاعتماد الرئيسي على برامج تنظيم الأسرة:** بعيدا عن مسارات الجدل القائم والمستمر منذ مؤتمر بوخارست عام ١٩٧٤ ومروراً بمؤتمر المكسيك ١٩٨٤ ثم مؤتمر القاهرة عام ١٩٩٤ بشأن تفضيل **"التنمية كأفضل وسيلة لمنع الحمل" أو "برامج تنظيم الأسرة لتحديد النسل وتحقيق التنمية"** يبدو أن الجهات الحكومية في مصر مازالت تعتمد على نهج تنظيم الأسرة وتفضيله على غيره من المداخل والسياسات والاستراتيجيات الوقائية والعلاجية والتنموية الأخرى، وذلك منذ الخمسينات من القرن الماضي وحتى الآن، حيث الإصرار على إلحاق المسألة السكانية برمتها لوزارة الصحة والسكان، مما شكل ثقافة خاطئة وخطرة عن تقلص المسألة السكانية وسياستها في عيادات تنظيم الأسرة وإتاحة وسائل منع الحمل وتوزيعها للسيدات المترددات فقط، ولا شك في أن هذا تغافل عن إن وسائل منع الحمل لا تخلق الرغبة في استخدمها فقط وإنما تضع الرغبة موضع التنفيذ، ولعل الرغبة تكمن في خلف عدة توجهات وموروثات ثقافية واجتماعية فاعلة" (عبد المعطى، ١٩٩٧: ٢٥٣)، وبالتالي فأن القرار الذي تتخذه الأسرة في هذا الشأن يرتبط بدرجة الوعي والرغبة والظروف الاجتماعية والاقتصادية وغيرها. ولا شك في أن نجاح برامج تنظيم الأسرة في خفض متوسط الإنجاب من عدد ٥ طفل في الثمانينات إلى ٣,٥ طفل في عام ٢٠١٥، حيث تصل نسبة المستخدمات ٥٨,٥% عام ٢٠١٤، مع عدم تلبية بعض الاحتياجات المتعلقة بتنظيم الأسرة تصل إلى ١٢,٦% (وزاره الصحة والسكان، المجلس القومي للسكان، تقارير المؤشرات الديموغرافية، ٢٠١٨: ٢٠١٨: ١٥-١٦).

٦) **مخاطر استمرار النمو السكاني المطرد:** يفوق النمو السكاني في مصر النمو السكاني في العالم بمعدل ٢,٦ سنوياً مقابل ١,٢%، وتتيح النظرة المتعمقة للوضع السكاني في مصر أن زيادة عدد المواليد هي المسئولة عن النمو السكاني المرتفع في مصر ليصل إلى طفل كل ١٥ ثانية مما يعني ٢,٥ مليون مولود سنوياً، وأن استمرار معدل الإنجاب على هذه الوتيرة سيصل بسكان مصر عام ٢٠٣٠ لما يقرب من ١٢٠ مليون نسمة، كما أن معدل الزيادة السكانية في مصر يتجاوز خمسة أضعاف الدول المتقدمة (المجلس القومي للسكان، ومقابلة شخصية مع الباحث في فبراير ٢٠١٩).

وتتعدد مخاطر استمرار النمو السكاني المتزايد على كل من الأفراد والأسر والفئات، خاصه الأكثر إنجابا وحرمانا، بل على المجتمع وطموحاته؛ حيث تتركز الزيادة الحقيقية للمواليد لدى الفئات الفقيرة والأكثر حرماناً، والأقل قدرة على مواجهة متطلبات هذه الزيادة المستمرة في الحمل والإنجاب وما يترتب عليها من مخاطر مثل: ضعف القدرة وصعوبة الوصول للخدمات اللازمة بسهولة، وانعدام الدخل المناسب وهكذا تستمر الدائرة المفرغة من تكرار مرات الحمل والإنجاب وتوريث الأبناء الفقر والحرمان مما يولد لديهم عمليات العزلة والحرمان، وهم يمثلون الكتلة الحرجة "Critical Connectors" لاندفاعهم للزواج المبكر والحمل المبكر والمتكرر وهكذا (مصر في أرقام عام ٢٠١٨) هذا بالإضافة إلى ارتفاع عدد السكان بالمناطق الحضرية- العشوائيات- وشبه الحضرية إلى ما يقرب من ٥٠%، وهو ما يمثل عبئاً وخطراً قائماً ومتجدداً الآن لاكتظاظهم في تجمعات أكثرها عشوائية مزدحمة بأعداد غفيرة، مع ضعف الخدمات والإمكانات يمكنهم من تحويل سخطهم على الحكومات وغيرها إلى ثورات واحتجاجات عارمة (تقية ٢٠١٧: ٢٨٣).

٧) **مخاطر خلل البنية والتركيبة السكانية:** يؤكد علماء الديموجرافيا على أن ارتفاع معدلات الخصوبة لسنوات سابقة يؤدي إلى ارتفاع نسبة السكان في الفئات العمرية الفتية (١٥-٢٤ سنة) حيث البروز الشبابي وهم الفئة الأكثر حاجة وتطلعاً وشغفاً، فطبقاً للكثير من الكتابات والدراسات المتخصصة "فإن طفرة أعداد الشباب في المجتمع تؤدى إلى المزيد من الاضطرابات الشخصية والاجتماعية والحرب والإرهاب (كرباج ٢٠١٨: ٧-٢٢)

وبنظرة سوسيوديموجرافية متعمقة لواقع البنية والتركيبة السكانية في مصر نجد أن نسبة الشباب تزيد ٦٢% من حجم السكان (جدول رقم ١) وهو في أفضل حالاته في المرحلة الراهنة من حيث العدد ومعدل الإعالة العمرية المحسوبة وليس الحقيقية، فمعدل الإعالة العمرية المحسوبة انخفض من ٨٤% عام ١٩٩٠ إلى ما يقرب من ٥٥% عام ٢٠١٧، ولكن الواقع الحقيقي ونظراً لارتفاع نسبة العاطلين عن العمل وهم في سن العمل والقادرين عليه يجعلهم عبئاً مضافاً إلى هذه الإعالة الاقتصادية والاجتماعية الكامنة والظاهرة في كل أسرة، ويشكل شباب الخريجين العاطلين عن العمل والمحبطين من كثرة البحث عنه ولا يجدونه قنابل موقوتة بالأسرة والمجتمع، فلا شك أن البطالة أصبحت منبعاً ورافداً أساسيا لكل المشكلات والمخاطر السكانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأخرى، وقد أشار تقرير مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي NIC ٢٠١٧ إلى تنامي عمليات التوتر لدي الشباب العربي عامة والمصري خاصة نتيجة لعدة أسباب منها عدم استثمار التركيبة السكانية (قبلان، ٢٠١٨: ٩-٧؛ إبراهيم، ٢٠١١: ١٤-١٨).

٨) **مخاطر تدنى الخصائص السكانية:** تؤكد التجارب الدولية في التنمية الشاملة والمستدامة علي أهمية الارتقاء بالخصائص السكانية للمجتمع كعنصر فاعل ورئيسي في تحقيق أهداف التنمية، حيث يعزى تقدم دول شرق آسيا وغيرها من الدول المتقدمة إلى الاهتمام الأول بتنمية الخصائص السكانية، ولعل كلمات إمبراطور اليابان بعد الخسارة والدمار الشامل نهاية الحرب العالمية الثانية للشعب الياباني وحثه على الارتقاء بالخصائص السكانية كدليل واضح على ذلك " Our National Resources are Limited, But Our Creativity Unlimited" أي أن مواردنا الطبيعية محدودة ولكن مواردنا الإبداعية غير محدودة (الجمال ١٩٩٥: ٥).

ويبدو أن الخصائص السكانية في مصر لا تزال متدنية بالرغم من الجهود المبذولة، سواء للحد من الفقر، أو للتوسع في مد سنوات الدراسة والتعليم الجامعي، ومحاولة سد منابع الأمية، وتحسين فرص العمل اللائق، ولكن الواقع يبرهن على غير ذلك، ويشكل خطورة قائمة ومسيطرة ومخاطر مستحدثة ومتنامية، حيث توضح بعض المؤشرات الآتية في السنوات الأخيرة حتى ٢٠١٨ ومنها ما يلي:

- ارتفاع نسبة الفقر المتعدد ليصل حوالي ٤٠ %، والفقر القومي ٢٨%، والفقر المدقع ٥% (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: نشرات الدخل والإنفاق، موسى ٢٠١٧: ٢٤-٣٤).
- ارتفاع نسبة الأميه لتزيد عن ٢٥ % من السكان عام ٢٠١٧والأكثر خطورة هو أن تعداد ٢٠١٧ رصد حوالي ٢٧% من السكان (٤ سنوات فأكثر) لم يلتحقوا بالتعليم، وأن أكثر من ٥٠% من هؤلاء لم يرغبوا في الالتحاق في بالمؤسسات التعليمية والمدارس

بسبب عدم رغبة الفرد أو عدم رغبة الأسرة، وهو ما يشكل تغير كارثي وخطورة واضحة على تنامى نسب الأمية والحالة التعليمية والتنموية والمستقبلية لمصر.

- ارتفاع معدل البطالة في عام ٢٠١٨ لارتفاع قوة العمل والخريجين المتزايدة سنوياً بما يفوق ١٠% من إجمالي قوة العمل التي تقترب من ٣٠ مليون فرد، أي أن هناك ما يزيد عن ٣مليون متعطل عن العمل (موقع مصر في يوم: تقرير مصر في المؤشرات الدولية ٢٠١٨)

٩) **مخاطر استمرار سوء التوزيع الجغرافي للسكان وارتفاع الكثافة السكانية:** يبدو أن مصر ستظل تواجه كثير من المخاطر: كسوء التوزيع الجغرافي للسكان منذ القدم وحتى الآن؛ حيث الاكتظاظ السكاني حول مجرى نهر النيل والدلتا منذ القدم، ولا تزيد نسبة المساحة المأهولة للسكان عن ٧% بالرغم من ثورة المدن والتجمعات العمرانية الجديدة منذ نهاية السبعينات من القرن الماضي؛ حيث الجيل الأول من المدن الجديدة كالعاشر من رمضان، و٦ أكتوبر، وحتى الجيل الرابع الحالي، وقد أكد الكثيرون على أن الخلل وسوء التوزيع السكاني تزايد منذ منتصف القرن الماضي؛ حيث زاد عدد السكان لأكثر من ٩٨ مليون بدلاً من ٢٠ مليون ويقيمون تقريباً على نفس المساحة المأهولة بالسكان إلا بزيادة طفيفة وهو ما يشكل أعباء متعددة ومخاطر متنوعة (راجح، ٢٠٠٧).

١٠) **الاستبعاد من الحصول على السكن**: أشارت بيانات ومؤشرات وزارة الإسكان والتعمير عن **"حصاد الإسكان الاجتماعي في عام ٢٠١٨: زيادة في الوحدات وتراجع الطلب"**؛ حيث ضمت حالة من الركود على السوق العقاري نتيجة الارتفاع المستمر في أراضي وأماكن البناء، أو تكاليف البناء حيث يفوق سعر المتر أحيانا قيمة الدخل السنوي لكثير من المواطنين، في معظم المدن والأحياء السكنية الجديدة، ومنها العاصمة الإدارية الجديدة وغيرها (موقع وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية www.Mhuc.gov.eg). كما يظهر التعداد الأخير للسكان عام ٢٠١٧ عن استمرار تركز السكان في مدن وأحياء بعينها، وما زالت تتصدرها القاهرة والمدن الكبرى، وندرتهم بل انعدام تمركزهم في مدن الأقاليم والمناطق الأكثر حاجة لتكثيف عمليات التوطين السكاني والاستثمار التنموي لعدة اعتبارات أمنية وديموغرافية واجتماعية وغيرها؛ حيث تشكل الحدود الأربعة لمصر مزيد من المخاطر والتحديات المتعددة، وهو ما يتنافى مع رؤية مصر ٢٠٣٠ والخاص بالتنمية العمرانية والتي جاء فيها: مصر بمساحة أرضها وحضاراتها وخصوصية موقعها قادرة على استيعاب سكانها ومواردها في ظل إدارة تنمية مكانية أكثر توازناً وتلبي طموحات المصريين وترتقي بجودة حياتهم (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري: استراتيجية ٢٠٣٠).

١١) **مخاطر تنامي سكان المناطق العشوائية:** تمثل العشوائيات احزمه يؤس Belts Misery، وبيئات حاضنة لجميع أنواع المشكلات والمخاطر (مصلحي، ٢٠١٠: ٢١٢). وتبرهن الإحصاءات الرسمية في مصر عن استمرار تنامي العشوائيات وسكانها حتى فاقت نصف السكان، بالرغم من جملة الجهود المبذولة للحد من العشوائيات منذ منتصف بداية الثمانينات من القرن الماضي، لارتباطها ببعض حوادث العنف والتطرف والإرهاب، وتوصلت دراسة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠١٦ إلى أن هناك٤٠% من المساحة العمرانية في مصر مناطق عشوائية، وتزداد النسبة في بعض المحافظات

لتناهز ٧٠% من المساحة العمرانية لمحافظتي سوهاج والشرقية، و٦٥% من مساحة بني سويف، وتصل المناطق غير الآمنة بمحافظتي القاهرة والإسماعيلية إلى ٤٠% من مساحة المناطق العشوائية غير الآمنة على مستوى الدولة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠١٧، وعبد الرسول ٢٠١٥، وعبير ٢٠١٩: ١٦-٢٠). ويضاف إلى ذلك ثالوث البطالة والأمية والكثافة السكانية في القاهرة الكبرى (مصيلحى٢٠١٧: ٢٧-٩٦).

كما تستمر حالات التفاوت في الخدمات ما بين المناطق العشوائية وبعض المدن الجديدة؛ حيث تُبين استمرار تحيز الإنفاق لصالح مناطق بعينها، خاصة المدن الجديدة، حيث جاء الإنفاق عليها أعلى ٤٥ مرة مقارنة بمثيلة من العمران القائم (عبيد ٢٠١٩: ١٨) ومن ثم فإن منحنى الظاهرة ومخاطرها مازال صاعداً، هذا بالإضافة إلى مخاطر ناشئة تتمثل في التفاوت الصارخ بين المناطق العشوائية بما فيها وما ينجم عنها، وظاهرة التجمعات المسيجة- الكومباوندات- المترامية والتي عبر عنها أحمد زايد -في مقالته الفرار إلى الكهف- بأنها أحد تجليات الثقافة السائدة- الانكفاء على الذات والتحصين خلف الدوائر الضيقة للأسرة والمهنة ومؤشراً على تباعد مقصود وترك مقصود لنمط الحياة، ولجوء مقصود لنمط حياة أخرى، حتى لبعض أفراد الطبقة الوسطى (زايد، ٢٠١٩: ٦).

١٢) **مخاطر استمرار ارتفاع نسبة الإعالة الاجتماعية والديموغرافية:** تتسم مصر بسرعة النمو السكاني الذي يؤدي لأعلى نسب الإعالة العمرية والاجتماعية فضلاً عن تغير طبيعة العمل واضطرابات وقلاقل برامج الإصلاح الاقتصادي والإداري، والذي أدى إلى زيادة نسبة المعالين اجتماعياً واقتصادياً وعمرياً، كندرة فرص العمل اللائق وضعف الأجور عن تلبية الاحتياجات والتطلعات، ويلاحظ في مصر بالرغم من خفض معدل الإعالة منذ الثمانينات فإنه صاحبها أيضاً تراجع في معدلات الإنتاج، ونصيب الفرد من الناتج القومي حيث انخفض متوسط نمو نصيب الفرد من الناتج الإجمالي إلى ٢,٦% سنوياً فقط، كذلك لم يسهم انخفاض معدل الإعالة في زياده معدل الادخار المحلي، بل على العكس شهد متوسط الادخار المحلى إلى الناتج الإجمالي تراجعاً من ١٥,٥% في الفترة (١٩٨٠: ١٩٨٩) وإلى ١٤,٥% في الفترة من عام (١٩٩٠: عام ٢٠١٠) مع التذكرة بأن المرحلة السكانية- الهبة السكانية- المشابهة في شرق آسيا كانت مسؤولة عن زيادة -وليس إجمالي- معدلات الادخار ب ١٢,٦ نقطة مئوية ٢٠١٧ World) Bank)، حيث أسهمت الهبة الديموغرافية بنصف المعجزة الاقتصادية لشرق آسيا وإجمالي الزيادة في معدل الادخار طوال فترة تراجع معدل الإعالة (سليمان ٢٠١٨: ٩٢-٧٩).

١٣) **مخاطر الإقصاء وتضاؤل فرص الأمان والحماية الاجتماعية:** يواجه معظم سكان مصر أعباء وتحديات كثيرة ومخاطر متنوعة في ظل تحقيق منظومة الإصلاح الاقتصادي الراهنة، وتكشف نوعية السياسات التي يتم تبنيها للتعامل مع تلك الأعباء الاجتماعية، عادة عن رؤية الحكومة للعلاقات بين الفئات السكانية والاجتماعية المختلفة وحجم نصيبها من عوائد الإصلاح الاقتصادي وأعبائه، ومنذ عام ٢٠١٤ تنفذ مصر مجموعة إجراءات للإصلاح الاقتصادي تقع ضمن تصميم البنك الدولي واستراتيجية الحماية الاجتماعية (٢٠١٢-٢٠٢٢) والتي تستهدف تصميم أسلوب منهجي في معالجة التفتت والازدواجية في مكونات وبرامج الحماية الاجتماعية، التي تشمل ثلاث مكونات هي (FAO, ٢٠١٧؛ موسى، ٢٠١٩: ١١): برامج سوق العمل، والتأمين الاجتماعي، والتأمين ضد مخاطر الظروف الاقتصادي، والمساعدات الاجتماعية (شبكات الأمان الاجتماعي).

وبالرغم من تطور حجم الإنفاق على الحماية الاجتماعية من ٢٤٤,٥ مليون جنيه عام ٢٠١٤ إلى ٣٤٩,١ مليون جنيه عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، فأن هناك شعوراً بالإقصاء والحرمان وتضاؤل فرص الحماية الاجتماعية اللازمة لدى نسبة كبيرة من الشرائح السكانية، خاصة بعد تنفيذ منظومة جديدة لدعم الطاقة والخبز وبعض الخدمات الاجتماعية النقدية -مثل تكافل وكرامة-والصحية وغيرها (موسى، ٢٠١٩؛ الخولي، ٢٠١٨؛ وزيتون، ٢٠١٧). وترى هويدا عدلي أن الآثار الاجتماعية المترتبة على السياسات الاجتماعية والإصلاحية بالغة القسوة، إذا ارتفعت معدلات الفقر وزادت حدته، فضلاً عن اتساع مساحات التهميش الاجتماعي؛ نتيجة تركز الثروات وعدم وجود آليات حقيقية تهدف إلى إعادة توزيع الدخل والثروة (عدلي ٢٠١٧: ٤٧). بالإضافة إلى تزايد أعداد العاملين في القطاع غير الرسمي الذي يفتقد لمظلة الحماية الاجتماعية بالإضافة للعاطلين عن العمل وأرباب المنازل وغيرهم.

١٤) **مخاطر البطالة وهدر الطاقات والقدرات السكانية:** تمثل البطالة مرتكزاً لكل المشكلات الشخصية والمجتمعية في مصر، وخطراً داهماً لمعظم الأفراد والأسر مستقبلاً، في ظل تنامي أعداد العاطلين وتقلص فرص العمل، وبالرغم من بعض الجهود المبذولة سواء من الحكومة أو القطاع الخاص، فإن مصر تعاني من إفراط في عماله الجهاز الإداري في بعض المواقع وندرة في بعض المواقع الأخرى التي في أشد الحاجة للعمالة الماهرة، بالإضافة إلى مخاطر تنامي قطاع العمل غير الرسمي –الهامشي- وما ينجم عنه من مخاطر وتحديات إلى ما يقرب من ٣٠ و ٤٠% على التوالي، وعليه يتراجع عرض الوظائف الرسمية في الدولة كنتيجة لتقليص حجم القطاع العام في حين لا تؤدي السياسات المتبعة في الإصلاح الاقتصادي إلى توفير واستحداث وظائف رسمية على نطاق يناسب تزايد حجم وعدد الأفراد المؤهلين للعمل، وقد أوردت دراسة حديثة في ٢٠١٩ "أن العمالة غير الرسمية جزءً كبيراً من قوة العمل المصرية تقدر بنسبة ٥٥% من إجمالي القوى العاملة في مصر (حلاوة ٢٠١٩: ١٧-٢١). ولا شك أن البطالة بأنواعها المختلفة تؤدي إلى استمرار هدر الطاقات والقدرات السكانية، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل يمتد لظهور مشكلات أخرى مصاحبة وناجمة عن البطالة والهدر، علاوة على الانخراط في الوحدة والانعزال والسلبية وفقدان الثقة بالذات والثقة الاجتماعية مما يحول دون تنمية القدرات والخصائص السكانية اللازمة للحد من الإقصاء والتمكين من اغتنام الفرص والحماية الاجتماعية، فكما يوضح تقرير التنمية البشرية عام ٢٠١٧ أن البطالة من أسباب تقييد الخيارات وتقويض كل عمليات التنمية البشرية المستدامة.

١٥) **مخاطر تغير طبيعة العمل:** يؤدي التغير والتأثير الكاسح للتكنولوجيا إلى تزايد الشعور بالقلق والخوف بشأن المستقبل والتوظيف وانتشار نمط الوظائف المؤقتة (حيث تتعاقد المؤسسات مع أفراد مستقلين للقيام بأعمال قصيرة الأجل) كل ذلك وغيره، بالإضافة لكثرة الأعمال الهامشية وغير الرسمية تؤدي إلى تدني وهشاشة أوضاع العمال؛ حيث تتزايد أهمية ثلاثة أنواع من المهارات في أسواق العمل هي: المهارات المعرفية المتقدمة (مثل حل المشكلات المعقدة)، والمهارات الاجتماعية والسلوكية (مثل مهارات العمل الجماعي)، مجموعة المهارات التي تبنى بالقدرة على التكيف (مثل الاستدلال والكفاءة الذاتية (تقرير التنمية البشرية ٢٠١٩-٣).

ولا شك في أن بناء وتنمية هذه المهارات وإتقانها يتطلب أسس قوية للتعلم مدى الحياه، والاستثمار في رأس المال البشري، وهو ما لا يتوفر لدى معظم القوى العاملة

والراغبة في العمل في مصر إلا نادراً، هذا بالإضافة إلى تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على مفهوم ومظاهر زيادة التفاوتات بين الأفراد والفئات والمجتمعات المحلية وهو ما يمثل مخاطر مستحدثة فى المجتمع المصري حيث تتيح وسائل التواصل الكثير من تنامى التطلعات وتقلص الفرص، وهو ما يؤدي إلى مزيد من الإحباط والانعزال، بل الهجرة غير المشروعة، وما يترتب عليها من مخاطر تصل إلى الموت، ولذلك أوضح "**سوبيرلا Soapier La**" -رئيس بعثة صندوق النقد الدولي إلى مصر- يجب أن تكون هذه الإصلاحات توفير وتشجيع الاستثمارات لخلق الوظائف، ويستطيع القطاع الخاص توفير ما يقرب من ٧٠ ألف فرصة عمل لائقة سنوياً يحتاجها الشباب الذين يتزايد عددهم بين سكان مصر (أبو طالب ٢٠١٨: ٤٧-٨٥).

١٦) **بعض المخاطر الإدارية والتشريعية في التعامل مع المسالة السكانية:** تحظى المسألة السكانية في الدستور الأخير عام ٢٠١٤ بمزيد من الاهتمام، وكذلك بعض الاهتمام السياسي والتشريعي والإداري الحكومي والمؤسسي بها وبأبعادها وإجراءات التعامل معها، إلا أنه يلاحظ ألا تترك مناسبة قومية أو غيرها إلا بسرد بعض مشكلاتها ومخاطرها كمعوق أساسي لبلوغ أهداف التنمية منذ فتره حكم محمد علي ومروراً بكل الحكومات المتتالية حتى الآن، وما زالت الزيادة السكانية ينظر إليها أنها الشماعة التي تحمل كل أسباب فشل برامج ومشروعات وسياسات التنمية في تحقيق المنشود منها. بل ادعى الكثيرون أنها السبب الرئيس للإرهاب والتطرف وعدم حصول مصر على المنافسة في الألعاب المختلفة عالميا، بل استلاب الثقافة والريادة الإعلامية والفنية وغيرها.

والمتتبع لحقيقة الاهتمام المؤسسي والإداري والحكومي عامة بالمسألة السكانية، يجد أن التخطيط الإداري، وقرارات السير العشوائي، وعدم الوضوح والاستقرار على سياسات سكانية واجتماعية محددة من أهم أسباب تفاقم المشكلة السكانية، فمنذ الميثاق الوطني ١٩٦٢ ومروراً بكل السياسات والاستراتيجيات السكانية، لم توجد خطة تنفيذية محددة، ولا فريق عمل متخصص ومتفرغ لهذه المهمة، بدلاً من التشتت بين دهاليز الوزارات والهيئات والحكومات المختلفة. كما توجد مخاطر نقل التبعية الإدارية للمجلس القومي للسكان ما بين رئاسة الجمهورية أحيانا ومجلس الوزراء حينا آخر، ثم وزارة الصحة مؤخراً، علاوة على إقحام غير المتخصصين من البرلمانيين والإعلاميين وغيرهم في التناول السطحي والمبتور لأهم وأخطر ظاهرة اجتماعيه بالمجتمع المصري، والتي يمكن استثمارها بنجاح لتحقيق التقدم والارتقاء بمؤشر التنافسية العالمية، ولكن تبدوا استمرار النظرة والإدارة السطحية والاستجابة للاحتياجات الأساسية دون التنفيذ الفعلي للسياسات الاستباقية.

١٧) **المخاطر الصحية والأمراض المنقولة والسارية:** بالرغم من سعى الحكومة المصرية لتقديم رعاية وخدمات صحية مقبولة، وتحسين عوامل توافر الخدمات الصحية واستخدامها، ومحاولة مقاومة الأمراض المزمنة والمنقولة والسارية، فإن ملاحظات كثيرة ومخاطر قائمة على الوضع الصحي لسكان مصر عامة وللفقراء والمستبعدين خاصة، منها أنها تبدو علاجية وقتية وليس وقائية للأمراض، بمعنى أنها لا تسعى للحد من المرض قبل انتشاره، مثل الأمراض الفيروسية (A–B–C) وطبقاً لمنظمه الصحة العالمية WHO هي أمراض منقولة بسبب ثقافة وسلوكيات خاطئة، يمكن السيطرة عليها ودرء مخاطرها بتكثيف المعرفة والوعي والحملات الصحية والمجتمعية، القائمة على الاحتواء والمشاركة

-مثل حملة ١٠٠ مليون صحة الآن- وقبلها حملة القضاء على شلل الأطفال في التسعينات - والتي لاقت نجاحاً واضحاً-

كما ينتشر مرض نقص المناعة البشرية المكتسبة (الإيدز Aids) والذي يهدد الحياة، والناجم عن تصرفات سلوكية خاطئة؛ نتيجة لعدة أسباب اجتماعية وصحية واقتصادية وغيرها؛ إذ يشير تقرير حالة السكان في مصر ديسمبر عام ٢٠١٦، والمسح السكاني الصحي عام ٢٠١٤ إلى أنه تم الإبلاغ عن (٦,٢٢٨) حالة إصابة بعدوى فيروس نقص المناعة المكتسبة الإيدز منها (٥,١٠٨) بنسبة ٨٢% للمصريين، هذا بالإضافة إلى أمراض أخرى متعلقة بالإيدز (عثمان وآخرون ٢٠١٦: ٣٨-٣٩). ويصعب التعرف على العدد الفعلي للشرائح السكانية الأكثر تعرضاً للمخاطر من الإيدز أو من مدمني المخدرات والأمراض المصاحبة، لعده أسباب تتعلق بالوصمة المرضية وتفضيل التخفي والعزوف عن اللجوء إلى خدمات الرعاية الصحية بما يؤدي إلى تضاعف المخاطر على المصابين وغيرهم.

١٨) **مخاطر تدهور البيئة واستنزاف الموارد الطبيعية:** تؤدي الزيادة السكانية المطردة إلى استنزاف مستمر للموارد الطبيعية كالمياه، والأراضي الخصبة، والهواء النقي وغيره، وأكدت بعض الدراسات أن التنوع الحيوي على سطح الأرض في خطر، وأن ثلث الكائنات الحيه في طريقها للانقراض والاندثار خلال القرن الحالي (بجيه ٢٠١٨: ١٥٥-١٧٠www.isa-sociology.org) ولا شك في أن الزيادة السكانية المتصاعدة في مصر تزيد من معدلات الاستهلاك الاستنزاف البيئي، علاوة على بعض مشكلات التغير المناخي لدى الفقراء والمستبعدين سواء في المناطق النائية أو المناطق العشوائية والاكتظاظ السكاني والسكنى بها بما يفوق قدرتها. وقد أعلن المجلس القومي للسكان أنه في حالة استمرار الزيادة السكانية الحالية بما يفوق ٢,٥ مليون نسمة سنوياً فإن هناك مخاطر بيئية تتمثل فيما يلي: -

- تناقص نصيب الفرد من الأرض المنزرعة من نصف فدان لكل نسمة عام ١٩٥٠ إلى ٧٧م٢ عام ٢٠١٤ ثم إلى ٤٠ م ٢ لكل نسمة عام ٢٠٣٠.
- تناقص متوسط نصيب الفرد من المياه النقية من قيمة حوالي ١١% نتيجة الزيادة السكانية
- زيادة الطلب على المواد البترولية بحوالي ٣٠%مع ثبات إنتاجها حتى عام ٢٠٢٠ م حوالي ٥٠٠ برميل يومياً، بما يشكل ضغوطاً ومخاطر عدة.
- ستصل الفجوة في الحبوب إلى نحو ١١,٢ مليون طن سنوياً، وذلك لزيادة الاستهلاك وضعف الإنتاج للتوسع العمراني على الأراضي الزراعية (المجلس القومي للسكان: مصر ٢٠٣٠، عليوة ٢٠١٨: ١٦-٢٠) هذا علاوة على غمر مساحات شاسعة من أراضي الدلتا وتدمير الأراضي الزراعية بها نتيجة ارتفاع منسوب المياه بالبحر الأبيض الناجم عن ذوبان الثلوج بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري Green Houde Effect وقد أكدت دراسة حديثة وتقرير حكومي على أنه يتوقع ارتفاع مستويات مياه البحر الأبيض المتوسط بمقدار ٣٠ سنتيمتر بحلول عام ٢٠٢٥ وهو ما سيؤدي إلى إغراق ٢٠٠ كم، مما سيضطر إلى نزوح أكثر من نصف مليون فرد (عوجيه، ٢٠١٨: ١٦٦).

١٩) **مخاطر تنامي الفجوة النوعية والعمرية والجيلية:** بالرغم من بعض مكتسبات المرأة مؤخراً بمصر مثل: عمليات المساواة بين الجنسين، فإن مصر تحتل المرتبة ١٣١ في مؤشر عدم المساواة بين الجنسين من بين ١٥٥ دولة بالرغم من ارتفاع نسبة اللاتي التحقن بالتعليم الثانوي إلى ٤٤ % مقابل ٦٠ % للذكور وما يقرب من ٢٣ يشاركن سوق العمل مقابل ٧٤ للذكور (تقرير التنمية البشرية مصر عام ٢٠١٥، ومصر في أرقام ٢٠١٨، وتقرير المؤشرات الديموغرافية ٢٠١٨) فأن هناك فجوة نوعية بين الجنسين تمثل مشكلات قائمة ومخاطر متجددة، لارتفاع نسبة الأمية بين الإناث لتصل إلى ٣٠,٨% عام ٢٠١٧ من ١٠ سنوات فأكثر ولتأنيث الفقر والبطالة وغيرها.

كما تبدو الفجوة العمرية خلال الفترة من (١٩٥٠-٢١٠٠) من الجدول السابق رقم (١) والذي يوضح ارتفاع نسبة الفئات العمرية أقل من ١٥ عاماً، لتصل إلى أكثر من ٣٣,١ في عام ٢٠١٧، مع ملاحظه أن هذه الفئة العمرية غالباً في مراحل التعليم والمتسربين منه، والذين لا ينصاعون إلا نادراً للذين هم أكبر منهم في ظل تداعيات العولمة ومستجدات الحرية غير المسئولة وغيرها. كما أن الوضع القائم لمعظم أفراد الشباب المصري والذي يشكل أكثر من ٦٠ % من إجمالي السكان، قوة مهدرة ولم يتم السعي الحسيس لاحتوائها وإدماجها في إطار نظم تعليمية وتدريبية مشجعة على المشاركة والاندماج، بدلاً من هذه المناهج التي تتسم معظمها بالجمود وعدم التوافق مع بعض رغباتهم ومستجدات العصر وسوق العمل العالمي، علاوة على سيطرة الكبار على تصميم وتنفيذ هذه البرامج والتحكم فيها والحكم على اختياراتها ثم اختيار الكفء فيها، بما سيؤدي لبعض المجاملات أحياناً والنظرة باستعلاء للشباب وهو ما يؤدي ويؤجج التناقض الجيلي. بالإضافة إلى وجود بعض المخاطر السكانية الأخرى: كتنامي أعداد الأطفال في وضعية الشارع، ومخاطر عدم الاستعداد الكافي لاستثمار الهبة السكانية التي تمر بها مصر حالياً، وحتى العقد الرابع من القرن الحالي، علاوة على مخاطر بعض برامج ومشروعات التنمية والإصلاح الاقتصادي، والتي امتدت مخاطرها لمعظم السكان، خاصة للفئات الفقيرة والمهمشة والتي تعاني من مخاطر انعدام فرص الاحتواء بكل أنواعه (النفسي والاجتماعي والمالي والسياسي وغيرها)، مع ملاحظه أن انعدام الاحتواء المالي من بين الأمور الخطيرة التي تمنع كثيراً من السكان من بناء أصول إنتاجية، وإدارة المخاطر، والاستجابة والتكيف مع الصدمات المالية التي تحدث كثيراً، حيث أشارت البيانات الحديثة الخاصة بمؤشر الاحتواء المالي أن ١٤% فقط من المصريين البالغين لديهم حسابات في مؤسسة مالية رسمية، وأقل من ٤% فقط يقومون بالادخار بشكل رسمي، وهو ما جعل مصر تستضيف أول مؤتمر دولي للشمول المالي في الشرق الأوسط بمشاركة ٩٥ دوله في ٢٠١٨ (www.ahram.org.eg) كأحد آليات الاحتواء.

ثالثا: مؤشرات الاحتواء الاجتماعي للمخاطر السكانية: -

في ظل عالم متخماً ومحفوف بالمشكلات والمخاطر المتشابكة والمعقدة، يبحث المجتمع عن حياة لائقة وأكثر احتواء وإنصافاً وتماسكاً لجميع فئاته الاجتماعية. ويستند هذا النهج على العقد الاجتماعي الذي يمنح جميع السكان الاحترام اللازم لكفالة جميع الحقوق، والحماية الفعلية من كافة المخاطر والمستجدات عن طريق الاحتواء الاجتماعي (تحسين قدرات الأفراد الأكثر حرمانا، وزيادة الفرص المتاحة لهم وحفظ كرامتهم، والقدرة على مواجهة المخاطر وإدارتها). وتؤكد تجارب التنمية أهمية الانطلاق من الاحتواء الاجتماعي–بمفهومه وإجراءاته السابق حصرها–على نجاح كافة عمليات التنمية الشاملة والمستدامة، وبالتالي تحقيق أهدافها، وهذا يعني أن، من أهم الطرق التي يمكن

للحكومات أن تستبدلها لتحقيق الأهداف المنشودة، ولمواجهة الأزمات والمخاطر المحتملة هو الاعتماد على استراتيجية طويلة الأجل تستهدف بناء نظام قوى لسياسات الاحتواء والحماية الاجتماعية، يتم تنفيذها بآليات محددة للتخفيف من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر والأزمات على الفئات الفقيرة في المجتمع (موسى ٢٠١٩: ١٢).

ولقد استعانت منظمات دولية بتطبيق مفهوم الاحتواء الاجتماعي وإجراءاته في مساعدة المجتمعات على سبل إدارة المخاطر التي تواجههم، في وضح سياساتها، من أهمها:

١. على المستوى العالمي:

- مواثيق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان منذ عام ١٩٤٨، وما تحض عليه من تعظيم آليات ومجالات التعاون والاحتواء والاندماج الاجتماعي للجميع.
- الإنفاق العالمي على الأهداف الإنمائية للألفية MDGS والتي لم تحقق كل أهدافها، خاصة في الدول النامية ومنها مصر.
- وثيقة الأمن الإنساني عام ٢٠٠٢، والتي ركزت على كيفية الحد من تصدير المخاطر.
- الإجماع الدولي على أهداف وخطة التنمية المستدامة ٢٠١٥-٢٠٣٠ والتي تحوي معظم أهدافها إجراءات احتوائية وتعاونية.
- إطلاق البنك الدولي مشروع رأس المال البشري في عام ٢٠١٨ هو برنامج للدعوة والقياس والعمل التحليلي لتعزيز الوعي وزيادة الطلب على إجراءات التداخلية لبناء رأس المال البشرى، ويتضمن هذا المشروع ثلاث مكونات هي (تقرير التنمية في العالم ٢٠١٩: ٥٠-٥٧):

- مقياس بين البلدان وهو مؤشر لرأس المال البشرى
- برنامج للقياس والبحث لإثراء إجراءات السياسات
- برنامج لمساندة الاستراتيجية القطرية لتسريع الاستثمار في رأس المال البشري.

بالإضافة لمراعاة الاحتواء الاجتماعي والحماية الاجتماعية لتحقيق التنمية البشرية المستدامة من خلال (توسيع الخيارات وسوق العمل، والتأمين الشامل ضد المخاطر، استراتيجيات الأمان والحماية الاجتماعية) (Gioahino, Sabani, Tededchi ٢٠١٤: ٦٣٠-٦٤٤)

- أطلس الحماية الاجتماعية: مؤشرات القدرة على الصمود والإنصاف وهي مجموعة من مؤشرات الحماية الاجتماعية الشاملة والمستمدة من بيانات مسوح الأسر المعيشية والبيانات الإدارية (http://datatopicys. World Bank.org/aspire)
- برنامج النهج المتكامل للاحتواء والحماية الاجتماعية في ٦ دول: إثيوبيا وغانا وهندوراس والهند وباكستان وبيرو) والذي دمج بين التعليم والتدريب والتوجيه ودعم الاستهلاك والأصول الإنتاجية (البنك الدولي: حالة شبكات الأمان الاجتماعية، ٢٠١٨: ٢٢-٢٣).
- وثيقة المنظمة العالمية للقياسات الأيزو: جهود متراكمة منذ عام ٢٠٠٨ -٢٠١١ بخصوص المسئولية الاجتماعية وحماية السكان وبيئة العمل من المخاطر، وقد أطلق عليها وثيقة الورقة البيضاءWhite Paper التي أصدرها منتدى امن المعرفة بالمخاطر (قنديل ٢٠١٣: ٢٢٧).

- الإجماع الدولي على التوصيات الخمسة "لبناء ثقافة المخاطر، وإنشاء منظمة متخصصة لإدارة المخاطر، وتعديل بعد العمليات الإدارية -الاحتواء والاندماج الاجتماعي-وضع دستور الخطر، وخلق الشفافية داخلياً وخارجياً" (البدانية ٢٠١٣: ١٥٠:١٥٥).
- إطلاق وتنفيذ بعض المراصد الاجتماعية Social Observatories منذ عام ١٩٩٥ وأيضاً مراصد المخاطر وإدارتها وتوجيه السياسات الاجتماعية نحو التعامل الأمثل معها وتجنبها والحد من آثارها، منها مثلاً في معظم الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية (مركز إدارة المخاطر في جامعة بنسلفانيا بأمريكا ومركز المخاطر بجامعة جورج واشنطن وفي اليابان وفي الصين) وغيرها، وهذا بالإضافة إلى أنظمه الإنذار الاجتماعي المبكر والتي تعد من المفاهيم العلمية الحديثة التي تقوم على التنبؤ بالحالات السلبية قبل وقوعها ورصدها وتفسيرها وإرسالها لمتخذي القرار، ومن مهامها(رصد الظواهر الاجتماعية والسكانية، وتقييم ورقابة برامج خفض الفقر واستئصاله، وتحليل بيانات لسرعة اتخاذ القرار، وإنشاء قاعدة بيانات بخصوص المراصد) (البدانية ٢٠١٣: ١٩٦-١٩٩، قنديل ٢٠١٣: ٢٢٨).
- تأكيد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP على دمج عمليات الاحتواء الاجتماعي ضمن متطلبات التنمية البشرية وأفرد لذلك تقارير كاملة وفصولاً ومباحث كاملة مثل (تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤ المعنى بالتقدم: بناء المنعة ودرء المخاطر ومعظم تقارير البنك الدولى ٢٠١٤ و٢٠١٩).
- تقرير منظمة العمل الدولية وخاصة اللجنة العالمية المعنية بمستقبل العمل، والتي أصدرت تقريرها الأخير ٢٠١٩ بعنوان (العمل من أجل مستقبل أكثر إشراقاً) وتضمن الكثير من إجراءات وسبل تمويل الاحتواء الاجتماعي والحماية الاجتماعية من خلال (اغتنام اللحظة وإنعاش العقد الاجتماعي الجديد وزيادة الاستثمارات في الخصائص والقدرات والمقدرات البشرية (اللجنة العالمية المعنية بمستقبل العمل ٢٠١٩: المكتب الإقليمي للدول العربية في بيروت www ilo.org)

٢. على المستوى الدولي:

هناك بعض عمليات الاحتواء الاجتماعي للحد من المخاطر عامة والسكانية خاصة، والتي نفذتها بعض الدول وحققت نجاحاً ملموساً في ذلك، مع ملاحظة أن هناك دول ركزت على برامج لتحسين القدرات الخصائص السكانية، وبرامج ركزت على سوق العمل من أجل الحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي، وأخرى ركزت على شبكات الأمان الاجتماعي، وبعض الدول جمعت بين كل ذلك فيمكن إيجاز أهم هذه البرامج والمشروعات والسياسات الاحتوائية والتنموية لجميع سكان كما يلي:

- نجاح فرانكلين روزفلت أثناء الكساد الكبير في أمريكا الفترة من عام ١٩٢٩ :١٩٣٣ في تنفيذ عدة برامج احتوائية، ساعدت على خفض البطالة من ٢٥ %إلى ٣% وتحسين فرص التعليم والأجور والرعاية الاجتماعية ساعد على التماسك والتنمية (تقرير التنمية ٢٠١٩: ١٢٦).
- نجاح تجربة اليابان في الاحتواء والتماسك الاجتماعي بعد الانهيار الشامل في منتصف القرن، والاعتماد على البرامج الإبداعية والابتكارية في التعليم والرعاية الصحية والرعاية والحماية الاجتماعية.

- نجاح جمهوريه كوريا وجنى ثمار العائد الديموغرافي، بالاعتماد على توسيع نطاق التعليم والرعاية الصحية والبرامج الإنتاجية، ولقد كانت نسبة الملتحقين بالتعليم الثانوي والعالي ٥% وصلت في التسعينيات إلى ٩٠%، وكانت نسبة الإعالة الديموغرافية تزيد عن ٨٠%، وانخفضت لتصل إلى ٢٢% عام ٢٠١١ (تقرير التنمية البشرية ٢٠١٩: ٨٧-٨٨).
- نجاح البرازيل في تنفيذ برنامجها وهو من أهم برامج التحويلات النقدية المشروطة للحد من الفقر والأشد فقراً وتعزيز القدرة على التعليم والصحة والاندماج الاجتماعي، وقد اتبعه برنامج برازيل بدون فقر مدقع عام ٢٠١١ وقد أعلنت الأمم المتحدة من أكبر برامج الاحتواء الاجتماعي حيث استفاد منه أكثر من ٥٧ مليون شخص (موسى ٢٠١٩).
- تجربة تركيا في إحداث التوازن والاحتواء الاجتماعي للسكان المنقسمين عرقياً أيدلوجياً وغير ذلك، من خلال التوسع في برامج الرعاية والخدمات الاجتماعية والصحية وزيادة حجم الطبقة الوسطى، وتنمية سوق العمل والحد من البطالة وتوزيع الثروة وتنفيذ برنامج سرعة الإغاثة واستهدف الفئات الضعيفة (موسى ٢٠١٩ http://Turky–Post,Net٨٠٨٥–p).

أما على **مستوى الدول العربية**، فهناك عدة ملاحظات، منها أن التقارير والبرامج المنفذة وإن كانت غير واضحة، باستثناء تقرير المخاطر التي تواجه الأسرة العربية خاصة (التقرير السنوي الحادي عشر للمنظمات الأهلية العربية: المنظمات الأهلية في مواجهه المخاطر التي تهدد الأسرة العربية ٢٠١٣) (قنديل ٢٠١٣)، بالإضافة إلى الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث ٢٠٢٠ في مؤتمر قمة التنمية الاقتصادية الاجتماعية الذي عقده مجلس الوزراء العرب المسئولين عن الشؤون البيئية بالقاهرة (أبو طالب ٢٠١٣)

بالإضافة إلى عدة مراصد للمخاطر في المدن الحضرية العربية، لرصد وقياس وإدارة المخاطر المتنوعة، ولكن يرى بعض الباحثين أن التجربة العربية في مجال إدارة المخاطر والأزمات تتسم بما يلي: -عدم وضوح السياسات الاجتماعية والاقتصادية، واقتصارها على تقديم الخدمات الاجتماعية الأولية، وتقلص دور الدولة على المساعدة والرعاية الضرورية، وانزواء دور جامعات ومراكز البحوث وغيرها في التوصيف النظري، وغياب منهج الإدارة الرشيدة والإدراك المسبق للمخاطر، وضعف تداول المعلومات حول المخاطر وتقييمها ومتابعتها (أبو طالب٢٠١٣: ٣٣٨-٣٣٩). بالإضافة إلى أن التخطيط والتصميم المؤسسي وليس مقدار الإنفاق هو الذي يؤثر في النتائج. والواقع أن بإمكان البلاد العربية تحقيق تغطية أشمل ونوعية أفضل، والبحث عن برامج ومصادر مبتكرة لتحويل عمليات الاحتواء الاجتماعي.

٣. بعض ملامح التجربة المصرية في الاحتواء الاجتماعي لدرء المخاطر السكانية: -

يحظى المجتمع المصري منذ القدم بأدوات وسبل الاحتواء والتماسك الاجتماعي، حيث تفضيلات الترابط والتعاون والمصاهرة والتماسك عند الشدائد والأزمات، وغير ذلك، ولكن يبدو أنه لم تكن هناك سياسات وبرامج فاعلة وقادرة على استثمار هذه السمات الاجتماعية التي تتوفر في المجتمع المصري منذ القدم. ولقد تعرض المجتمع المصري في الحقب التاريخية المتتالية، لعدة حروب نتج عنها مجموعة مشكلات

ومخاطر تقليدية ومستحدثة، أظهرت بعضها ما يتميز به معظم المصريين من صلابة وتماسك، والقدرة على تحقيق الأهداف الموضوعة والمنشودة. وقد اتضح أهمية أسلوب الاحتواء الاجتماعي في فترة ما بعد ثورة يناير ٢٠١١م، وذل في مواجهة المخاطر الاجتماعية والسكانية يمكن إيجازها فيما يلي:

– تعرض المجتمع المصري لعدة تغيرات سياسية عقب أحداث ٢٥ يناير عام ٢٠١١ أفرزت جملة من المشكلات والتحديات والمخاطر الشاملة بدءاً بحالة عدم الاستقرار وعدم اليقين التي لازمت تغيير النظام والحكومات المتتالية، والتي أثرت على جميع مناحي الحياة، حيث تنوع الاختلافات الاجتماعية والأسرية، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي بشكل واضح حتى وصل إلى ١,٨% عام ٢٠١١ بعد ما كانت ٧,٢ عام ٢٠٠٨ ثم ارتفاع العجز الكلى للموازنة العامة للدولة إلى ٣٩٧,٦ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٥-٢٠١٦، وارتفاع حجم الدين الخارجي ليصل إلى ٥٥,٨ مليار دولار عام ٢٠١٦ وغير ذلك من ارتفاع معدلات التضخم، وقرار تعويم الجنية المصري في عام ٢٠١٦، وغير ذلك من آليات برامج تنفيذ الإصلاح الاقتصادي، وآثارها السلبية على السكان خاصة الفقراء والمهمشين.(مراجع متعددة للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام عام ٢٠١٨، والنشرات الإعلامية، ونشرات وزارة المالية "البيان المالي ٢٠١٧-٢٠١٨).

– ولما كانت المسألة السكانية أبرز القضايا التي تشغل صانعي ومتخذي القرار خلال الحقب المختلفة، وخاصة فلى السنوات الأخيرة التي كانت بمثابة تهديد رئيسي تواجهه الدولة المصرية إلى جانب تهديد الإرهاب، وهو ما دفع إلى محاولة بلورة المزيد من السياسات القابلة للتطبيق، وأيضاً صياغة الدستور الأخير عام ٢٠١٤ وتضمينه لأول مرة خاصة بالبرنامج السكاني، حيث جاء في المادة ٤١ "تلتزم الدولة بتنفيذ برنامج سكاني يهدف إلى تحقيق التوازن بين معدلات النمو السكاني والموارد المتاحة وتعظيم الاستثمار في الطاقة البشرية، وتحسين خصائصها وذلك في إطار تحقيق التنمية المستدامة " بالإضافة إلى بعض المواد والفقرات الأخرى المتعلقة بتحسين بعض الخصائص السكانية والتوزيع الجغرافي للسكان، والحد من التفاوت الاجتماعي وغيره. (www.Mof.gov,eg)

– وتبع ذلك إطلاق "الاستراتيجية القومية للسكان ٢٠١٥/٢٠٣٠ م" والتي أبرزت بعض التحديات السكانية: كالزيادة التصاعدية في معدلات الإنجاب، وزيادة نسبة الأسر تحت خط الفقر، وسوء التوزيع الجغرافي، وتدني الخصائص السكانية، وتراجع مكانة المرأة ونوعية الحياة والبطالة، بالإضافة إلى الفجوة المتسعة بين الأفراد والفئات والتفاوتات الإقليمية، ولقد تضمنت الاستراتيجية في تناولها لتلك التحديات السكانية مجموعة من المبادئ والمرتكزات ومن أبرزها ما يلي: -

- السكان أهم عناصر القوة الشاملة للدولة، على ألا تؤثر زيادة السكان سلبياً على التنمية.
- ضرورة إدماج المكون السكاني في خطط واستراتيجيات التنمية
- توسيع وتكثيف عمليات الوعي والإعلام السكاني بأدوار الأفراد والأسر ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية وغيرها.

هذا وقد تضمنت أهدافاً استراتيجية قومية محددة حتى عام ٢٠٣٠ والتي تتمثل فيما يلي: -

- الارتقاء بنوعية حياة المواطنين من خلال تحقيق معدلات الزيادة السكانية لأحداث التوازن المفقود بين معدلات النمو السكاني والنمو الاقتصادي.
- استعادة ريادة مصر الإقليمية من خلال تحسين خصائص المواطن المصري المعرفية والمهارية والسلوكية.

- إعادة رسم الخريطة السكانية في مصر من خلال إعادة توزيع السكان على نحو تحقيق الأمن القومي المصري ويأخذ في الاعتبار تحقيق أهداف سكانية للمشروعات القومية التي يتم التخطيط لها.
- تحقيق العدالة الاجتماعية والسلام الاجتماعي من خلال التقليل والتباين في المؤشرات التنموية بين المناطق الجغرافية، ولهذا الهدف الاستراتيجي ارتباط قوى ومنطلق واضح للبحث للراهن، وقد أوردت وثيقة الاستراتيجية السكانية أن هذا الهدف يتحقق من خلال الأهداف التفصيلية التالية: -

- ربط خريطة التنمية بخريطة الفقر في مصر من أجل الوصول لتوزيع المشروعات يكون متحيزاً لمحدودي الدخل.
- إعطاء أولوية للمحافظات والمناطق الفقيرة توزيع مشروعات البنية الأساسية التي يمكن أن ترفع معدلات التشغيل بما في ذلك المرأة في عمل مقابل أجر نقدي.
- عدم اقتصار دور الدولة على تمويل برنامج التحقق من تبعات الفقر فقط، وإعطاء أولوية النقاط للقيام بتدخلات فاعلة لتمكين الفقراء ومحدودي الدخل من الخروج من دائرة المفرغة وعدم توريث الفقر عبر الأجيال.
- تنفيذ برامج متكاملة للتنمية البشرية في المناطق الفقيرة للارتقاء بالمستوى المعرفي والمهارى والسلوكي والقيمي للأسر الفقيرة، وتضمين هذه البرامج مكوناً لتعديل القيم الإنجابية السائدة (المجلس القومي وآخرون ٢٠١٤: ٤-٥).

بالإضافة إلى تحديد أهداف الاستراتيجية السكانية في الوصول لمعدل الإحلال ٢,١ طفل لكل زوجين، وألا يزيد حجم سكان مصر عن ١٠٨ مليون نسمة عام ٢٠٣٠، وزيادة معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة لأكثر من ٧٤,٧، ولكن يلاحظ من خلال (الخطة التنفيذية الخمسية الأولى :٢٠١٥٠٢٠٢٠ والتي اشترك فيها ٧ وزارات، و٤٩ جهة مشتركة في عدد ١٤٦ مشارك في هذه الجهات المختلفة (وزارة الدولة للسكان ٢٠١٥) أنها حتى الآن في أبريل ٢٠١٩ لم تحقق الخطة أهدافها المحددة، ولعدة اعتبارات منها: -

- غياب التعاون والانسجام بين المشاركين في تنفيذ الخطة من الوزارات والهيئات المختلفة، وعدم تنفيذ عمليات المتابعة والتنفيذ والتقييم
- اقتصار التعامل الرسمي مع المسألة على بعض التلميحات الإعلامية في بعض المناسبات، وعدم وجود " افتقاد القدرة التأثيرية لتخليص وإشاعة ثقافة مجتمعية مواتية ومحفزة على الاحتواء الاجتماعي أحد مداخل كسب الثقة بين المواطنين والدولة، ومما يساعد على تحقيق الأهداف المحددة والمنشودة بالخطة التنفيذية" (سالم ٢٠١٨: ٨٧-٩١)
- ثم أسهبت مصر بعد ذلك في إعداد وإطلاق عدد (١١) * استراتيجية أخرى تتعلق بالمسألة السكانية ويبدو أن الأمر غالباً ما يتوقف على بعض التنويهات الإعلامية بها، دون تنفيذ فعلى واحتواء حقيقي للمستهدفين من هذه الاستراتيجيات المبالغ فيها.
- إطلاق مصر استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠) وبالرغم من عدم تخصيص الاستراتيجية محوراً خاصاً أو منفرداً للمسألة السكانية، فأنها تبنت مفهوم التنمية المستدامة كإطار عام بقصد تحسين جودة الحياة في الوقت الحاضر بما لا يخل بحقوق الأجيال القادمة في حياة أفضل، ومن ثم يرتكز مفهوم التنمية الذى تتبناه الاستراتيجية على ثلاثة أبعاد رئيسة تشمل (البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد

البيئي) وأدرجت فيها عشرة محاور رئيسة، ومن المحاور الرئيسة المهتمة بالمسألة السكانية هما (الخصائص السكانية وإعادة توزيع وإعادة توزيع السكان وكانت أهم توجهاتها لمواجهة المشكلة السكانية كما يلي:-

- تحقيق المساواة في الحقوق والفرص وتعزيز الاندماج الاجتماعي للسكان بالتركيز على الحد من فجوة النوع وتمكين المرأة، وزيادة الأعمال للشباب، ومواجهة البطالة وخاصة للإناث.
- العمل على تحسين الخصائص السكانية والارتقاء بها عن طريق توسيع فرص التعليم الجيد سواء بالإتاحة أو الجودة، والتوسع في الخدمات والرعاية الصحية، علاوة على تعزيز شبكة الحماية الاجتماعية.
- تكثيف عمليات استهداف الفئات المهمشة والأولى والرعاية، وسرعة الوصول إليهم، كالفقراء، والنساء المعيلات، والمسنين ...الخ
- محاولة إعادة التوزيع السكاني على مناطق الجمهورية، وتحفيز المواطنين على التوطين بالمجتمعات الجديدة، والقضاء على العشوائيات وغيرها (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١١٣).
- بدأت مصر منذ منتصف عام ٢٠١٤ في رفع إجمالي الإنفاق علي مجالات الرعاية الاجتماعية من ٢٦٣.٦ مليون جنيه في موازاته عام ٢٠١٢/٢٠١١ م بنسبة ١٦.٧ % من الناتج المحلي الإجمالي إلي ٣٨٣.٥ مليون جنيه في موازنه عام ٢٠١٥/٢٠١٤ وقد سجلت جمله الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية ١٩٨.٦ مليار جنيه بنسبة ٨.٢ % من الناتج المحلي، ثم قدر مشروع موازنة السنة المالية الحالية ٢٠١٩/٢٠١٨ إجمالي قيمة الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية نحو ٣٣٢.٧ مليار جنيه بنسبة ٨.١ % من الناتج المحلي الإجمالي (وزارة المالية تقارير الأعوام من ٢٠١٠- ٢٠١٨ www.Mof.gov.eg، موسي ٢٠١٨ : ٢٢). كما شرعت الحكومة المصرية في هيكلة مكونات الدعم في اتجاه الفئات الأقل فقراً ، وتحديد خريطة الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية؛ بحيث تم تقسيمها إلي الدعم السلعي، ودعم ومنح الخدمات الاجتماعية، والدعم والمنح لمجالات التنمية، والدعم للأنشطة الاقتصادية، واتخذت عدة إجراءات تنفيذيه في هذا الشأن منذ عام ٢٠١٤، منها:

- منظومة الدعم الجديدة للبطاقات التموينية، وتنفذها وزارة التموين
- منظومة الخبز الجديدة، وتنفذها وزارة التموين
- منظومة الدعم النقدي الموجه (تكافل وكرامة) والذي يستفيد منه ١.٩١٦.٠٧٦ فرد باعتماد قدره (٧.٨ مليار جنيه) وتنفذه وزارة التضامن الاجتماعي.
- برنامج سكن كريم، لتحسين الأوضاع الصحية والبيئية للأسر الفقيرة والتي تنفذه وزارة التضامن الاجتماعي، وقد استهدف في بدايته ٥٥.٤٧ أسره في ١٩ قرية في ٩ حراك في ثلاث محافظات طبقاً لمنهجية الاستهداف التي يتبناها برنامج تكافل وكرامة، ويصل دعم الأسرة ا لحوالي ٢٥ ألف جنيه (الموقع الرسمي لوزارة التضامن الاجتماعي (www.moos.gov.eg)
- برنامج التغذية المدرسية، وهو يتتبع الاستراتيجية القومية للتغذية المدرسية بدءاً من سنة ٢٠١٦، حتى تكون بمثابة شبكة حماية منتجة واستثمار مستدام حالياً في رأس المال

البشري، لمحاوله منع التسرب وتحقيق هدف التعليم للجميع، والقضاء على الجوع (hllp://acpss.alham.mg.eg/New//٩٣٨٩.aspx).

- برامج سوق العمل والتي تشهد وضعا مأزوماً لتنامي أعداد العاملين وخاصة من الفقراء والمهمشين، وتحديداً بين النساء، وتبني مصر بعض البرامج مثل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، مشروع ألف مصنع، مثل مشروع استصلاح ١.٥ مليون ونصف فدان، ومشروعات دعم المرأة وتمكينها، وموقع وزارة لتخطط والمتابعة والإصلاح الإداري (MpMar.gov.eg)
- بدأت وزارة التضامن في تنفيذ مشروع (كفاية ٢) والذي يمتد لمدة عامين وهو من ضمن التدخلات التكاملية لبرنامج تكافل، ثم برنامج فرصة والذي يساعد على توفير فرص تأهيل وعمل للأسرة الفقيرة، هذا بالإضافة إلي مبادرة السترات الخضراء لاحتواء المتشردين ومن لا مأوي لهم(www.Moos.gov.eg).

يتضح مما سبق، أن هناك بعض الإجراءات والبرامج الاحتوائية التي تستهدف الفئات السكانية الفقيرة والمهمشة، ولكن يلاحظ أنها تحتاج للمزيد من الجهد لتحقيق جودة الاستهداف وتوسيع نطاقها ، خاصه وأن مازال هناك أخطاء الاستهداف والاستبعاد يشير إلي نسبة الفقراء إلى ٤٠% الأقل دخلاً الذين لم يتم إدراجهم تحت مظلة التدخلات الفعلية، وضآلة فرص الاحتواء الاجتماعي والاحتواء المالي؛ حيث أشارت البيانات الحديثة الخاصة بمؤشر الاحتواء المالي أن (١٤١%)، فقط من المصرين البالغين لديهم حسابات في مؤسسة مالية رسمية، وأقل من ٤% يقومون بالادخار بشكل رسمي، وهو ما يقل عن المتوسطات الإقليمية ومجموعات الدخل، وهو ما يتم التعرف عليه لاحقاً من خلال رؤي وتصورات عينه البحث من الخبراء والتنفيذيين.

المبحث الرابع: الاحتواء الاجتماعي كآلية للحد من المخاطر السكانية "رؤي وتصورات الخبراء والتنفيذيين":

أولاً: تباين مفهوم الاحتواء الاجتماعي والمخاطر السكانية: -

١. **محدودية مفهوم الاحتواء الاجتماعي**: تباين مفهوم الاحتواء الاجتماعي بين (٦) من الخبراء عن (٣) من التنفيذيين؛ حيث اتفق (١٣) من عينة البحث على أن الاحتواء الاجتماعي يقصد به استيعاب الأفراد، والأسر، والفئات السكانية المختلفة، ويعنى الشمول والاهتمام بالمشاركة وبعث الإرادة والهمة لدى الفئات المستبعدة، كما عبر اثنان من الخبراء عن معنى الاحتواء الاجتماعي بالرعاية والحماية الاجتماعية، مثل المساعدات وإجراءات الضمان الاجتماعي وغيرها، وهذا ما أجمع عليه معظم التنفيذيين على أنه يقصد بالاحتواء الاجتماعي كل إجراءات وتدابير الحماية الاجتماعية: كالمساعدات، والضمان في حالات المرض والعجز والحوادث وغيرها، وهو ما يعتبر مفهوماً مختزلا ولا يعبر عن مفهوم الاحتواء الاجتماعي الحقيقي الذي يجمع بين الوعي والعمل المشترك على تنمية القدرات والخصائص السكانية والمساهمة الفعلية في تقوية شبكة العلاقات الاجتماعية بين جميع السكان، بما يؤدى إلى تحقيق الأهداف العامة والخاصة.

٢. **انحسار مفهوم المخاطر السكانية**: اتفق (٦) من الخبراء مع جميع التنفيذيين وعددهم (٧) على أن مفهوم المخاطر السكانية يشمل كل احتمالات الخطورة القائمة أي الملموسة الآن، والمتوقعة جراء السلوك الإنجابي والزيادة السكانية المطردة، وهي تتضمن

تهديدات مباشرة وغير مباشرة على كل سكان المجتمع، وتحول دون تحقيق أهداف التنمية الشاملة، بل ينجم عنها كثير من مشكلات وأزمات تعثر الحصول على جودة الخدمات التعليمية والعملية والصحية والمالية وغيرها. وهو ما يعبر عن حصر مفهوم المخاطر السكانية في مظاهر ومشكلات الزيادة السكانية، مثل صعوبة الحصول على التعليم الجيد والمنصف، وانعدام فرص العمل اللائق، وسوء الرعاية والخدمات الصحية، والكثافة السكانية وما ينجم عنها، كما أكد (٦) من التنفيذيين أن المقصود بالمخاطر السكانية هو كل أبعاد المشكلة السكانية الثلاثة (ارتفاع معدل الكثافة السكانية، تدنى الخصائص السكانية، سوء التوزيع الجغرافي). ولا شك في أن مفهوم المخاطر السكانية يتعدى ذلك بكثير، فهي تتشكل من البنية والسياق الاجتماعي الشامل، ومن خصائص الأفراد والسكان والمجتمع، وتعدد حالات الإقصاء وتنوعها، والاستيعاب الاجتماعي وغيرها.

ثانياً: رؤى الخبراء والتنفيذيين لواقع المخاطر السكانية بالمجتمع المصري:

كشفت تحليلات المقابلات الشخصية، وتحليل مضمون الأوراق البحثية للخبراء والتنفيذيين عن تصوراتهم لواقع المخاطر السكانية وكيفية احتوائها، ويمكن إيجازها في الآتي:

١. **اضطراد الزيادة السكانية**: أجمع الخبراء والتنفيذيون على أن مصر تواجه مشكلة سكانية معقدة ومتشابكة ينتج عنها مجموعة من المخاطر المتنوعة، وجاءت مخاطر الزيادة السكانية المطردة الناجمة عن زيادة عدد المواليد لأكثر من ٢,٦ مليون نسمة سنوياً، حيث ذكر "عمرو حسن" مقرر المجلس القومي للسكان أن عدد المواليد في تزايد مستمر لأكثر من (٥٠٠) ألف مولود كل ثلاثة أشهر، وباستمرار زيادة عدد المواليد سيزيد سكان مصر حوالي ٧٠ مليون نسمة جديدة في الفترة من عام ٢٠١٩ حتى عام ٢٠٥٠م.

٢. **ارتفاع الكثافة السكانية**: أكد عدد (٣) من الخبراء و(٥) من التنفيذيين على أن المخاطر السكانية أصبحت أخطر ما تواجه مصر الآن ومستقبلاً؛ نظراً لصعوبة السيطرة عليها في ظل القيم الدافعة للإنجاب لأكثر من ثلاثة أبناء. كما أشار (٤) من الخبراء و(٥) من التنفيذيين بأن المخاطر السكانية تتمثل أيضاً في سوء التوزيع الجغرافي للسكان، وهو ما جعل الكثافة السكانية مرتفعة جداً، في القاهرة والمدن الكبرى، وأن ارتفاع أسعار الإيجار ومتطلبات المعيشة، وضآلة فرص العمل بالمدن والتجمعات العمرانية الجديدة يحول دون احتواء الفقراء والفئات المهمشة بها، مما يؤدى لتفاقم مشكلة العشوائيات ومخاطرها المتنوعة.

٣. **التأثير على برامج التنمية**: فقد أكد عدد (٤) من التنفيذيين أن المخاطر السكانية أصبحت عائقاً أمام نجاح الدولة في مشروعاتها التنموية الكبرى وغيرها، كما قال أحدهم "أنها سبب تخلف مصر واستمرار عمليات الإرهاب بها" وإن كان الإرهاب بدأ انحساره في شمال سيناء فقط وأننا قادرون عليه ولكن لسنا قادرين على الزيادة السكانية لأنها معقدة"، في حين أكد أحد الخبراء و(٢) من التنفيذيين على أن المخاطر السكانية هي سبب كل مشكلات مصر الأخرى مثل البطالة والإرهاب والزواج العرفي، أي أنها سبب كل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي نتعرض لها، وقال أثنين من التنفيذيين أن الزيادة السكانية تستنزف كل الدخل القومي،، وتحول دون استيعاب كل التلاميذ وتقديم تعليم جيد في ظل كثافة الفصول لتصل لأكثر من ٦٠ تلميذاً في بعض المناطق العشوائية، التي من المفترض أن تكون أشد حاجة للتعليم الجيد والمنصف، وأيضاً سبب

لازدحام الكليات والجامعات وخريجين ليسوا على المستوى المطلوب لسوق العمل، وهو ما أدى إلى تراكم أعداد العاطلين غير القادرين على المنافسة في سوق العمل الدولي والإقليمي، خاصة بالشركات والمصانع الكبرى.

٤. **الزواج المبكر**: ومن جهة أخرى أتفق عدد (٦) من الخبراء مع عدد (٥) من التنفيذيين على مخاطر الزواج المبكر وتفاقم المشكلة السكانية؛ حيث تبرز رغبة بعض الأسر في تزويج البنات في سن مبكر تحت تأثير ثقافات فرعية مؤثرة تدفعهم إلى تفضيل الزواج المبكر عن استكمال ومواصلة سنوات التعليم، ومن البديهي أن الزواج المبكر سيؤدى إلى كثرة التعرض لمخاطر الحمل والإنجاب المبكر والمتكرر وهكذا تستمر الدائرة المغلقة لدى كثيرٍ من الفقراء والمهمشين، وبالتالي يمثلون مخاطر قائمة ومستمرة مع أولادهم وذويهم.

٥. **تزايد حلالات الاستبعاد الاجتماعي**: حيث اتفق عدد (٤) من الخبراء مع عدد (٦) من التنفيذيين على أن المخاطر السكانية واقعة وملموسة في ظل تنامى وتفاقم أعداد الفقراء والمستبعدين خاصة، مع صعوبة استهدافهم وتحسين أوضاعهم في ظل السياسات والاستراتيجيات الاجتماعية والسكانية الراهنة، وقد استشهد أحد الخبراء بمقولة **جون هيلز** في كتابه الاستبعاد الاجتماعي: أن السياسات الاجتماعية الفاعلة قادرة على احتواء واندماج الفقراء، فالاستبعاد ليس أمراً شخصياً يخص فرداً واحداً أو أفراداً بعينهم، أو نتيجة تدنى القدرات الفردية لبعضهم دون الآخرين، بقدر ما هو حصاد بنية اجتماعية معينة ورؤى ومؤشر إلى تأدية هذه البنية لوظائفها، كما أنه لا يمثل في حد ذاته موقفاً سياسياً أو وظيفياً أو دينياً أو عرقياً، وإنما هو جماع ذلك كله (هيلز وآخرون ٢٠٠٧: ١١). وقد أشار عدد (٥) من الخبراء على تباطؤ الحكومات المتتالية منذ الستينات من القرن الماضي في استهداف الفقراء ومجابهته، فمنذ ذلك الحين وحتى الآن ما زالت المحافظات والقرى الأكثر فقراً كما هي بل تضاعفت الأعداد وتنوعت مظاهر الفقر في تلك المحافظات بالصعيد وبعض القرى في الوجه البحري، حتى فاقت النسب العالمية ويصعب في ظل السياسات الراهنة تحقيق المستهدف منها في خفض نسبة السكان تحت خط الفقر من ٢٨% عام ٢٠١٥ إلى ٢٣,٢% عام ٢٠٢٠، ونسبة ١٨,٥ عام ٢٠٢٥، ونسبة ١٣,٩% عام ٢٠٣٠ (جرجس وآخرون ٢٠١٨: ٥٠٤).

٦. **استمرار ثقافة الإنجاب:** وصف عدد (٢) من الخبراء وعدد (٤) من التنفيذيين الزيادة السكانية ومخاطرها المتراكمة بكلمات صعبة مثل "غول متوحش يلتهم كل جهود التنمية والإصلاح الاقتصادي، قنبلة موقوتة على وشك الانفجار في وجوهنا جميعاً خاصة بعد زيادة أكثر من نصف مليون كل ثلاثة أشهر في عام ٢٠١٨، كارثة كبيرة لأن الناس ما زالت تعتنق مفاهيم متزمتة وعنيفة وعادات وتقاليد وأمثلة شعبية وتفسيرات دينية خاطئة تكرس كلها فكرة زيادة عدد الأبناء في الأسرة وترابطها بالرزق"، كما عبر عنها أحد التنفيذيين بأنها "حالة انتحار جماعي" يدرك جميع السكان، ولا في شك أن هذا الوصف وغيره يعبر عن رؤية ضيقة وقاصرة للزيادة السكانية وأعبائها دون النظر إلى إمكانية احتوائها وتيسير سبل الاستثمار الاجتماعي والاقتصادي والصحي لها وبها ومن أجلها.

٧. **تدني مستوى الخدمات السكانية**: أجمع **كل** الخبراء وجميع التنفيذيين على خطورة الوضع السكاني الحالي وتعثر فرص الحصول على الخدمات الصحية والاجتماعية والمالية وغيرها، خاصة في ظل ضعف الاستثمارات الحكومية في مجال الرعاية والخدمات الصحية، فالمستشفيات والمراكز والوحدات الصحية مهجورة من الفرق

الطبية ذات الكفاءة والمتعاونة، وقد قال أحد الخبراء أن المستشفيات الحكومية فرصة لراحة الأطباء من عناء العيادات الخاصة، وأن الأجهزة الطبية دائما بدون صيانة، حتى في مجال خدمات الصحة الإنجابية، وأصبحت تقارير الفحص قبل الزواج "مضروبة"، ويتم الحصول عليها مقابل ٥٠ جنيه وليست هناك فحوص دقيقة للمقبلين على الزواج، كما أن خدمات تنظيم الأسرة ووسائل منع الحمل يتم تقديمها من خلال الممرضات والرائدات الريفيات بدون تشخيص جيد وفحص دقيق مما يتسبب في أمراض كثيرة ونشر ثقافة غير مواتية لاستخدامها بين النساء وخاصة لدى الفقيرات المترددات على تلك المراكز والوحدات الصحية، وبالتالي تمتد أثارها ومخاطرها السلبية عليهم وعلى المجتمع ككل.

كما أثرت الزيادة السكانية على ضعف فرص إتاحة وجودة الخدمات التعليمية بالمدارس والجامعات، فهناك مقولات كثيرة لدى الخبراء والتنفيذيين، ولكن فإن أكثرها إثارة هو وصف أحد التنفيذيين أن الزيادة السكانية هي سبب خروج مصر من سباق التعليم الجيد وعدم تنافسية التعليم المصري في السوق العالمي والعربي.

ثالثاً: رؤى الخبراء والتنفيذيين لواقع الاحتواء الاجتماعي للسكان في مصر:

١. **الإيمان بأهمية استراتيجية الاحتواء الاجتماعي**: أجمع كل الخبراء والتنفيذيين على أهمية وحتمية وتكثيف عمليات الاحتواء الاجتماعي، خاصة للفقراء والمهمشين من أجل جذبهم وإقناعهم بمحاولة تغيير بعض المفاهيم المغلوطة والسلوكيات غير الرشيدة، مثل تفضيلات الزواج المبكر والذي يؤدى إلى كثرة وتكرار مرات الحمل والإنجاب وزيادة حجم الأسرة عن المرغوب فيه، واستمرار الزيادة السكانية، وتمثلت آراؤهم في أن الاحتواء والشمول يساعد في عمليات الدمج والإقناع والمشاركة الجماعية.

٢. **صعوبة تطبيق أسلوب الاحتواء الاجتماعي**: اتفقت عدد (٥) من الخبراء مع رؤى عدد (٤) من التنفيذيين على صعوبات تحقيق الاحتواء الاجتماعي للفئات السكانية المهمشة والمستبعدة من دوائر الاهتمام والمتابعة المستمرة، خاصة في ظل السياسات والاستراتيجيات السكانية والاجتماعية المركزية، والقائمة على رصد بعض إحصاءات الزيادة السكانية واستخدام وسائل منع الحمل، دون التعمق في واقع هذه الفئات والقرى والنجوع وبعض المناطق العشوائية، حيث أشار أثنان من الخبراء أن معظم الأفراد والأزواج والأسر في هذه الفئات مشغولون بتدابير حياتهم الصعبة، وأنهم في اشد الحاجة لمن يمد يد العون لهم، والعمل على تحسين ظروفهم واحتوائهم اجتماعياً واقتصادياً، يمكن بعدها إقناعهم بتغيير بعض سلوكياتهم الناجمة عن ظروف حياتهم وهو ما ينطبق مع دور الاحتواء الداخلي والخارجي في تحقيق الاحتواء الاجتماعي.

٣. **ضعف فاعلية برامج الاحتواء الاجتماعي**: ظهر تباين واضح بين رؤي عدد (٢) من الخبراء ورؤى عدد (٥) من التنفيذيين بشأن عدم فاعلية برامج الحماية الاجتماعية الحالية كآلية من آليات الاحتواء والاندماج الاجتماعي **للفئات** السكانية المهمشة والمستبعدة؛ حيث أكد التنفيذيون على أن برنامج تكافل وكرامة يساعد في احتواء ودمج الفئات السكانية المستهدفة ويتبعه اندماجهم في عمليات تنظيم الأسرة، واستشهدوا بمبادرة (٢كفاية) ونجاحها في جذب "٩٧ ألف سيدة لاستخدام وسائل منع الحمل". في حين أشار اثنان من الخبراء إلى أن مبادرة كفاية اثنين مجرد مبادرة إعلامية لوزارة التضامن الاجتماعي وغير مدروسة وغير قادرة على احتواء الفئات المستهدفة، من غير المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة، حيث يبدو أن الأمر يتوقف على مشاهدتهم لها في الإعلانات وفى التلفزيون وغيره، ولكن أين إجراءات الاحتواء مثل عقد ندوات تفسيرية

وتدريبية لهم، وتعدد قنوات التواصل الفعال معهم، عن طريق الزيارات المنزلية المتتابعة وفى أماكن التجمعات سواء للعمل أو الحصول على خدمات واحتياجات لازمة، ويمكن تكوين فرص المتابعة من الرائدات الريفيات والأخصائيين الاجتماعيين وبعض الإعلاميين ورجال الدين والمجتمع المحلى ذو المكانة لدى هؤلاء المستهدفين، فى حين أكد بعض التنفيذيين على أنه "يتم تسجيل كافة بيانات الأفراد وخصائصهم السكانية وظروفهم الاجتماعية وتوجيههم بضرورة تنظيم الأسرة، واستكمال تعليم أبنائهم حتى يحصلوا على المساعدات".

٤. **رأس المال الاجتماعي كشرط لتفعيل الاحتواء الاجتماعي**: أشار عدد (٣) من الخبراء إلى إمكانية تحقيق الاحتواء الاجتماعي من خلال دعم الثقة بالنفس وتقوية الروابط الاجتماعية بين الفئات السكانية الأكثر حرماناً والمسئولين الحكوميين وغيرهم في المجتمع المحلى، فالثقة وتقوية الصلات وتلبية بعض الاحتياجات الأساسية لهؤلاء المستهدفين يساعد على قابليتهم للاحتواء والاندماج الاجتماعي والقابلية والاستجابة لتعديل بعض المفاهيم والسلوكيات الموجهة للسلوك الإنجابي غير المخطط وغير العقلاني لديهم، كما ذهب اثنان من الخبراء إلى "إمكانية استقبال وتهيئة بعض الأفراد والأسر لتعديل سلوكهم الإنجابي في جلسات تعريفية وتعليمية وتدريبهم على بعض المعلومات السكانية اللازمة لهم، عن طريق فريق عمل له ثقة في المجتمع المحلى وإقناع ديني مستنير بما يدعم الثقة بالنفس والارتقاء بالذات" ولعل هذا ما يتفق مع مسلمات نظرية الاحتواء الاجتماعي عند ركلس، وخاصة ما اطلق عليه بالاحتواء الداخلي Inner Containment. (Rekley ٢٠١٠: ١٧-١٨)

٥. **ضعف التمويل للمراكز الحمائية**: عارض عدد (٤) من الخبراء مع عدد (٦) من التنفيذيين قرار الحكومة بإنهاء أعمال مركز العقد الاجتماعي، والذي تم أنشاؤه بمنحة مخصصة للحماية الاجتماعية وعمل مراصد اجتماعية للعدالة والحماية والاحتواء الاجتماعي في عام ٢٠١٤، ثم أنهي أعماله في عام ٢٠١٦ وكان يتبع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، وبالاستفسار عن سبب إنهاء أعماله قال أحد المتواجدين بمقره عند زيارة الباحث له عدم وجود مبالغ مالية مخصصة له-الذي كان منوطاً بدراسة وإعداد برامج ومشروعات لدعم فرص الاحتواء والحماية الاجتماعية.

٦. **الميل إلى التعاون والمشاركة السكانية**: أشارت رؤى عدد (٣) من الخبراء مع رؤية أحد التنفيذيين على القابلية للاحتواء الاجتماعي لدى الكثير من الأسر الفقيرة والمهمشة عندما يستشعرون الاهتمام والمتابعة من المسئولين، أو من خلال إحساسهم بالدعم المعنوي والمادي، واستشهد أحد الخبراء "بطريقة الانخراط الجمعي والسلوك التشاركي، وتدعيم الثقة التي تسهل التعاون والعمل من أجل المنفعة العامة" وهو ما يتفق مع توجهات "روبرت بوتنام Robert Putnam" بشأن فاعلية الثقة والمعايير والشبكات الاجتماعية في تعزيز المواطنة المدنية، فالعمل معاً يكون أسهل في جماعة تنعم بمخزون كبير من رأس المال الاجتماعي (Putnam ١٩٩٣:٣٥-٤٢) (عمران ٢٠١٩:١٢١-١٥٠) وهو ما يمكن استخدامه في دعم ثقة السكان الأكثر حرماناً وإقصاء ويساعدهم في الاحتواء وضبط السلوك الإنجابي غير المخطط -مثل الزواج المبكر والإنجاب غير المرغوب فيه- وتنمية القدرات وتوسيع الخيارات، وبالتالي الحد من

المخاطر والمشكلات في ظل ضعف الإنفاق الاجتماعي وقلة فرص الاستثمار الاجتماعي والصحي. (روبين وآخرون ٢٠١٦: ٣-٦)

٧. **توسيع قاعدة المشاركة الشعبية:** اتفقت رؤى عدد (٣) من التنفيذيين-من المجلس القومي للسكان-بمبادرة "شباب مصر" وهي امتداد لمبادرة "الرائد الجامعي" والتي تهدف إلى الاستفادة من طلاب كليات (الطب-والصيدلة-والتمريض) في التوعية السكانية والصحية للشباب الجامعي والمجتمع المحلى، وقد بدأت في يناير عام ٢٠١٦ وانتهت المرحلة الأولى في ديسمبر عام ٢٠١٨ وكانت تعتمد على أربع حقائب عمل في: حقيبة صحة الأسرة، وحقيبة تنظيم الأسرة، وحقيبة التغذية، وحقيبة الوقاية من الأمراض المعدية وغير المعدية. ويلاحظ أنها تقصر عمل الرائد الجامعي والمبادرة على عمليات تتعلق بالجانب الصحي فقط، دون الاستفادة من التخصصات الأخرى والأكثر أهمية لعملية دعم فرص الاحتواء الاجتماعي مثل تخصصات علم الاجتماع وعلم النفس والتربية وغيرها. ومن المبادرات المنفذة والداعمة للاحتواء الاجتماعي أيضاً:

- مبادرة "صحة الأم والطفل" من يناير عام ٢٠١٦ إلى يونيو ٢٠١٦ عام.
- مبادرة مشروع تمكين الأسرة ومناهضة ختان الإناث منذ عام ٢٠١٧عام وحتى نهاية عام ٢٠١٨.
- مبادرة صحة الأم والطفل.
- تنفيذ الخطط السكانية بكل محافظات الجمهورية، ولها تقارير ربع سنوية منذ عام ٢٠١٦ وحتى الآن.
- تم مؤخراً-أبريل عام ٢٠١٩-إبرام بروتكول بين وزارة التضامن الاجتماعي والمجلس القومي للسكان بشأن مبادرة (كفاية ٢) لتبادل الخبرات بين الجانبين لجذب أكبر عدد من المستهدفين من السكان.

٨. **ضرورة إعادة هيكلة مظلة الحماية الاجتماعية:** أشارت رؤى عدد (٣) من التنفيذيين-في وزارة التضامن الاجتماعي والحماية الاجتماعية-أن من أهم أهداف مظلة الحماية الاجتماعية المنفذة الآن في مصر هو "تغيير الهيكلة وتحسين التوعية" من خلال عدة مبادرات منفذة منذ عام ٢٠١٦ وحتى الآن وجارى الإعداد لمبادرات أخرى منها ما يلي: برنامج تكافل وكرامة، و مبادرة ٢ كفاية، ومبادرة توجيه الأولاد، ومبادرة تحسين الحياة الاجتماعية، ومبادرة سكن كريم، ومبادرة خلق مناخ تعليمي أمن، ومبادرة مشروطيه استمرار الصرف حيث لا يتم الصرف إلا بالالتزام بإعطاء كافة البيانات الشخصية والأسرية، والتردد على عيادات تنظيم الأسرة، وأن لا يتم الدعم إلا لثلاثة (٣) أطفال بحد اقصى، وحتى سن ١٨ سنة فقط، وأن يكونوا مسجلين ومنتظمين بالدراسة بنسبة حضور لا تقل عن ٨٠% من واقع سجلات المدرسة، وعدم حصول صاحب الطلب أو الزوج على معاش ضماني، ولا معاش تأميني يفوق دعم "تكافل وكرامة"، ولعل أكثرها رواجاً في المجتمع المصري برنامج تكافل وكرامة والذى يعد من أهم برامج التحويلات النقدية المشروطة ويصل عدد المستفيدين منه الآن في نهاية عام ٢٠١٨ حوالى ١,٩١٦,٠٧٦ فرد (www.Mos.gov.pyar.eg/social-Prc.).

وقد أضاف أحد الخبراء (ومستشار وزارة التضامن الاجتماعي) أهمية "برنامج فرصة" والتي تنفذه وزارة التضامن الاجتماعي، ويهدف إلى توفير فرص تأهيل وعمل للأسر القريبة من خط الفقر، والتي لا تنطبق عليها معايير الاستحقاق الخاصة ببرنامج "تكافل وكرامة" وبعض السيدات، وذوى الإعاقة القادرين على العمل، ويهدف البرنامج إلى توفير (٥٠ ألف) فرصة عمل في ٨ محافظات في صعيد مصر عام ٢٠١٨، منها ٥٠%

لغير المقبولين في برنامج الدعم النقدي، و٧٠ ألف قرض ميسر لخلق فرص عمل للمرأة المعيلة، و١٠ آلاف فرصة عمل في المناطق الصناعية، وتطوير القدرات المهنية لعدد ٢٢ ألف شاب لسوق العمل.

ومما سبق، يمكن استخلاص أن هناك برامج ومبادرات فعلية ومنفذة، تستهدف احتواء الفئات السكانية الفقيرة والمهمشة، سواء برنامج تكافل وكرامة، أو دعم التغذية، أو الأشغال العامة، أو فرصة، أو كفاية ٢ ولكن هذه البرامج أو المبادرات تحتاج إلى التطوير والتعزيز وزيادة فرص التمويل والاحتواء المالي الكلى، وسرعة التواصل وسهولة الاستهداف، ووضع أسس نظام لربط قواعد البيانات الإدارية وتحديد الفئات الفقيرة من خلال السجل القومي الموحد، وذلك بغرض وضع وتنفيذ إجراءات وتدابير شاملة لتحقيق عمليات الاحتواء الاجتماعي التي تعد بمثابة أهم آليات تحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة، طبقا لرؤية مصر عام ٢٠٣٠ بأنها تنمية احتوائية، غياب التنسيق والتكامل وجودة الاستهداف والمبادرات المهمة في توسيع فرص وعمليات الاحتواء الشامل والحماية الاجتماعية اللازمة للحد من المخاطر السكانية.

رابعاً: متطلبات الاحتواء الاجتماعي كآلية لدرء المخاطر السكانية في مصر:

كشفت تحليلات مضمون المقابلات الشخصية مع الخبراء والمسؤولين حول متطلبات الاحتواء الاجتماعي كآلية لمواجهة المخاطر السكانية عن المتطلبات الآتية:

١. **تهيئة السكان للاندماج الاجتماعي**: اتفقت رؤى الخبراء مع رؤى التنفيذيين على أن هناك إجراءات وتدابير مشتركة بين الأفراد والفئات السكانية والحكومية ومنظمات المجتمع المدني وكل وسائل الإعلام ووسائط التنشئة الاجتماعية ودور العبادة في تهيئة الأفراد وتشجيعهم وإدماجهم الفعلي في كل خطوات الاحتواء الاجتماعي.

٢. **الإعداد والتأهيل للاندماج والمشاركة:** أشارت رؤى (٥) من الخبراء مع رؤى (٢) اثنين من التنفيذيين على ضرورة التهيئة والإعداد النفسي والاجتماعي للأفراد والفئات السكانية المستهدفة في إجراء عمليات الاحتواء الاجتماعي، وذلك عن طريق اتخاذ إجراءات تنظيمية وتدابير اجتماعية تساعد في الوصول للمستهدفين، من خلال الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين بالوحدات الاجتماعية بالمراكز والقرى التابعين لها خاصة القرى والنجوع والأشد فقراًوكذلك عن طريق رجال الدين الإسلامي والمسيحي، لقد أكدت أراء أحد الخبراء "أن الفهم الصحيح للدين يساهم في التواصل الفعال والترابط والتماسك الاجتماعي، وأن معظم الشعب المصري متدين بطبعه، وإن اختلفت درجات الالتزام بمضمون الدين الصحيح ومعانيه وحدوده، لا بالتدين المظهري والشكلي، وأشار أحد الخبراء أيضاً إلى أن "عمليات التطرف الديني والإرهاب نتاج حقيقي لعدم احتواء هؤلاء الأفراد وإقناعهم بالفهم الصحيح بالدين عن طريق رجال الدين المعتدلين المتزمتين يمينا أو يسارا". ولعل هذا التوجه يتفق مع كثيراً من الكتابات الاجتماعية التي تؤكد ضرورة الدين في الاحتواء الاجتماعي والتماسك والاندماج الاجتماعي (ليلة، ٢٠١٢: ٤٥-٩١).

وقد استشهد أحد الخبراء بالسياسات والمؤسسات الشاملة التي تتيح وتشجع احتواء وإدماج السواد الأعظم من الناس في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، واستثمار مواهبهم ومهاراتهم أفضل استثمار، وتعدد وتنوع فرص الخيارات لديهم، وبين تلك السياسات والمؤسسات الاستخراجية فقط والتي تعتبر قاصرة على المعونات والدعم

الديني، وهو ما يقلص الفرص الحقيقية للاحتواء الاجتماعي بكل مجالاته ويحدد أهدافه في الحصول على بعض المساعدات والخدمات.

٣. **نشر ثقافة الحوار الاجتماعي:** اتفقت رؤى عدد (٣) من الخبراء مع رؤى عدد (٢) التنفيذيين على أن من متطلبات الاحتواء الاجتماعي، هو الانغماس في نشر ثقافة الحوار الاجتماعي الشامل والفعال، وليس المحدد والمشروط بموضوعات وأوقات معينة كما يحدث أحيانا عندما تريد بعض الجهات الحكومية تمرير بعض القوانين والتشريعات والإجراءات المعنية فإنها تتطلب دعم فرص الحوار الاجتماعي مع نخب معينة. وقد أكد أحد الخبراء أن من أهم متطلبات الاحتواء الاجتماعي الاعتراف بالأخرين خاصة المخالفين في الرأي والتوجهات، فالاحتواء ضد الإقصاء أياً كان نوعه وحجمه، فالاحتواء يساعد على توظيف كل الآراء والاتجاهات فيما يصلح الأوضاع وتحقيق الأهداف والسياسات الموضوعة والمنشودة، ويؤدى للتخوف والتردد والإحباط وبالتالي العزلة ومناهضة السياسات وغيرها.

٤. **توسيع قادة الدعم الاجتماعي وتنويعها**: اختلفت رؤى (٤) من الخبراء مع رؤى (٣) من التنفيذيين بشأن تدعيم فرص الاحتواء الاجتماعي عن طريق برامج الدعم النقدي العيني فقط، حيث أشار الخبراء أن استحقاقات الدعم وسهولة الحصول عليها تساعد في إجراءات وبدايات الاحتواء الاجتماعي، وليست هي الهدف والمبتغى، ولكن التنفيذيين يرونها الطريق الأسهل للجمع والحشد والتعبئة، ولذلك هناك جدل كبير في هذا الشأن، هل تقديم الدعم بأنواعه يساعد على الوصول للمستهدفين وإمكانية احتوائهم، أم لابد من التهيئة والإعداد النفسي للمستهدفين من الاحتواء الاجتماعي وهو يحتاج إلى بحوث ودراسات تحليلية متعمقة، خاصة بعد تنفيذ مبادرة "٢ كفاية" وربط شروط الدعم-النقدي والعيني-باستخدام وسائل منع الحمل وتنظيم الأسرة، وضرورة مواظبة الأبناء على نسبة الحضور بالمدراس تفوق ٨٠%.

٥. **توسيع مظلة الحماية الاجتماعية**: اتفقت رؤى (٤) من الخبراء مع (٥) من التنفيذيين على أن تدخلات سوق العمل الرسمي وغير الرسمي، والتأمين ضد البطالة ودعم الدخل، وتكثيف فرص توظيف الفقراء والمهمشين في أعمال هامشية وغير رسمية وغير منتظمة وبأجور ضعيفة جداً، وأوضاع ضعيفة سواء في مكان العمل أو غيره، وبالتالي تعتبر مدخلا مهماً وفاعلاً مع واقعهم وطموحاتهم.

٦. **تجديد ميثاق العقد الاجتماعي**: اتفقت رؤى (٤) من الخبراء مع رؤى كل التنفيذيين بالعينة البحثية المختارة على ضرورة صياغة وتنفيذ عقد اجتماعي جديد قائم على الاحتواء الاجتماعي والمشاركة الفعلية بين كل الأطراف (الدولة-منظمات المجتمع المدني-جميع السكان) وصياغة وتنفيذ الاستراتيجيات الشاملة والمنفذة للاحتواء والتماسك والاندماج الاجتماعي، ومراعاه التخفيف من آثار برنامج الإصلاح الاقتصادي وما يصاحبه من ضغوط متنوعة في كل مناحي الحياة على الفقراء والفئات المهمشة، ومراعاه أنهم أشد الحاجة إلى ذلك، لأنهم الأكثر فقراً وحرماناً، وأيضاً الأكثر زواجاً مبكراً وانجابا متكرراً ومصدراً رئيساً لكل المشكلات والمخاطر الاجتماعية والسكانية. وقد استشهد أحد التنفيذيين باستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر عام ٢٠٣٠ التي احتوت على إجراءات تعزيز التنمية الاحتوائية والإدماج المجتمعي والحد من الاستقطاب السلبي وترسيخ شراكة فعالة بين شركاء التنمية (الدولة-المجتمع المدني-القطاع الخاص) ويلاحظ أنه لم يُشير إلى كيفية جذب الفئات السكانية المهمشة في عمليات التنمية المستدامة طبقاً لخطوات ومراحل محددة.

٧. **الحاجة إلى استراتيجية محددة للاحتواء الاجتماعي**: أشارت رؤى عدد (٢) من الخبراء إلى ضرورة صياغة وتنفيذ استراتيجية اجتماعية سكانية لاحتواء الشباب المصري، الذي يزيد عددهم عن ثلث مجموع السكان، وليس هناك استراتيجية محددة لهم، مع مراعاة التعامل معهم كشركاء وليس كأوصياء عليهم، فالشباب بطبعه يميل للتمرد، والتمرد لا يؤدى إلى الاحتواء والاندماج وتعديل السلوك غير المخطط وغير المرغوب فيه.

٨. **دعم القيادة السياسية**: اتفقت رؤى عدد (٥) من الخبراء مع رؤي عدد (٦) من التنفيذيين بضرورة تكثيف ودعم القيادة السياسية لطرح عمليات احتواء الشباب ومحاولات تمكينهم وإدماجهم في كل البرامج والمشروعات التنموية، مثل منتديات الشباب، ومنتدى الحوار الاجتماعي، وغيره من عمليات التعاطف والحماس مع الشباب والنساء مما يساعد على قابليتهم للاحتواء الشامل. هذا وقد أشار أحد الخبراء باستثمار مراكز الشباب ومنظمات المجتمع المدني المحلية والإقليمية والعالمية في جذب الشباب واحتواءهم في منتديات ومؤتمرات مناسبة ودافعة لإدماجهم واستثمار طاقاتهم في تنمية قدراتهم وإنتاجهم العام والخاص بالمجتمع من خلال (ثلاثية حرف التاء: التعليم والتمكين والتوظيف كإطار لاستثمار طاقات الشباب وتجنب مخاطرهم).

٩. **حوكمة الاحتواء الاجتماعي**: أشارت رؤى عدد (٣) من الخبراء مع رؤي عدد (٦) من التنفيذيين بأن النمو الاحتوائي والتنمية الاحتوائية المحكمة التنظيم تعزز الاحتواء الاجتماعي، حيث يُعد النمو والتنمية الاحتوائية مدخلاً لتوزيع متوازن، طرح أحد الخبراء فرضية أساسية مفاداها "أنه كلما توفر المستوى الجيد من النمو الاحتوائي أدى ذلك لخلق فرص المشاركة المجتمعية ودعم شبكات العلاقات بين المواطنين الذين يجيدون استخدام لغة التنمية" وبالتالي إمكانية تحقيق الأهداف التنموية والحد من المخاطر السكانية.

المبحث الخامس: النتائج العامة والتوصيات: -

يحاول الباحث في هذا المبحث عرض أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث، وهي:

١. ندرة إسهامات رواد علماء الاجتماع حول مفهوم الاحتواء الاجتماعي، والتعبير عنه بمصطلحات ومفاهيم أخرى: كالاستيعاب، والتماسك، والاندماج الاجتماعي، ما أكد البعض منهم على أن الاحتواء الاجتماعي مرحلة سابقة على كل عمليات الاندماج والتماسك والترابط الاجتماعي، في حين حظيت مفاهيم مثل: الاستبعاد، والإقصاء باهتمامات عدد من علماء الاجتماع وباحثوه؛ نظراً لاهتماماتهم بكيفية دحض عمليات الإقصاء والاستبعاد الاجتماعي التي تبدو أكثر وضوحاً في المجتمع، ولأنهم يميلون أكثر إلى عمليات التصحيح والإصلاح الاجتماعي، ومن هذه الإسهامات الواضحة ما أشار إليه أميل دوركايم، وجنس زين، ومالك بن نبي، ووالتركليس.

٢. توصل البحث إلى أهمية استخدام الاحتواء الاجتماعي كآلية لمواجهة المخاطر السكانية والحد منها، عن طريق جذب المستهدفين ومد جسور التعاون المثمر، والحوار الفعال، وبناء القدرات وتنمية الخصائص السكانية، الأمر الذي يسهم في إقناعهم برفض فكرة الزواج المبكر وما يترتب عليه من إنجاب مبكر ومتكرر، وما ينجم عن ذلك من مخاطر ومشكلات أخرى اجتماعية وصحية. وبالتالي يمكن القول إن الاحتواء الاجتماعي آلية

فعالة للحد من المخاطر السكانية. وتبرز أهميتها وتنفيذها قبل الاعتماد الكلى على سياسة تنظيم الأسرة. ومن إجراءات الاحتواء الاجتماعي.

٣. كشفت نتائج البحث عن أهم متطلبات الاحتواء الاجتماعي الفعال تتمثل في ثلاثة إجراءات شاملة هي:

- إعطاء الفرص الحقيقية للفئات المستهدفة، من خلال الثقة بالذات وإدارة التعبير وإرادة التغيير، فالاغتناء بالناس يجعلهم يعتنون بأنفسهم.
- المعاملة الحسنة، وبالمثل الحصول على الخدمات الأساسية والأجور والمزايا الأخرى، من خلال دعم السياسات وآليات التمكين الشامل للفئات المستهدفة.
- المشاركة الصادقة في تحسين الظروف المعيشية للمستهدفين عن طريق تنمية القدرات والخصائص السكانية بجميع جوانبها وليس عن طريق المساعدات والإعانات، التي تلبى بعض الاحتياجات ولا تنمى الذات ولا تحسن القدرات.

٤. توصل البحث إلى تنوع المخاطر السكانية التي يتعرض لها المجتمع المصري، تلك المخاطر المعبرة عن طبيعة البناء الاجتماعي العام، وانعكاسه على خصائص السكان وطبيعتهم من حيث: العزلة، والاستبعاد، وضعف عمليات الاحتواء الاجتماعي الشامل للفئات الضعيفة، ومن ثم أصبحت هذه الفئات مصدر رئيسي لمعظم المشكلات والمخاطر السكانية، ولعل الشكل رقم (١) ورقم (٢) يوضح ذلك.

٥. أوضح البحث بعض الإجراءات والتدابير الحكومية وغير الحكومية للاعتماد على استراتيجية الاحتواء الاجتماعي للفئات السكانية المستهدفة، سواء أكانت هذه الإجراءات تتبع وزارة التضامن الاجتماعي، أو وزارة الصحة والسكان، أم المجلس القومي للسكان، أم بعض منظمات المجتمع المدني وغيرها، ولكن يبدوا أنها محصورة في بعض الدعم النقدي، وتقديم خدمات ووسائل منع الحمل دون تنفيذ مخطط ومحدد للاستهداف الحقيقي والاحتواء الاجتماعي لكل الفئات المستحقة.

٦. انتهى البحث إلى أن برنامج "تكافل وكرامة" التي تنفذه وزارة التضامن الاجتماعي من أكثر البرامج رواجاً وفاعلية في إمكانية تحقيق الاحتواء الاجتماعي، وذلك لارتباطه بالدعم النقدي المشروط، بحد معين من الأطفال لا يزيد عن ثلاثة أطفال، وأيضاً ضرورة استمرار الأبناء بمراحل التعليم، وأيضاً ساعد البرنامج في تكوين قاعدة بيانات اجتماعية وسكانية شاملة لخصائص الأفراد والأسر، بما سيساعد في استخدامها في التخطيط السكاني والاجتماعي وسهولة إجراء عملية الاحتواء والاندماج الاجتماعي. ثم يليه مبادرة "كفاية ٢" وأن هذه المبادرة ساعدت في جذب ما يقرب من ٩٧ ألف سيدة إلى الاقتناع بوسائل تنظيم الأسرة والتردد على العيادات والمراكز الصحية المتخصصة. وهو ما أكدته دراسة إيمان موسي

٧. أشار البحث إلى ضعف التنسيق بين الوزارات والجهات المنوطة بتنفيذ الاستراتيجية القومية للسكان وصعوبة تحقيقه، مما يحول دون تحقيق أهدافها، هذا بالإضافة إلى ضعف التمويل المالي والفني كما أكد معظم التنفيذيين من عينة البحث.

٨. انتهى البحث إلى ضرورة انتقاء أساليب التعامل الأنسب والأمثل مع المسألة السكانية ومحدداتها ومظاهرها ومخاطرها كأهم وأكبر ظاهرة اجتماعية متأصلة ومتداخلة في البناء والسياق الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، وكل الأجهزة والنظم والمؤسسات الحكومية والأهلية، فلا داعي للغة الترهيب والإرهاب، ومبادرات الإقصاء والاستبعاد، مثلما أعلنت بعض عضوات مجلس النواب ومبادرة (اللي عاوز يخلف، يخلف بعيد

عننا، والبلد مش ناقصة ... إلخ). وهو ما يتعارض مع نظرية الاحتواء الداخلي والخارجي وشبكة العلاقات الاجتماعية لمالك بن نبي.

وبناءً على ما سبق يمكن استخلاص أن الوضع السكاني الراهن ومستقبله في مصر ينذر بالكثير من المخاطر المتعددة والمتنوعة-التقليدية والمستحدثة-وأن معظم الاهتمام والتناول الحكومي للمسألة السكانية ومشكلاتها ومخاطرها، ما زال قيد التناول السطحي وعمليات المعالجة السريعة، والاعتماد على السرد والترهيب الاجتماعي للزيادة السكانية المطردة في أعداد المواليد والنمو السكاني، وارتفاع معدلات الإعالة العمرية، وأرقام الأميين والمرتدين إليها ... إلخ، مع الوضع في الاعتبار أن التعامل مع الظاهرة السكانية المتغلغلة في ثنايا وتفاصيل السلوك الإنساني وموجهاته عامة، والسلوك الإنجابي ومحدداته خاصة، تستلزم أولاً تكثيف وتنفيذ عمليات وإجراءات مخططة ومحددة ومعمقة للتحول بين السياسات والاستراتيجيات الراهنة والقائمة على الاستتباع والتنقل إلى سياسة واستراتيجيات ومبادرات الاحتواء الاجتماعي لكل السكان دون إقصاء أو تمييز لأحد.

وعامة يمكن القول برغم صعوبة البحث في مثل هذا الموضوع فإن يلزم التجديد في آليات التفسير والتحليل النظري والإمبيريقى في مجال السوسيوديموغرافية تحديداً، وذلك اقتفاءً واقتراباً بأثر الرواد السابقين، وتلبية لدعوة العلماء والباحثين المهتمين، ومنهم "ما كيز شولتز M. Schultz " رئيس المنتدى العالمي لعلماء الاجتماع حين قال "ننشد عالما أفضل مما هو عليه الآن، ومع تزايد عدم اليقين تحتاج من أي وقت مضى إلى تحديد آلياتنا الإمبيريقية والنظرية في تخصصات العلوم الاجتماعية والسيسيولوجيا تحديداً. (www.iss-Sociology.org).

ثانياً: أهم التوصيات:

في ضوء ما انتهت إليه بعض نتائج البحث الراهن، يمكن للباحث اقتراح التوصيات الآتية:

١. إنشاء مركز قومي للاحتواء الاجتماعي وفروعه بالمحافظات والجامعات-هناك حاجة ملحة له الآن على أن يتكون من مجموعة من الخبراء والتنفيذيين المختصين، مع بعض أعضاء منظمات المجتمع المدني، وبعض الفقراء والمهتمين من أعضاء الوحدات المحلية بالقرى والمناطق العشوائية، ويخطط وينفذ عمليات وتدابير الاحتواء والاستيعاب الاجتماعي، ويقوم بالكشف المبكر وغيره، ويتبع مباشرة لرئاسة الجمهورية لإعطاء مزيداً من جدية المتابعة وجودة الاستهداف، وواقعية التقييم.

٢. إنشاء مركز قومي لرصد ومتابعة المخاطر السكانية وفروعه بالمحافظات والجامعات والمدن والقرى، ويتم تكوينه من نخبة من المختصين والمهتمين والتنفيذيين ويهتم بكل عمليات الرصد والمتابعة والتحليل الدوري (ربع سنوي-نصف سنوي-سنوي) لكل الظواهر والمخاطر السكانية، ولا يعتمد على بيانات استخدام تنظيم الأسرة كما يفعل المجلس القومي للسكان وفروعه بالمحافظات، ووحدات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية بوزارة الصحة والسكان.

٣. تكثيف عمليات جودة الاستهداف عبر قاعدة البيانات الفعلية والحقيقية من واقع الأفراد والأسر وسجلات الأحوال المدنية بالمحليات وعمل جدول زمني لمعرفة مزيد من المعلومات عن السكان وخصائصهم، لإمكانية جذبهم وتنفيذ عمليات الاحتواء الاجتماعي الصحيح لهم، من خلال المركز القومي للاحتواء الاجتماعي وفروعه بالمحافظات

بالتعاون مع الوحدات الاجتماعية التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي، والجمعيات الأهلية المحلية.

٤. التخطيط الاستراتيجي والتنفيذ الدوري لحزمة من برامج ومشروعات تنمية وتحسين الخصائص السكانية خاصة لكل الفئات السكانية، وليست لفئة دون أخرى، لإمكانية تبادل الخبرات والمهارات والتعاون بين الأفراد والأسر والمؤسسات الحكومية والأهلية والجامعات والمراكز العلمية في هذا الشأن، وحتى يمكن استثمار الهبة والطاقات السكانية بما يحولها من أعداد مهدرة إلى طاقات مستثمرة لصالح الأفراد والمجتمع ككل.

٥. تكثيف تدابير وإجراءات الاحتواء الداخلي المتمثل في ترقية الذات، وتنمية القدرات وبناء المنعة لدرء المخاطر والإحباطات، وأيضاً مساهمة المؤسسات الحكومية والأهلية والسياسات الاجتماعية وغيرها في دعم وتعزيز فرص الاحتواء الاجتماعي، حتى يمكن تحقيق الاحتواء الاجتماعي الشامل لكل السكان.

٦. ضرورة استمرار دعم القيادة السياسية والحكومية ومنظمات المجتمع المدني بالرصد والتحليل العلمي والدوري للمسألة السكانية، وأبعادها وقضاياها ومخاطرها حتى يمكن تكثيف عمليات المعرفة والوعي والإعداد لمواجهة المخاطر السكانية وتبديدها، بدلاً من الهروب منها وتراكمها ثم صعوبة السيطرة عليها، وذلك وفق خطة إنمائية وإعلامية مدروسة ومحدده وملائمة لكل الفئات السكانية والثقافات الفرعية.

٧. اتخاذ إجراءات تنفيذية شاملة للحد من التفاوت الاجتماعي والاقتصادي والإقليمي وغيره، كمحاولة فاعلة لتضييق الفجوة بين الأفراد والأسر والفئات بل المجتمعات المحلية في مصر، وذلك كما جاء في الدستور الأخير، وتكون هذه الإجراءات خاضعة لمراقبة عامة، ومتابعه دورية منتظمة، وتقييم مستمر، حتى يمكن من خلالها تيسير فرص الاحتواء والاندماج الاجتماعي.

٨. يوصى البحث بتوسيع مظلة شبكات الأمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية لكل السكان، خاصة للشمول الكلى للفقراء والفئات الضعيفة، والذين يعملون دائماً في أعمال غير رسمية وبأجور ضعيفة وأوضاع عملية وسكنية خطرة.

٩. يوصى البحث بتكثيف إجراءات التدفقات الاجتماعية والصحية والمالية المنفذة من قبل الدولة ومؤسساتها-الهابطة من أعلى-مثل رصد وتحديد الاحتياجات الأساسية للسكان، والسرعة والمتابعة المستمرة في تنفيذها، والشفافية في التقييم وفى قضايا الفساد، وإجراء المزيد من اللقاءات المباشرة بين السكان والخبراء والتنفيذيين، وفرص العمل وزيادة الأعمال، وتنظيم البث الإعلامي لتحريك عمليات الإقناع والاحتواء والاندماج، بالإضافة لجهود الموظفين المحليين في مد جسور الثقة مع الفئات الأكثر حرماناً وغير المنظورة، واستخدام الوحدات والمراكز الصحية ومراكز الشباب والجمعيات الأهلية لدعم المبادرات ومتابعتها.

- **بعض المقترحات البحثية في ضوء نتائج البحث: -**

١. آليات الاحتواء الاجتماعي ومجالاته للفئات الضعيفة في الريف والحضر.

٢. الاتجاهات النظرية والمنهجية المفسرة لموضوع الاحتواء الاجتماعي، وخاصة ما يتعلق بنظرية علم الاجتماع والديموجرافيا.

٣. السياسة الاجتماعية وإجراءات الاحتواء الاجتماعي في المناطق العشوائية والريفية.

٤. فاعلية المراصد الاجتماعية والسكانية في تحليل أسباب وأبعاد المخاطر السكانية بالمجتمعات المحلية.

٥. معوقات التنسيق بين الأجهزة والمؤسسات المنوطة بتنفيذ الاستراتيجية القومية للسكان ٢٠٣٠، ورؤية مصر ٢٠٣٠م.

٦. أنماط التدين وعلاقتها بالاحتواء الاجتماعي.

٧. القيم الدينية وعلاقتها بالسلوك الإنجابي في مجتمعات وفئات مختلفة.

Abstract

Social inclusion as a mechanism for addressing population risks "An exploratory research on the Egyptian society"

By Abd El-Maaboud Muhammad Abd El-Rasoul

The study aimed at uncovering the vision of experts from academia and politicians on the most important social containment requirements to prevent growing population risks by identifying the population status of the Egyptian society and the availability of opportunities for social containment. To reduce population risks and the most important requirements for the social containment of population risk in Egypt The research was based on the descriptive method using qualitative methods. The research ended with a set of important results, which can be both: policy makers, decision makers and practitioners benefit in the field of population issues.

Keywords: risk, population, social containment, population risk.

الهوامش

[١] في العادة، لا تستخدم نسب الإعالة تصنيفات تفصيلياً للسكان حسب النشاط الاقتصادي، ولكنها تحسب على أساس التركيب العمرى والنوعي Age-Sex Structure مما أدى إلى استخدام نسبة الإعالة العمرية، ويعد اختيار الأعمار التي تمثل عدد الأفراد في القوى العاملة Labor Force اختياراً تحكمياً إلى حد كبير، وتمثل الفئة العمرية من ١٥ - ٦٤ سنة مدى شائعا يفيد فى المقارنات الدولية، وبالتالي تعرف نسبة الإعالة بعدد الأشخاص دون الخامسة عشرة من العمر أو فوق الرابعة والستين من العمر مقسوماً على العددين والفئتين (ويلسون ٢٠٠٧: ١٢١)

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب والبحوث العربية: -

١. أبو طالب، محمد نجيب، (٢٠١٣)، مفهوم التنمية الاجتماعية وعلاقته بمفاهيم التنمية المستدامة: مقاربة سوسيولوجية عربية، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر (إشكاليات السياسات الاجتماعية في إدارة المخاطر بدول مجلس التعاون الدولي، الناشر: المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي-المنامة-مملكة البحرين.

٢. باومان، زيجمونت، (٢٠١٦). الحب السائل: عن هشاشة الروابط الإنسانية، ترجمة حجاج أبو الخير، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

٣. باومان، زيجمونت، ٢٠١٧). الأزمنة السائلة: العيش في زمن اللايقين، ترجمة حجاج أبو الخير، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

٤. بتشريجي، آنول، (٢٠١٥). بحوث العلوم الاجتماعية: المبادئ والمناهج والممارسات، ترجمة خالد ناصر آل حيان، عمان، الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

٥. البدانية، ذياب، (٢٠١٣)، التجارب الدولية في إدارة المخاطر الاجتماعية ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر (إشكاليات السياسات الاجتماعية في إدارة المخاطر بدول مجلس التعاون الدولي، الناشر: المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي-المنامة-مملكة البحرين.

٦. بن خلدون، عبد الرحمن، ٢٠١٠، مقدمة بن خلدون، الإسكندرية، دار بن خلدون.

٧. بن نبي، مالك، ١٩٨٩، ميلاد مجتمع شبكة العلاقات الاجتماعية، ترجمة عبد الصبور شاهين، الجزائر، دار الفكر.

٨. بوخريصى، فوزي، (٢٠١٥). الاندماج الاجتماعي والديموقراطية: نحو مقاربة سوسيولوجية، الرياض، مؤسسة مؤمنون بلا حدود.
٩. بيك، أولريش، ٢٠٠٩، مجتمع المخاطرة، ترجمة جورج كتوره، والهام الشعراني، بيروت: المكتبة الشرقية.
١٠. بيك، أولريش، ٢٠١٣، مجتمع المخاطر العالمي: بحثاً عن الأمان المفقود، ترجمة علا عادل وآخرون، القاهرة، المركز القومي للترجمة.
١١. تورين، آلان، (٢٠١١). برا ديجما، جديدة لفهم عالم اليوم، ترجمة جورج سليمان، بيروت، المنظمة العربية للترجمة.
١٢. جرجس، حنان، (٢٠١٨). تحديد المستهدفات الكمية لأهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات، القاهرة، صندوق الأمم المتحدة للسكان وآخرون.
١٣. جلبي، على عبد الرازق، (١٩٨٢). علم اجتماع السكان، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
١٤. جلبي، علي عبد الرازق (٢٠١٤)، الاندماج الاجتماعي والمواطنة النشطة: مصر بعد ثورة ٢٥ يناير نموذجاً، في (جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي) بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
١٥. الجمال، مختار، (١٩٩٥). نماذج التنمية في شرق آسيا، القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، جامعة القاهرة.
١٦. جيدنز، أنتوني، (٢٠٠٥). علم الاجتماع: مع مدخلات عربية، ترجمة وتقديم فايز الصباغ، بيروت، المنظمة العربية للترجمة ومؤسسة ترجمان.
١٧. جيدنز، أنتوني، (٢٠١٠). الطريق الثالث: تجديد الديموقراطية الاجتماعية، ترجمة أحمد زايد ومحمد محي الدين، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
١٨. دانيال، مارك هاينز، (٢٠٠٢). عالم محفوف بالمخاطر: استراتيجيات الجيل القادم في عصر العولمة، تعريب أدهم شاكر غنيمة، الرياض: مكتبة العبيكان.
١٩. زايد، أحمد، (٢٠١٣). التخطيط لآليات إدارة المخاطر في السياسات الاجتماعية، المنامة، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
٢٠. زهري، أيمن، (٢٠٠٨). الديموجرافيا الخطرة: سكان مصر في القرن الحادي والعشرون، القاهرة، الجمعية المصرية لدراسات الهجرة.
٢١. سويلمي، منى زاهد، (٢٠١٨). التحولات الاجتماعية والثقافية في زمن الربيع العربي، تحليلي ثقافي، الرباط، مؤسسة مثقفون بلا حدود.
٢٢. شابيرو، إيان، (٢٠١٢). نظرية الاحتواء: ما وراء الحرب على الإرهاب، ترجمة شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
٢٣. عبد المعطي، عبد الباسط وآخرون، (١٩٩٧). السكان والمجتمع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
٢٤. عماد، عبد الغني، (٢٠٠٦). سوسيولوجيا الثقافة: المفاهيم والإشكاليات من الحداثة إلى العولمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
٢٥. عمران، عبد الرحيم، ١٩٨٨، سكان العالم العربي حاضراً ومستقبلاً، نيويورك، صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية.
٢٦. الغريب، عبد العزيز بن على، ٢٠١٣، نظريات علم الاجتماع: تصنيفها، واتجاهاتها، وبعض نماذجها التطبيقية من النظرية الوضعية إلى ما بعد الحداثة، الرياض، دار الزهراء.
٢٧. قنديل، أماني، (٢٠١١). المجتمع المدني والمتغيرات الثورية والإصلاحية، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الدولية.
٢٨. قنديل، أماني، (٢٠١٣). المنظمات الدولية في مواجهة المخاطر التي تعرض لها الأسرة العربية، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.

٢٩. قنديل، أماني، ٢٠١٣، قدرات المجتمع المدني في مواجهة المخاطر الاجتماعية: حالة المجتمعات العربية، ورقة بحثية مقدمة (إشكاليات السياسات الاجتماعية في إدارة المخاطر بدول مجلس التعاون الخليجي)، المنامة، المجلس التنفيذي لمجلس وزراء الشئون الاجتماعية.

٣٠. كريب، إيان، (١٩٩٩). النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابر ماس، ترجمة محمد حسين، الكويت، عالم المعرفة.

٣١. ليلة، علي، (٢٠١٢). التنمية والتحديث في عالم تحمه تفاعلات العولمة، الرياض، قرطبة للتوزيع والنشر.

٣٢. ليلة، علي، (٢٠١٣). مؤشرات قياس فاعلية المؤسسات الاجتماعية في مواجهة المخاطر، المنامة.

٣٣. مايور، فيدريكو وجيروم، بانديه، (٢٠٠٤). عالم جديد، ترجمة خليل خلفات وعلى خلفات، منشورات اليونسكو.

٣٤. المناور، فيصل أحمد، (٢٠١٣). الأمان الاجتماعي كمدخل للحماية الاجتماعية "دراسة حالة"، دولة الكويت،

٣٥. هس، شارلين وبيرو باتريشيا، ليفي، (٢٠١٠). البحوث الكيفية في العلوم الاجتماعية، ترجمة هناء الجوهري، القاهرة، المركز القومي للترجمة.

٣٦. هونج، دوجوفنيل، (٢٠١٦). الاستشراف والسياسة، استشراف الدراسات المستقبلية، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة والسياسات.

٣٧. ويلسون، كريستوفر، (٢٠٠٧). معجم علم السكان، ترجمة مصطفى خلف عبد الجواد، القاهرة، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.

ثانياً: الدوريات: -

١- إبراهيم، حسنين توفيق. (٢٠١١). الثورات الانتفاضات وتحولات الواقع السياسي العربي، كراسات استراتيجية، السنة الحادية والعشرون، ٢٢٥.

٢- أبو طالب، حسين، ٠(٢٠١٨). النمو الاحتوائي (المطور) ضرورة مصرية، مجلة أحوال مصر، العدد ٧.

٣- البقلي، أحمد عبد العزيز، (٢٠١٨). السياسات السكانية في مصر والمرتكزات الحاكمة، مجلة أحوال مصر، السنة السادسة عشر، العدد ٦٧.

٤- الحديني، أماني، (٢٠١٨). المسألة السكانية بين كوامن الصراع ومقومات القوة السياسية، مجلة أحوال مصرية، العدد ٦٧.

٥- الحوراني، محمد عبد الكريم، (٢٠١٢). الاستبعاد الاجتماعي والثورات الشعبية: محاولة للفهم في ضوء نموذج معدل لنظرية الحرمان النسبي، المجلة الأردنية في العلوم الاجتماعية، المجلد ٥، العدد ٢.

٦- الخولي، أسماء، (٢٠١٧). سياسات الإصلاح الاجتماعي وإجراءات دعم الحماية الاجتماعية، المجلد ٣٢.

٧- الديب، هدي أحمد، (٢٠١٥). الاستبعاد الاجتماعي ومخاطرة على الجميع، المجلة العربية لعلم الاجتماع (إضافات)، المجلد ٣١، العدد ٣٢.

٨- زايد، أحمد، (٢٠١٨). نحو مفهوم للشمول الاجتماعي والثقافي، جريدة الأهرام. متاح على الموقع (www. Ahram. Org. eg)

٩- زايد، أحمد، (٢٠٠٩). الفرار من الكهف، جريدة الأهرام. متاح على الموقع الالكتروني (www. Ahram. Org. eg)

١٠- زعزع، أحمد، (٢٠١٩). التوسع العمراني في القاهرة: المخاطر والتحديات، مركز الأهرام للدراسات والسياسات الاستراتيجية، العدد ٥٥.

١١- الزغبي، على زيد، (٢٠١١). المشاركة والاندماج الاجتماعي: الأسس النظرية والإجراءات التطبيقية، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية ٣٢، الرسالة ٣٤٦.

١٢- صالح، محمد عبد الرحمن، (٢٠١٤). إدارة المخاطر وتحديات أن الأسرة العربية: دراسة سوسيوديموجرافية، مجلة صحة الأسرة العربية والسكان.

١٣- كرباج، يوسف، (٢٠١٣). هل تؤدى الثورة الديموغرافية إلى ثورة ديموقراطية؟: نموذجاً الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد الأول، العدد ٣٠، ٧-٢١.

١٤- ليلة، على، (٢٠١٤)، الدين والحاجة إلى التماسك الاجتماعي، مجلة عالم الفكر، المجلد ١٥، العدد ٤٠.

١٥- المجالي، عديد وريكات (٢٠١٤). اختبار نظرية الاحتواء في تفسير السلوك المنحرف لدى الأحداث في دور التربية والتأهيل الأردنية، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد ٧، العدد ٣.

١٦- المناور، فيصل أحمد (٢٠١٨). واقعية المخاطر في الدول العربية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٤٦، العدد ١.

ثالثاً: الرسائل العلمية:

١- إدريس، نجوان حسن عبده، (٢٠١٦). برامج الحماية الاجتماعية كآلية في سياسات الرعاية الاجتماعية للفقراء، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

٢- عبد الرسول، عبد المعبود محمد، (١٩٩٤). دور القيم والاتجاهات في تغيير السلوك الإنجابي، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا.

رابعاً: المراجع الأجنبية: -

١- Cardwell Stephanie M. et.al,٢٠١٣, Reckless Reevaluated: Containment Theory and its Ability to Explain Distance Among Serious Adolescent Offenders, Master of Science in Criminal Justice, The University of Alabama at Birmingham, Birmingham, Alabama Copyright By Stephanie M. Cardwell.

٢- Chino Debora Di Gioac et.al, ٢٠١٤, Preferences for Social Protection: Theory and Empirics, Economic Modelling, Vol ٣٦.

٣- Debile Tewyl, ١٨٨٦, Gaddis Jahan Lewis (eds), Containment: Concept and Policy, National, Defense University Prey, Washington, Dc.

٤- Gitlin Todd, What Kind of a World Can Weather Climate Change?

٥- Huntington Samuel, ١٩٩٦, The Cashel Civilization and The Remaking of World Order, Simon and Shuster, New York.

٦- Marr Bernard, ٢٠١٨, The ٤ Th Mduetrial Revolution is Here, are you Ready? Forbears.

٧- Mesons Andrew, ٢٠٠٥, Demographic and Demographic Dividends in Developed and Developing Counties, United Nations Expert Group Meeting on Social and Economic Implications of Changing Population Age Structured, Mexico City.

٨- Reckless Walter C., ٢٠١٠, Containment theory, Encyclopedia of Criminological Theory, SAGE Publication.

٩- Zinn Jens O. (Ed), Social Theories of Risk and Uncertainty: An Introduction, Blackwell Publishing, Victoria, Australia.

ورقة بحثية مقدمة إلى المنتدى العالمي الثالث للجمعية الدولية لعلماء الاجتماع تحت شعار (أي مستقبل نريد، السيسيولوجيا العالمية والدفاع عن مستقبل أفضل) متاح على الموقع الإلكتروني: Www. Isa Sociology. org.

خامساً: التقارير والمسوح والتعدادات:

١٧- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤، المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر. متاح على الموقع www.UNDP (.org/rabs) بتاريخ ٢٠١٩/٢/١.

١٨- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب الإقليمي العربي، تقرير التنمية الإنسانية لعام ٢٠١٦، الشباب في المنطقة العربية: آفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير. متاح على الموقع (www.UNDP.org/rabs) وتم الدخول في ٢٠١٩/١/٥.

١٩- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شباب ممكن ومستقبل مستدام: استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين ٢٠١٤-٢٠١٧.

٢٠- جاويش، مصطفي، قضية السكان في مصر، تقارير سكانية، ٥ نوفمبر ٢٠١٧، المعهد المصري للدراسات. متاح على موقع (www. Eipss.EG.org) تم الدخول بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢.

٢١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ٢٠١٧، القاهرة، ٢٠١٧.

٢٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ٢٠١٧، القاهرة، ٢٠١٧.

٢٣- الزناتي، فاطمة وآخرون، المسح السكاني الصحي ٢٠١٤، المجلس القومي للسكان، القاهرة، ٢٠١٥.

٢٤- عاشور، خالد، تراجع مصر في المؤشرات الدولية ٢٠١٧، تقارير سياسية (١٢ إبريل ٢٠١٨) متاح على موقع (www. Epics EG. Org) تم الدخول في ٢٠١٩/٢/٢٣.

٢٥- عثمان، ماجد وآخرون، الزواج في مصر، سلسلة أوراق المرأة المصرية، استراتيجية المرأة المصرية ٢٠٣٠ ومركز بصيرة، العدد ٤، ٢٠١٨.

٢٦- قنديل، أماني، المرأة والانفجار السكاني بين الإدراك المجتمعي والبيئة الثقافية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، السنة السادسة عشر، العدد ٦٧، ٢٠١٨.

٢٧- المجلس القومي للسكان وآخرون، تحليل الوضع السكاني مصر ٢٠١٦، القاهرة، إصدار ديسمبر ٢٠١٦.

٢٨- المجلس القومي للسكان، الاستراتيجية القومية للسكان ٢٠١٥، القاهرة، ٢٠١٤.

٢٩- مجموعة البنك الدولي، أطلس أهداف التنمية المستدامة ٢٠١٨ من مؤشرات التنمية العالمية. متاح على موقع (www. World Bank .Org) تم الدخول ٢٠١٩/٢/٢.

٣٠- مجموعة النيل الدولي، تقرير التنمية البشرية في العالم ٢٠١٤، المخاطر والفرص: إدارة المخاطر من أجل التنمية. متاح على الموقع (www. World Bank.org) وتم الدخول في ٢٠١٩/٢/١٤.

٣١- مجموعة النيل الدولي، تقرير التنمية البشرية في العالم ٢٠١٩، الطبيعة المتغيرة للعمل، متاح على الموقع (Bank. Orgwww.World) وتم الدخول بتاريخ ٢٠١٩/٢/١٤.

٣٢- مجموعة النيل الدولي، تقرير حالة شبكات الأمان الاجتماعي ٢٠١٨. متاح على موقع البنك الدولي.

٣٣- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، أعمال المؤتمر الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري: قراءة مستقبلية، خلال الفترة من ١٦-١٨ فبراير ٢٠١٥، القاهرة، ٢٠١٥.

٣٤- وزارة الدولة للسكان (سابقاً)، الخطة التنفيذية الخمسية الأولى ٢٠١٥-٢٠٢٠ للاستراتيجية القومية للسكان ٢٠١٥-٢٠٣٠، المجلس القومي للسكان، القاهرة.

٣٥- وزارة الصحة والسكان والمجلس القومي للسكان، تقرير المؤشرات الديموغرافية: إجمالي الجمهورية عام ٢٠١٨. القاهرة، ٢٠١٨.

سادساً: المواقع الإلكترونية: -

٣٦- موقع الجمعية الدولية لعلم الاجتماع (www. Isa. Sociology. Org. –UN– World (Population. To ٢٣٠٠.٢٠٠٤

٣٧- موقع الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي (www.Issa.Int) نم الدخول في ٢٠١٩/٣/١.

٣٨- موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (http:// www. Turkey– past. Net B٠٥٨) دخول متكرر.

٣٩- موقع اليوم السابع (https:// M. Yom ٧. Com) دخول متكرر

٤٠- موقع وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري (www. MP mar. Gov.eg)

٤١- موقع وزارة التضامن الاجتماعي قطاع الحماية الاجتماعية (www. Moos.gov.eg)

٤٢- موقع وزارة المالية (النشرات والقرارات المالية (www.MZof. Gov.eg) تم الدخول ٢٠١٩/٢/٨.

مختصر التوصيف العملي والعلمي لعينة الخبراء والتنفيذيين وعدد المقابلات وبعض المكالمات الهاتفية والأوراق العلمية والخطط التنفيذية المتعلقة بموضوع البحث

الاسم	التوصيف العملي والعلمي المتعلق بموضوع البحث	عدد المقابلات والمكالمات والأوراق البحثية
١- أ د/ أحمد زايد	أستاذ علم الاجتماع وعميد كلية الآداب الأسبق جامعة القاهرة	– (١) مقابلة شخصية – (٢) مكالمة عبر الهاتف – (٢) ورقة علمية ،٢مقال علمى (جريدة الاهرام)
٢- أ/ طارق حسن	مدير عام مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار	– (١) مقابلة شخصية – (١) مكالمة عبر الهاتف
٣- ععاطف الشتياني	رئيس قطاع تنظيم الأسرة بوزارة الصحة والسكان ومقرر المجلس القومي للسكان	– (١) مقابلة شخصية - (١) مكالمة عبر الهاتف - (٢) ورقة علمية
٤- أ د/ عبد الوهاب جودة	أستاذ ورئيس قسم علم الاجتماع كلية الآداب جامعة عين شمس	- (٢) مقابلة شخصية - (٢) مكالمة عبر الهاتف

٥- أ د/ علي عبد الرازق جلبي	أستاذ ورئيس قسم علم الاجتماع كلية الآداب جامعة الإسكندرية	– (٢) مكالمة عبر الهاتف
٦- أ د/ ماجد عثمان	استاذ الإحصاء السكاني بجامعة القاهرة ومدير مركز بصيرة للرأي العام	- (١) مقابلة شخصية - (١) مكالمة عبر الهاتف - (٢) ورقة علمية
٧- أ د/ عمرو حسن	مقرر المجلس القومي للسكان	_ (١) مقابلة شخصية – (٢) مكالمة عبر الهاتف
٨- أ د/ محمد محي الدين	أستاذ علم اجتماع السكان كلية الآداب جامعة المنوفية	- (١) مقابلة شخصية - (١) مكالمة عبر الهاتف
٩- أ/ محمد عمر حمزة	مستشار وزيرة التضامن الاجتماعي للحماية الاجتماعية	- (١) مقابلة شخصية - (٣) مكالمة عبر الهاتف
١٠- أ د/ مصطفى خلف عبد الجواد	أستاذ علم الاجتماع السكان ورئيس قسم الدراسات السكانية جامعة بني سويف	– (١) مقابلة شخصية – (٢) مكالمة عبر الهاتف
١١- نيفين القباج	نائب وزيرة التضامن الاجتماعي	– (١) مكالمة عبر الهاتف – تصريحات إعلامية
١٢- وفاء محمد	رئيس الإدارة المركزية للحماية الاجتماعية بوزارة التضامن الاجتماعي	-(٢) مكالمة عبر الهاتف
١٣- أ/ سمير أبو ريا	مدير عام غدارة التخطيط بالمجلس القومي للسكان	-(٢) مقابلة شخصية
١٤- هشام مخلوف	أستاذ الإحصاء السكاني ومدير المركز الديموغرافي بالقاهرة سابقا	_(٢) مقابلة شخصية – (٣) أوراق علمية
١٥- أ د/ حسين أنور جمعة	أستاذ علم اجتماع السكان والتنمية كلية الآداب جامعة قناة السويس	– (٢) مقابلة شخصية